

**محضر الجلسة رقم 649**

**التاريخ:** الثلاثاء 02 جادى الأولى 1430 (28 أبريل 2009).

**الرئاسة:** المستشار السيد أحمد الشرقاوي، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

**التوقيت:** أربع ساعات ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والأربعين بعد الزوال.

**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفوية.

**المستشار السيد أحمد الشرقاوي، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه.

على بركة الله نعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي

لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة

المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه

الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من

مراسلات. فليفضل مشكوراً.

**السيد عبد اللطيف اسطنبولي، أمين المجلس:**

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

توصلت رئاسة المجلس بطلب تأجيل سؤال شفهي من فريق التجمع

والمعاصرة، جاء فيه:

"سلام تام بوجود مولانا.

وبعد؛ يشرفني، السيد الرئيس المحترم، أن أطلب منكم تأجيل السؤال

الشفهي المتعلق بإعادة النظر في القانون الخاص باستغلال المقابر،

للمستشارين المحترمين السادة: أحمد السرغيني، الحبيب بن الطالب، عبد

القادر البريكي... إلخ، والموجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون

الإسلامية المحترم، إلى جلسة لاحقة".

كما توصلت رئاسة المجلس من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع

البرلمان بمراسلتين:

الأولى: حول موضوع جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 28 أبريل

2009، جاء فيها:

"سلام تام بوجود مولانا الإمام.

وبعد؛ يشرفني أن أبلغكم أن السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

سيجيب عن السؤال الشفهي الموجه إلى السيد وزير الاتصال الناطق

الرسمي باسم الحكومة، حول سبل مراقبة الإعلانات الإشهارية المتخصصة

في التداوي من الأمراض المستعصية.

وتفضلوا بقبول خالص عبارات التقدير".

كما توصلت الرئاسة ببعض الاستقالات:

- الأولى، تتعلق بالمستشار المحترم السيد محمد برطني، الذي يعلن

انضمامه إلى فريق التجمع والمعاصرة واستقالته من فريق الحركة الديمقراطية

الإجتماعية؛

كما - في نفس الموضوع - استقالة أخرى، تقدم بها السيد المستشار

أحمد شفيق عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، يعلن فيها انضمامه

إلى فريق التجمع والمعاصرة.

كما توصلت الرئاسة باستقالة من عضوية الفريق البرلماني لحزب الأصالة

والمعاصرة للمستشار المحترم السيد الحسين الحداوي يعلن فيها استقالته من

هذا الفريق وعودته إلى الفريق الدستوري.

الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من

21 أبريل 2009 إلى غاية يوم الثلاثاء 28 منه:

- عدد الأسئلة الشفهية: 20 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 04 أسئلة.

شكراً السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكراً السيد الأمين.

طلبت الإحاطة الواردة على رئاسة المجلس عددها 7. نعم أسيدي،

تفضلوا السي عبد المالك.

**المستشار السيد عبد المالك أفرياط:**

شكراً السيد الرئيس.

إذا سمحتم، هذه نقطة نظام تتعلق بأحد التصريحات على لسان السيد

الوزير الأول لإحدى الصحف، يذكر فيها أن هناك لوبيات تضغط على

مجلس المستشارين، وهذا الأمر في علاقته بمدونة السير، بل وأكثر من

هذا، بأن هذه اللوبيات تمول بعض أعضاء مجلس المستشارين.

نحن نريد من على هذا المنبر أن نعرف وأن نتأكد من هاته التصريحات.

فأولاً، إذا نسبت للسيد الوزير الأول، وأنه لم يصرح بذلك، فعليه أن

يكذب ذلك. أما إذا كان متشبثاً - بالفعل - أن هناك لوبيات، فعلى السيد

الوزير أن يأتي إلى هذا المجلس ليبين لنا من هي هذه اللوبيات، ونحن على

آتم الاستعداد لمحاربتها معه.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد عبد المالك.

نقطة نظام؟ تفضل السي الهاشي.

### المستشار السيد عبد المجيد الهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

نقطة نظام ديالي، السيد الرئيس، تتعلق بالموضوع اللي طلبناه في الجلسة السابقة. كنا طلبنا، كفريق الإتحاد الدستوري، من السيد الوزير الأول باش يجي عندنا لمجلس المستشارين، لأنه واحد العدد ديال التساؤلات، واحد العدد ديال المواضيع اللي احنا بغينا ناقشوها معه.

الآن، ماشي غير ما جاشاي السيد الوزير الأول، السيد الرئيس، بل حتى السادة الوزراء، واحد العدد كبير ديال السادة الوزراء ما عرفتش آش وقع ليهم؟ واش عزوف؟ ما بقاوش كيجيو بجابوا على الأسئلة، لأن عندنا واحد العدد ديال الأسئلة، وكطبلوا منكم، السيد الرئيس، باش ترسلوا الحكومة في هذا الشأن بأن السادة الوزراء ما بقاوش كيجيو باش يجابوا على الأسئلة ديال السادة المستشارين.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

سنعمل داخل المكتب على هذا، السي ادريس، تفضلوا أسيدي.

### المستشار السيد إدريس مرون:

شكرا السيد الرئيس.

بخصوص الغياب وتقييم الأسئلة، احنا وضعنا 3 ديال الخطرات نفس السؤال، طالبين أن يأتي السيد الوزير الأول إلى هذا المنبر لتقييم الأسئلة اللي كيوضعها المستشارون على السادة الوزراء، فنتسناو أن واحد النهار السيد الوزير الأول يشرفنا داخل القبة، ويقول لنا على أنه الأسئلة ديالكم ما كتكذبوش عليكم، كقولو لكم الحقيقة في الأجوبة ديالنا، وأنا كناخذوها بعين الاعتبار.

احنا كنتسناوا هاذ النهار هذا، لأن الأدلة مهيئينها كجماعات وفرق، واحنا في انتظاره وتنتسناوه، وهادي دعوة لحضوره. شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق.

نتنقل، إذا سمحتم، إلى طلبات الإحاطة الواردة على رئاسة المجلس، وعددها 7:

الأولى وردت من الفريق الفيدرالي، فليفضل أحد الإخوة المستشارين

لبسط الإحاطة. تفضلوا.

### المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارون،

تخلد الطبقة العاملة خلال نهاية الأسبوع الحالي، يوم الجمعة القادم، إن شاء الله، عيد الشغل. هذا العيد اللي - من طبيعة الحال - هو العيد الوحيد الذي يتم إحياءه على المستوى العالمي بشكل موحد، بخلاف باقي الأعياد الدينية والوطنية.

وتتميز هذه الظرفية اللي كتحيي فيها الطبقة العاملة هاذ العيد، خاصة على الصعيد الوطني، بمجموعة من القضايا ومن المميزات، وأهمها ما عرفته السننات الماضية من توترات اجتماعية اللي عرفت واحد العدد ديال الإضرابات.

وفي هذا الإطار، قررت الفيدرالية الديمقراطية للشغل أن تخلد هذا العيد تحت شعار: "ندعم حقوق ومطالب المحاورين واستقرار الشغل لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية".

وبالرجوع إلى أسباب النزول، الأسباب التي جعلتنا خلال السنتين الماضيتين أن نعرف هذه النزاعات، نجد أننا خلال المراحل التي أتت قبل تمكننا كطبقة عاملة وكحكومة وكأرباب عمل أن نصل إلى إبرام اتفاقات هامة منها: اتفاق فاتح غشت 1996 واتفاق 19 محرم أو 23 أبريل 2000 واتفاق 30 أبريل 2003.

كما تمكننا أيضا من التوافق على مدونة الشغل ومن قطع واحد العدد من الخطوات في مجال التغطية الصحية والضمان الاجتماعي، إلا أن الحكومة - مع الأسف - كان عليها أن تواصل هذه الخطوات، إلا أنها في السنة الماضية وكان من الممكن، بحيث ونحن نعلم أن المراكز النقابية أكثر حرصا على البحث على إيجاد الحلول، بما يأخذ بعين الاعتبار مصالح الطرفين، أي من جهة لا العمال ولا الإقتصاد بطبيعة الحال ولا المقاولات ولا الإقتصاد الوطني وكذلك القضايا التي تهم الموظفين.

إلا أن الحكومة أقدمت على واحد الإجراء اللي هو خطير، والمتمثل في كونها أعلنت بكيفية منفردة على بعض الإجراءات اللي ما كانتش عليها أنها تتخذها، واللي خلى هاذ الإضرابات تستمر واللي خلى كذلك الحوار يستمر دون أن يؤدي إلى نتائج.

لذلك، الآن الحكومة ملزمة أن تأخذ الأمور بجديّة وبموضوعية، وأن تعمل على إيجاد الحلول للقضايا المطروحة، وأن تعمل على تفعيل الحوار بشكل جدي، وأن تعمل على إيجاد الحلول لكل القضايا التي تهم مختلف الفئات ديال الطبقة العاملة.

واستهلاكية مستوردة غير صالحة للاستعمال البشري، وهذه المواد تهدد صحة المواطنين، وقد تحدثت بعض الأوساط الإعلامية والجرائد المكتوبة أن هذه السلع تم التعشير عليها، وتم استخراج ورقة رفع اليد مختومة من الجمارك.

إننا الآن لا نتحدث عن سلع ضارة أو منتهية الصلاحية مهربة، ولكننا نتحدث عن سلع تم تمريرها بشكل يثير الشكوك حول سلامة المراقبة الجمركية، وهو ما يستدعي:

- أولاً، تدخل الحكومة لإيقاف ترويج هذه السلع التي تهدد المواطنين، بل كان على الحكومة أنه تصدر بياناً للرأي العام تنبهه وتحذر من استعمال هذه المواد قبل أن تتحول إلى مصدر تدمير لصحة المغاربة؛
- ثانياً، كما كان على الحكومة أن تسارع إلى تحريك مسطرة التحقيق والمتابعة ضد كل من ساهم في إطار الشرعية لأعمال تهدد المواطن. فخلال شهر مارس أحصت الإدارة 96 منتوجاً مستورداً، معظمها مواد غير صالحة، من تمور مستوردة من العراق لأن فيها إشعاعات نووية، الفول السوداني من مصر فاسد ومواد كثيرة أخرى فاسدة مستوردة أيضاً؛
- ثالثاً، على الحكومة الإسراع في معالجة الإختلالات التي تعرفها إدارة الجمارك، فقد أكدت بعض الجرائد نقلاً عن مسؤولين بالجمارك، أن بعض السلع رفضت في المختبر، إلا أنهم يفاجئون بدخولها إلى السوق وبوثائق رسمية.

السادة المستشارون،

السادة الوزراء المحترمون،

إننا، في فريق الاتحاد الدستوري نحمل الحكومة مسؤولية حماية صحة المواطنين لأنها تتحمل مسؤولية مراقبة كل السلع والمواد المستوردة، ونحذرنا من عواقب كل استخفاف بأي أمر يهدد المواطن المغربي أو تساهل مع المتلاعبين.

فنحن الآن أصبحنا متخوفين على صحة المواطن المغربي من الأدوية المنتهية الصلاحية المهربة ومن المواد الاستهلاكية الفاسدة، لأننا - كمواطنين - لم نعد نثق في الإجراءات الوقائية التي تقوم بها الحكومة، وهذا ما يزيد تخوفنا من عدم قدرة الحكومة على مواجهة الخطر الذي يدهم مختلف مناطق العالم، وهو ما يسمى الآن بفيروس "أفولونزا الخنازير"، فعلى الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها في الحفاظ على صحة المواطنين.

شكراً السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكراً السيد ادريس الراضي.

ننتقل للإحاطة الثالثة، وردت علينا من فريق التجمع والمعاصرة. فليفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط الإحاطة، تفضل السيد طالحا.

الشيء الذي كنا نلاحظه لحد الآن - مع الأسف - مازال ما كنا نشوفش هاذ الشيء، وما زال ما ممتثلش أو مازال ما حاضرش في السياسة الحكومية، بحيث لحد الآن الحوار اللي كاين بالله يراوح مكانه دون أن يعرف أي تقدم.

وفي هذا الإطار، نحن في الفيدرالية الديمقراطية للشغل نرى أنه يجب بالضرورة العمل على:

- احترام الحريات النقابية؛
- يجب بالضرورة الاتفاقية ديال 87 لا بد من المصادقة عليها وإلغاء الفصل 288؛
- وكذلك إعادة النظر في منظومة الأجور ومنظومة الترقية ومرسوم التنقيط والتقييم وإقرار الترقية الإستثنائية ابتداء من سنة 2003؛
- كذلك الإسراع بحذف السلام من I إلى 4 في ظرف سنتين؛
- إقرار إصلاح حازم للنظام الضريبي على الدخل؛
- وقف مسلسل إغلاق المؤسسات الإنتاجية والخدماتية وتشييد العمال والعاملات والعائلات دياهم؛
- تفعيل قرار التعويض عن فقدان الشغل؛
- احترام مقتضيات مدونة الشغل.

كل هذه القضايا هي قابلة للتحقيق. ولذلك، ونحن بهذه المناسبة، نشوفو كطبقة عاملة، ونحن غادي نحتفلو في هاذ السنة في خلال يوم الجمعة، كنبهو الحكومة أنها تعمل على تدارك الخطأ الذي ارتكبته، واللي هو يعيدنا إلى الوراء، واللي ما خاصهاش نستمر فيه.

ونتمناو أنه قبل عيد الشغل قبل أن نحتفل يوم الجمعة القادم، أن تبادر الحكومة كما جرت العادة أنها كتعلن على واحد العدد ديال الإجراءات، تبادر إلى اتخاذ إجراءات لإيجاد الحلول للقضايا المطروحة. وشكراً.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكراً السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة للفريق الدستوري في إطار الإحاطة الثانية، تفضل السيد رئيس الفريق.

**المستشار السيد ادريس الراضي:**

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أدخل باسم فريق الاتحاد الدستوري في إطار المادة 128، ويتعلق الأمر بتجسك بعض المضاربين والمتلاعبين من تمرير مواد غذائية

للحدود، لم ينل حظه من التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا، ولم تعره حكومتنا أي اهتمام، ويبقى التهميش والإقصاء والإتكال على الذات هم سيد الموقف.

لم يزر هذا الإقليم أي وزير منذ عدة سنوات، وحتى الوزراء الذين سبق لهم أن وعدونا بزيارات لم يفوا بعهدهم، وأخص بالذكر السيد وزير الداخلية. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ننتقل إلى الإحاطة الرابعة اللي وردت علينا من طرف الفريق الحركي. فليفضل أحد الإخوان المستشارين المحترمين. تفضل السي ادريس.

#### المستشار السيد إدريس مروان:

السيد الرئيس،

الأمر كهم إقليم الراشيدية، وخصوصا جماعة عرب الصباح زيز. نزلت أمطار كثيرة في الأيام الأخيرة، وهاد المنطقة معروفة بالقصور دياها، القصور الجميلة المتواجدة هناك التي تذكرنا بالتاريخ المجيد لتلك المنطقة. مع الأسف الشديد، هذه القصور الآن تتهار بسبب الأمطار، والسكان يوجدون خارج بيوتهم عراة في الخلاء.

السلطات المحلية قامت باللي عليها، ولكن في غياب الوسائل الضرورية الكافية، تبقوا السكان معرضين لكل ما يمكن أن يضر بهم، فكنطلبو من الحكومة باش تعمل بكل سرعة على أن تفك حصار هؤلاء وتكون إلى جانبهم، حتى لا نعيش مرة أخرى ما عشناه في الغرب. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

ننتقل، إذا سمحتم، للإحاطة الخامسة، وردت علينا من فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية. فليفضل أحد الإخوة المستشارين لبط الإحاطة.

#### المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي، الإخوان المستشارون المحترمون،

طبقا لمقتضيات القانون الداخلي يسعدني أن أحيط المجلس علما بما يلي: لقد مرت حوالي 10 أيام على اكتشاف عدوى أنفلونزا الخنازير، هذه العدوى التي أتت على 150 شخصا بالمكسيك و44 شخصا بالولايات المتحدة الأمريكية وأزيد من 25 حالة بأوروبا، 22 حالة منها بإسبانيا، هذا البلد الجار الذي لا يبعد عنا سوى بكيلومترات قليلة هو وجهة الخطر علينا،

#### المستشار السيد محمد طالحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

طبقا للمادة 128 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، أحيط المجلس، ومن خلاله الرأي العام الوطني علما بقضية طارئة تتعلق بما يقوم به الجيش الجزائري في حق ساكنة إقليم فكيك من استفزازات متتالية، بلغت حد اعتقال بعض المواطنين داخل التراب المغربي واقتيادهم إلى داخل التراب الجزائري من أجل تقديمهم إلى المحكمة. وهذا بالطبع في ظل انعكاسات قضيتنا الوطنية الأولى، أي قضية الصحراء المغربية.

وتعتقل الجزائر ما بين 10 و15 مغربيا سنويا على الحدود، ينحدرون من ضواحي إقليم فكيك وجردة. هذا، إضافة إلى استيلائهم على قطعان الماشية والبقر التي تعود ملكيتها للمواطنين المغاربة.

وكان آخر هذه الاستفزازات قيام الجيش الجزائري باختطاف 4 شبان مغاربة بواد زوزفانة بمدينة فكيك واقتيادهم إلى داخل التراب الجزائري، حيث تم الحكم عليهم بالسجن مع وقف التنفيذ وبغرامة مالية كبيرة، ليم تحيلهم بعد ذلك إلى المغرب.

إن فريق التجمع والأصالة، من خلال هذا المنبر، يعبر عن استنكارنا الشديد لهته الاستفزازات التي يقوم بها الجيش الجزائري في حق ساكنة هذه المنطقة، كما نرفض وندين الأحكام الجائرة الصادرة في حق المواطنين المغاربة الذين لا ذنب لهم إلا أنهم كانوا يمارسون حياتهم العادية داخل بلادهم. كما نؤكد أن هذه الاختطافات والاستفزازات المتتالية تتم داخل التراب المغربي.

وعليه، فإننا نحمل السلطات الجزائرية المسؤولية الكاملة للخروقات التي تتم على الحدود الشرقية في المملكة.

لذا، نطالب السلطات الجزائرية بالكف عن هذه الممارسات التي تستهدف ساكنة المناطق الشرقية لبلادنا، وذلك حفاظا على مبدأ حسن الجوار وتفاديا لكل ما من شأنه خلق أجواء التوتر بالمنطقة.

كما نطالب الحكومة المغربية أن تجد حلا نهائيا لهذه المشاكل، حتى لا تتكرر هذه الممارسات السلبية مرة بعد أخرى والإعتناء بساكنة هذه المنطقة النائية.

فمذ تفعيل مشكل الصحراء المغربية، استولت الجزائر في إقليم فكيك على واحة زوزفانة بمدينة فكيك، ولم تتوصل ساكنة فكيك بأي تعويض، كما استولت على آبار الملح بالحجوي بجماعة بوعنان، فهذا الإقليم معروف بنضاله قبل الاستقلال وبعد الاستقلال، وما زال يناضل ويقاوم إلى يومنا هذا.

ولكن، بالرغم من هذا، فإن ساكنة هذا الإقليم هم حراس بالمجان

**المستشار السيد محمد الحضورى:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

في إطار القانون الداخلي، نخطط مجلسنا ومن خلال المجلس الرأي العام بما يلي:

لازال العالم حتى الآن يعيش تحت رحمة الأزمة المالية العالمية التي هزت التوازن المالي والإقتصادي لكبريات الأنظمة العالمية، وقد لجأت معظم الدول الكبرى إلى إجراءات لإنقاذ اقتصادها واحتياطات لحصر الخسائر ووقف الزيف، إلى درجة أن بعض الباحثين وصفوا تلك التدخلات بكونها فشلا ذريعا للرأسمالية والليبرالية غير المتوازنة.

ورغم أن مختلف المسؤولين المغاربة، سواء في الحكومة أو على مستوى المؤسسات الكبرى، ظلوا يرددون أن المغرب في منأى عن هذه الأزمة العالمية، إلا أن الواقع بدأ يثبت أن الإقتصاد المغربي سيتأثر - لا شك، بشكل أو بآخر - من هذه الأزمة الكبيرة.

وفي هذا الإطار، فإننا في الفريق الاشتراكي نعتبر الحكومة مسؤولة عن اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنب بلادنا أية آثار سلبية محتملة على اقتصادنا الوطني. ومن الاحتياطات اللازمة لمواجهة هذه الآثار: التدابير التشريعية التي من شأنها أن تحصن بلادنا من التأثيرات الخارجية.

لكن، وعلى عكس هذا الاتجاه، فإن الحكومة تقوم بمبادرة تشريعية تزداد انفتاحا وتفتحا على الخارج، دون مراعاة ظروف الأزمة العالمية وما يمكن أن تسببه، مستغلة هذا الانفتاح القانوني الذي يسمح بتدخل المبادرة الأجنبية.

وعلى سبيل المثال: فإن وزارة الصحة أعدت مؤخرا مشروعا لتعديل القانون رقم 10.94 المتعلق بمزاولة مهنة الطب، وذلك بما يسمح بسن مشروع قانون إطار يسمح بفتح قطاع الطب أمام الاستثمارات الأجنبية والسماح للأطباء الأجانب بممارسة المهنة داخل المغرب، وبأهداف ربحية واحتمال إفشال انطلاق التغطية الصحية.

إننا نعتبر هذا التوجه لا يأخذ بعين الاعتبار المصلحة العليا للبلاد وتحسينها من المستغلين الخارجيين، وهذا ما تندد به جميع المنظمات المهنية بالقطاع بمختلف انتماءاتها.

إننا نعتبر للحكومة من الآن عن رفضنا لهذا المشروع الذي سيكون له آثارا وخيمة على قطاعنا الصحي وعلى أطرننا الصحية الكفاة وعلى صحة المواطنين في نهاية المطاف.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد رئيس الفريق الاشتراكي. السي ادريس.

**المستشار السيد إدريس الراضي:**

إلى اسمحتو، السيد الرئيس، دابا احنا نخلطو لنا العارم. الله يكثر

نظرا للتبادل التجاري باعتباره بوابة المغرب نحو أوروبا، فآلاف الشاحنات والحافلات تلج إلينا كل يوم.

لا نخفيكم سرا أننا نضع أيدينا على قلوبنا، ونطرح عدة أسئلة من أهمها: أين هي الحكومة من كل هذا؟ هل نكتفي بلجان وزارية وتصريحات وبيانات على القنوات العمومية؟

كان الأجدر بالحكومة أن تضع خطة عاجلة ومستعجلة للوقاية من دخول هذا الفيروس الخطير الذي يقاوم من أجل البقاء، وكذا خطة لأجل محاصرته في حالة ما إذا قدر الله دخوله لبلادنا.

كما أن مهمة الحكومة تقتضي توظيف وسائل الإعلام لديها، وأن تستدعي خبراء من أجل توضيح وطمأنة الرأي العام حول أساليب وطرق انتقال هذا المرض.

ستقول الحكومة أنها وضعت إستراتيجيتها الاحترازية لدى المطارات والموانئ وغيرها، تم رصد السياح والوافدين من مناطق العدوى، ليفرض علينا سؤال آخر نفسه: وماذا عن الذين توافدوا على المغرب قبل أيام من الإعلان العالمي لهذا المرض؟

على الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها، وإن عجزت فما عليها سوى أخذ المثال من حكومات أخرى عربية، التي أعلنت حالة الطوارئ في أحزمتها البيطرية، خصوصا وأن العدوى إذا دخلت المغرب، فإن المصاب سيكون جلا، فأسواقنا ممتلئة وحافلاتنا كذلك وحكومتنا المحترمة لا تهتم.

السيد الرئيس، وجهة أخرى من لا مبالاة الحكومة، هو ما عرفته مدينة مراكش مؤخرا، باعتبارها صرحا تاريخيا، وذلك بإقدام السلطات على هدم سور أكادال با حاد، فهذا السور وغيره من الآثار الضاربة بجذورها في التاريخ هو إرث جماعي، يحترم التصرف فيه بقوة القانون الذي لا تريد الحكومة تفعيله لحماية التراث المغربي الذي أصبح عالميا، فقد هدمت مآثر تحت طائلة الصمت، وغير بعيد عن مقر البرلمان، السيد الرئيس، هو بالضبط يحي يعقوب المنصور، حيث هدمت معلمة تاريخية هي "قبة السلطان" التي تعتبر موروثا تاريخيا، هدمت وبنيت على أطلالها مؤسسة عمومية.

والسؤال المطروح: هؤلاء المستثمرون غيروا تراثنا وكنزنا التاريخي لبنوا عليه تاريخهم. على الحكومة أن تسارع في إعادة بناء ما تم هدمه وفق المعايير العلمية المتعارف عليها وطنيا ودوليا، وباعتبار ما لحق الذاكرة الوطنية.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الرئيس.

ننتقل إلى الإحاطة السادسة، وردت علينا من الفريق الاشتراكي. فليفضل أحد الإخوة. تفضل السيد الرئيس، الحضورى.

والتكوين لدكالة عبدة أن وافق خلال إحدى اجتماعاته على خلق أقسام تحضيرية بمدينة الجديدة خلال الموسم الدراسي الماضي 2007-2008، إلا أنه لحد الساعة، لم يتم تنفيذ ما أخذه على عاتقه المجلس الإداري للأكاديمية الجهوية على عاتقه.

كما لا نلاحظ أية بادرة أو مبادرة على هذا الصعيد، إذ لا يعقل، ونحن نرفع شعار: "تكوين 10.000 مهندس في أفق 2010"، مازلنا لم نعمم الأقسام التحضيرية بشكل واسع، حتى يمكن جميع التلاميذ الراغبين في الالتحاق بها انسجاما مع شعار "إعداد 10.000 مهندس". والسلام.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذا سمحتم، بعد نفاذ طلبات الإحاطة، نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 21 سؤالا: 5 منها آنية، موجهة لكل من قطاع الإقتصاد والمالية، التربية الوطنية، و16 سؤالا عادية، موزعة على قطاعات الإقتصاد والمالية، التربية الوطنية، الأوقاف، الاتصال، الشؤون الإقتصادية والعمامة وتحديث القطاعات. نستهل هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الإقتصاد والمالية، وعددها 8 أسئلة.

السؤال الآتي الأول الموجه إلى السيد وزير الإقتصاد والمالية، حول تعقيد مساطر منح القروض الصغرى، للمستشارين المحترمين السادة: عبد العزيز العزاي، ناجي فخاري، مصطفى القاسمي، بلعيد بنشمسي، أحمد القادري، بلحسن خيير، محمد أبو الفرج، محمد السوسي، محمد كرين، عبد الغني مكايي وسعد بنزروال. فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال، تفضل السي مصطفى.

#### المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

لقد دشّن المغرب خلال السنوات الأخيرة ورشا واسعا للإصلاحات الهيكلية لتحقيق الاستقرار الماكرو اقتصادي بالبلد وتحسين محيط المقاولات وإدماج المغرب في النسيج الإقتصادي العالمي وتقوية تنافسية الآلة الإنتاجية الوطنية، وذلك بهدف إرساء أسس نمو اقتصادي قوي ودائم، بإمكانه تحسين مستوى معيشة المواطنين.

ووعيا بأهمية المؤسسات المالية العمومية في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، قامت السلطات العمومية بوضع برامج لإعادة التنظيم وإصلاح أوضاع المؤسسات المالية العمومية لتمكينها من القيام بالدور المنوط بها.

خيركم، بعدما كنا طلبنا سؤال محوري حول الأزمة العالمية، طلبناه من شحال هذا، وأنه يجي الوزير الأول باش يفسر للمغاربة احنا فين؟ لأن طلبنا المرة الأولى والمرة الثانية والمرة الثالثة، ثم طلبنا سؤال محوري، يحضر الوزير المعني اللي هو معنا الآن، السيد وزير المالية؛ الحكومة ما بغاتش تستاجب.

الآن دابا كنشوف فرق من الأغلبية حتى هي تنادي بنفس الشكل، ما عرفناش واش المعارضة اللي خاص تطلب هاذ الشي؟ ولا حتى الأغلبية كتطلب هاذ المسائل هادي، ولكن الله غالب.

فإلى كلنا متفقين على أساس أنه يكون سؤال محوري، فلكان أحسن، باش نبدلو حتى هاذ الشي ديال سؤال جواب، سؤال جواب؛ كل فريق يعطي وجهة نظره وتجي الحكومة توضح للرأي العام الوطني أشنو جاري.

فالآن كلها الدول رؤساؤها تيجيوا يقولوا: كايبة أزمة. احنا عندنا كيحي إما ديال بنك المغرب في واحد السيناريو ديال 2 دقائق، ولا هذا وزير يقول لك: "أودي ما كين والو"، ومن بعد يقول لك: "كايبة الأزمة!"

بغينا هاذ الشي نوضحه للرأي العام الوطني، فتتطلبو منكم، السيد الرئيس، تبغوا الرئاسة إن شاء الله على أساس أنه تبرمجوا لنا سؤال محوري بخصوص هذا الموضوع، لأنه هاذ الموضوع موضوع مهم، تيمم المغاربة كاملين.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق. سنعمل على ذلك داخل المكتب. وننتقل إلى الإحاطة السابعة والأخيرة، وردت علينا من الفريق الاستقلالي. فليتفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط الإحاطة.

#### المستشار السيد محمد أبو الفرج:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

أختي المستشارة،

كما هو معلوم لدى الجميع، وخاصة أوساط رجال التعليم، ما تلعبه الأقسام التحضيرية في تكوين وتأهيل طلبتنا لولوج المدارس والمعاهد الوطنية العليا، من خلال هذه الأقسام التي تعد حلقة هامة ومهمة في مراحل تهيئ الطلبة للالتحاق بالمعاهد والمدارس بعد نيل شهادة البكالوريا.

إن الهدف من التكوين بها يرمي إلى تعميق استيعاب المواد الملقنة وإدراك خصائصها بالإضافة إلى أخذ الطلبة على كيفية البحث، وإن إحداث هذه الأقسام بمختلف أقاليم المملكة لمن شأنه أن يوفر على الطلبة وكذا الأسر تكاليف ومصاريف، لا تقوى على تحملها.

وعلى سبيل المثال، قد سبق للمجلس الإداري للأكاديمية الجهوية للتربية

دراسات، وهاذي عطات أنه في البداية كانت صعوبات من الناحية ديال ضبط هذه العملية.

المحطة المرتبطة بالأبنك ما هي إلا محطة أخيرة في الواقع، لأنه Le filtre الأول كان كيدوز على المستوى المحلي وعلى المستوى الجهوي، على مستوى المكاتب اللي تخلقت على هاذ الأساس.

الأساسي من هذا كله هو أنه في تقييمنا لهذه التجربة هاذي، حاولنا أولاً، ناخذو بعين الاعتبار ضرورة ضبط المشاريع، ما نخليوهاش حتى توصل للبنك باش البنك تقول: لا، أنه في الأول يكون ضبط المشاريع.

هاذ الشيء هذا كياخذ الوقت، وهاذ الشيء - بالطبع - يؤدي إلى أنه مجموعة من الشباب اللي كيعتقدوا أن مشاريعهم هي مشاريع قابلة للإنجاز كيشوفوا بأن هاذ المشاريع غير صالحة، إذن في البداية كين Le filtre.

جات المحطة ديال الأبنك، ولاحظنا كذلك أنه على مستوى الأبنك ما كانتش التنظيم الضروري باش يواجموا هاذ النوع من المشاريع الصغيرة، لهذا اشتغلنا مع مجموعة ديال الأبنك باش يوضعوا شبايك خاصة وأساساً "البنك الشعبي"، "التجاري وفا بنك" إلى آخره، باش يوضعوا شبايك خاصة لأنه نفس المسؤول على البنك المحلي إلى جاه واحد عندو مشروع ديال مليار وواحد عندو مشروع ديال 25 مليون، كيعطي الأسبقية لهذاك اللي عندو مليار.

إذن حاولنا باش نشغلو في هاذ الاتجاه. الإشكال ماشي إشكال ديال المساطر، الإشكال مرتبط بالناس اللي كيستقبلوا هاذ الشباب هذا، وباش يمكن لهم يعطيوه الوقت الكافي، وهذا هو التوجه اللي مشينا فيه، وكنحاولو محمد المستطاع باش الثقة في هاذ العملية هاذي تنجح، لأن عندنا اليقين بأن هاذ الطريقة باش خذينا هاذ المقاربة هاذي هي طريقة اللي يمكن - بالفعل - تؤدي للنتائج اللي باغيين نوصلوها.

اليوم كين تقريبا 4200 مشروع اللي محسوبة لدى البنوك، 1500 منها اللي تمولت، 1100 مقالة صغيرة جديدة تخلقت. هذا غير كاف. لنا طموح أكثر، نتمناو أن هاذ الطموح يتنجز. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم تعقيب، السيد المستشار المحترم؟ تفضلوا أسيدي.

#### المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا، السيد الوزير، على التوضيحات. وكعرفو الجهود الكبير اللي كتقدموه لهذا القطاع..

#### السيد رئيس الجلسة:

تفضل، تفضل..

لكن، رغم العديد من الإصلاحات الشاملة والسياسات القطاعية، مازال العديد من الشباب، وخاصة المقاولين الصغار، يشكون من تعقيد مساطر منح القروض الصغرى لإنشاء وتديير مقاولاتهم، إذ يلاحظ أن العديد منهم يصاب بالإحباط والتفكير والتخلي على مشاريعهم في بداية الطريق.

لذا نسالكم السيد الوزير: ما هي الإجراءات العملية لمواكبة ملفات هؤلاء المقاولين الشباب لضمان شروط نجاحها، بدءا بتبسيط المساطر البنكية، إلى غاية إخراج المشروع إلى حيز الوجود، حرصا على تثبيت سياسة الحكومة في إنجاح مشروع إحداث المقاول؟ وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم، السيد الوزير المالية والإقتصاد. تفضلوا أسيدي.

#### السيد صلاح الدين مزور، وزير الإقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسادة المستشارين المحترمين على طرحهم هذا السؤال المتعلق بالقروض الموجهة إلى الشباب الراغبين في القيام ببرامج، وهاذ النقطة هاذي - بالطبع - خذات من الاهتمام، سواء بالنسبة للسادة المستشارين أو من طرف الحكومات المتعاقبة، نظرا - كما أشرتم إلى ذلك - من التأثير الإيجابي على الإقتصاد الوطني بشكل عام وعلى المبادرات الفردية في خلق مناصب شغل.

مرينا من مجموعة من التجارب، وكل تجربة كانت فيها إيجابياتها وكانت فيها سلبياتها. آخر تجربة كانت هي "مقاولتي"، اللي اعتبرناها بأنها محطة جديدة اللي خذينا فيها بعين الاعتبار أسباب الفشل ديال التجارب السابقة، وقلنا بأنه من أسباب الفشل هو أن حاملي المشاريع ما يكونونش عندهم المواكبة الضرورية لضبط مشاريعهم؛ وثانيا، ما عندهمش الإمكانيات المالية باش يدخلو في مشاريعهم.

وجات "مقاولتي" باش تجاوب على هاذ النواقص هادي، 10.000 درهم، موجهة أساسا لمساعدتهم على بلورة المشاريع، 15.000 درهم كنسبيق باش يمكن لهم يخلقوا المقاوله دياهم و250.000 درهم على شكل قروض مضمونة ب 85%.

هاد التجربة هاذي في انطلاقتها كانت إرادية بحكم أنه الرغبة كانت دائما خلق ذاك الدينامية اللي غادي تخلق ذاك التراكمات الإيجابية. التجربة بينت أنه:

- المؤطرين، أولا ما كانتش بالعدد الكافي اللي غادي يسمح باش يواكب حاملي المشاريع اللي جاوا بكثرة؛

- النقطة الثانية، هو أن المشاريع في حد ذاتها كانت كحتاج إلى

**المستشار السيد إدريس مرون:**

السيد الرئيس،

احتراما للسيد الوزير، احنا ما بغيناش نوقفوه بالدارجة، ولكن راه 5 دقائق وزيادة، القانون تيسم ب 03 ديال الدقائق. النظام الداخلي للمجلس، إلى سمحنا واحد الخطرة ما بغيناش نستمر في نفس الخطأ. شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

هو لاحظنا زيادة في الوقت، ولكن نظرا لأهمية الموضوع وما يهم الشباب المغربي، لهذا تغاضينا. تفضل، السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب، تفضلوا أسيدي.

**المستشار السيد مصطفى القاسمي:**

كنشكروكم على الجهود الكبير اللي كنتعطيوه لهاذ القطاع. لكن حضرتوا على بعض الأسباب، ولكن هناك أسباب أخرى وعدة مشاكل. تمثل هذه المشاكل في سعر الفائدة التي تصل تقريبا إلى 2.4% شهريا وليس سنويا، أي ما يعادل 26% تقريبا سنويا، وكذلك استرداد الديون، ثم كذلك القدر تقريبا محدود في حد أقصى تقريبا 50.000 درهم.

لهذا، يجب تسهيل المساطر لمنح القروض لكي نساهم في خلق مناصب الشغل وامتصاص البطالة، لأن المسطرة، السيد الوزير، فيها واحد الشيء كثير ديال جمع الأوراق، بما فيهم غير المحكمة غادي يوحد فيها. السيد الوزير،

فبتوقع المغرب على العديد من الاتفاقيات للانخراط في السوق العالمي، لابد من خلق وتأهيل هذه المقاولات، ولم لا نفكر في إعفاء المقاولين الشباب من الفوائد البنكية، وخصوصا السنوات الأولى على الأقل، باش نشجعو هاذ الشباب هذا؟ لأن هاذ المقاول هو اليوم مقاول صغير، وربما غدا غادي يصبح متوسط، ولما لا، يكون مقاول كبير؟ احنا كنتسناو هذا. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم. هناك تعقيب، السيد الوزير؟ لا.

السؤال الآني الثاني الموجه إلى السيد وزير الإقتصاد والمالية، حول الصفقات العمومية، للمستشارين المحترمين السادة: عابد شكيل، أحمد الكور، إبراهيم الحب، عبد الله الغوتي، المكي الحريزي، عبد السلام الهمس، مصطفى الرداد، أحمد السنيتي، محمد طريش، محمد أبو السعود، مولاي ادريس الحسني العلوي، عبد السلام بلقشور، إبراهيم الرميلى، عبد الله عباد، أحمد الديوني، عمر بنونة، غلال عزيوني، عبد الفتاح عمار، الميلودي عفوت، جمال أربعين، حميد العكروود ومحمد المفيد.

يتفضل أحد الإخوة المستشارين لبط السؤال، تفضل السي شكيل.

**المستشار السيد عابد شكيل:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

السيد الوزير،

نعم جيدا أن هناك قانونا ينظم الصفقات العمومية تنظيما محكما. لكن، من خلال الممارسة والواقع تطرح مجموعة من المشاكل يصعب حلها، نظرا لعدم التنصيص عليها في قانون الصفقات العمومية، وهو الأمر الذي يطرح مجموعة من الإشكاليات تعوق التنمية وتحد من وثيرة الإنجازات التي تحصل عليها بعض المقاولات من خلال طلبات العروض.

ولذلك، يجب التعجيل بوضع إطار قانوني واضح لتجاوز العمل على إبعاد بعض المقاولات التي لا تلتزم بدفتر التحملات في المشاركة في الصفقات العمومية، وكذلك المقاولات التي لا تتوفر على تصنيف مناسب لبعض الصفقات والمقاولات التي كذلك تستحوذ على مجموعة من الصفقات تفوق طاقتها، ولا تتوفر على الإمكانيات الكافية لإنجازها.

كل ذلك، يتسبب في عرقلة الإنجازات وتأخيرها ويشكل - بالتالي - عائقا لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية بسائر تراب المملكة.

لذلك، نسائلكم السيد الوزير، عن إمكانية إبعاد المقاولات التي تنجز صفقات، رغم أنها لا تتوفر على التصنيف الملائم ولا على الإمكانيات اللازمة. وما هو الإطار القانوني الذي يمكن اعتماده في هذا المجال؟ وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا أسيدي.

**السيد وزير الإقتصاد والمالية:**

شكرا السيد الرئيس، شكرا للسادة المستشارين المحترمين لوضعهم هذا السؤال.

بالفعل، كما قاتم، يعتبر قانون الصفقات العمومية من أهم القوانين التي تم اتخاذها لتخليق الحياة العامة ومسايرة متطلبات التحديث والحكامة الجيدة.

أشترتم في سؤالكم إلى إشكالية المقاولات التي ليس لها إمكانيات - على حسب ما فهمت - مالية لمواكبة الصفقات. هذا هو السؤال، لأنه المقاولات - الآن - عدة صفقات.

كعتقد بأنه القانون الحالي هو قانون واضح، أنه كل مقاوله اللي كتقدم كذلك بمعطيات، هاذ المعطيات هاذي كتبين:

- أولا، السلامة المالية ديالها؛

- ثانيا، القدرة ديالها التقنية على إنجاز المشاريع.

كل واحد اللي كيدير صفقة، أي مؤسسة كتدير صفقة إلا وكتتبع هاذ الصفقات، وإلى كانت هناك مؤسسات ما كتختل من الناحية ديال الالتزام ديالها، إلا وكتدخل في إطار البوابة الإلكترونية ضمن المؤسسات اللي كيتم عزلها بحكم عدم احترامها لهذه الجوانب.

أشترتم كذلك إلى الجوانب المتعلقة بالاحتكار، احتكار مجموعة ديال المؤسسات للصفقات العمومية.

نبي نشير هنا بأن المادة 6 من القانون ديال الصفقات العمومية تحظر الأعمال المدبرة أو الاتفاقيات أو التحالفات الصريحة أو الضمنية.

إذن القانون ديال الصفقات العمومية هو واضح في هذا المجال، ومجلس المنافسة اللي تم إحداثه مؤخرا بيت في كل القضايا، وباش يتأكد بأن هناك خرق للأحكام 6 و7 من هذا القانون.

إذن هناك، على مستوى القانون، كل هاذ الحالات كلها تم ضمها في إطار هاذ القوانين.

اللي كيبقي أنه بالفعل، على المستوى التطبيقي وعلى المستوى العملي، ما يمكنش تقول بأنه غادي نضبط 100% هاذ الجوانب هاذي كلها.

اللي كيبقي هو أنه الممارسة كتبين وكتفرز المقاولات الجديدة اللي كتعامل مع الصفقات العمومية وكتستفيد من الفرصة اللي كتوفرها الصفقات العمومية باش المقاولات تتطور، والمقاولات اللي ما كتقدرش باش توابك، وبالفعل، يتم عزلها في إطار هذه المساطر اللي هي واضحة.

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم تعقيب، السيد المستشار المحترم؟ تفضلوا.

#### المستشار السيد عابد شكيل:

نشكر السيد الوزير على كل ما جتتم به.

السيد الوزير، ماذا يقع؟ كناخذو مثلا مقاولا وتنعطيوها صفقة، وملي ما كتقومش بما يلزم، ماذا يقع؟ غير باش يمكن لنا نحيدوها من هاديك الصفقة ونديرو صفقة أخرى، كيدوز وقت ديال عام وعامين، المسطرة طويلة، طويلة كثيرا، طويلة كثيرا، السيد الوزير، خصوصا أنا أعلم وأتم كذلك، في بناء مستشفى مثلا في المنطقة التي أمثلها، مستشفى الدولة قررت والمنطقة في حاجة إليه، ولكن المقاول لم يستطع.

باش غير نزيحوه من ديك الصفقة ونوجدو مقاول آخر، فوق عام أو عام ونصف الآن والمنطقة في حاجة إلى مستشفى.

النقطة الثانية السيد الوزير، اللي كيبغيو نعاونوكم فيها وتعرفوها، ماذا يجري؟ كنجيو وكناخذو كنعرضو صفقة على المقاولين وتكون فيها مثلا: Le Problème d'assainissement ديال التطهير، وتطبخ على الإنسان

هذاك التطهير، ولكن في الأخير آش تنعطيوه؟ غير واحد الفصل منها اللي هو رخيص، أما ذاك الغالي ما تنعطيوهش يديرها، تفرقو هديك الصفقة.

فلا يعقل بأننا نعطيو صفقة، وفي الأخير نبقاو عاد تنوزعو فيها باش نعطيو لهاذك المقاول غير الشي اللي يمكن له والشي الآخر تنخليوه. هذا تتكون مضرة بالمال العام، واحنا عندنا فيكم الثقة، خصوصا وأنكم عالم بذلك.

هاذ الشي ما تنقولوش لكم من أجل التعجيز، بل تنعاونوكم باش توجودو له حلول للمصلحة ديال بلادنا.

وشكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لكم تعقيب، السيد الوزير؟

#### السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

ملاحظات السيد المستشار في محلها، وهاذي فرصة لمجلسكم الموقر للتفكير في مقترح قانون اللي يمكن يساعد الحكومة كذلك في هذا المجال، لأن هاذي جوانب عملية اللي كيارسها هو اللي كيعيشها، هو اللي كيجس الأهمية ديالها، وكتعتقد بأن هاذي فرصة باش السادة المستشارين يفكروا كذلك مع الحكومة وإلى جانب الحكومة في بلورة مساطر اللي يمكن تساعد على تحسين الأداء ديال الصفقات العمومية.

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الآتي الثالث الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية كذلك، حول تأثير الموارد البشرية على مستوى التحصيل، للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أبدو، محمد فوزي بنعلال، محمد كريم، محمد أبو الفرج، محمد بن الزيدية، جمال بزريعة، رفيق بناصر، كافي الشراط، العربي سديد، اسماعيل فيوح، علي فيوح، بلعيد بنشمسي والعربي بوراس.

فليتفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال، تفضلوا أسيدي.

#### المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الزملاء المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

تعرف جل المصالح التابعة لوزارة المالية نقصا ملحوظا على مستوى الموارد البشرية، الشيء الذي يؤثر سلبا على مستوى الخدمات المقدمة

الحلول بالنسبة لهاد النقطة هاذي.

النقطة الثانية، ديال التصريحات، التصريحات ديال الضريبة على القيمة المضافة، التصريحات السنوية ديال النتائج، 31 مارس كيجي، في نهار واحد خاصك يكون عندك المكاتب، خاصك تضربها في 20 أو 30 باش يمكن تؤدي الخدمة للمواطنين ككل.

لهذا، قررنا هذه السنة بالنسبة للمقاولات أنه من هنا ل2011 خاصنا نوصلو لذاك Télédéclaration، أنه غادي نسهلو هاذ العملية أنه المقاولاة ما غتبقاش تمشي لدار الضريبة.

النقطة الثالثة، هو أنه بالنسبة ل31 مارس، واش ضروري نبقاو في 31 مارس؟ واش ما يمكنش لنا كذلك - وهذا هو الاجتهاد اللي كجتهدوا فيه - أنه نقولو على حسب النوع ديال المقاولات وعلى حسب النوع ديال الخدمات أنه ننظموا المراحل والفترات اللي كل واحد غادي يمكن لو يمشي لها وغادي توجه طاقات أكثر لهاد الخدمة هاذي.

إذن هذا هو الاجتهاد اللي غادين فيه اليوم. نتمنى أنه من هنا للسنة المقبلة نكونو تقدمنا في هاذ الشي هذا، باش قانون المالية المقبل يمكن لنا ناقشوه ويمكن لنا نطوروه. لازم أنه نزيدو نطورو أكثر الشبابيك. لازم أنه نوظفو أكثر الكفاءات الوطنية لخدمة المواطن.

لكن، كذلك ما خاصناش نمشيو في داك المسار التضخمي، أنه نحافظو على هاذ التوازن ما بين التقنيات الجديدة، تبسيط المساطر، تبسيط الخدمات وكذلك فتح الشبابيك. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تفضلوا أبدوخ في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد عبد اللطيف أبدوخ:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

واحنا لاحظنا من خلال جوابكم واحد العمق. حقيقة، كايين واحد العمق في ابتكار أساليب جديدة لتدبير هذا الملف هذا، واحنا إثارة هذا الموضوع كنجي من الواقع المعاش الآن.

احنا ممثلين ديال المواطنين، مفروض علينا أننا نكونو كعاشو. المشاكل كايينة، ومفروض علينا كذلك أننا كقلو بأمانة للحكومة أشنو هما الاختلالات اللي كتبنا لنا أنه يجب إصلاحها أو تعديلها أو تطويرها؟ فالآن الوضعية الآن هي هاذي. كايين ارتباك، كايين واحد الضعف، كايين واحد القالة ديال التأطير ديال الموظفين والحضور دياهم. الموظفين حتى هما كيتشكوا من هاذ القضية هاذي، والمواطن كيتشكى من هاذ القضية.

إذن كايين المشكل مطروح، لهذا أنا كبغيو من خلال هذا المنبر باش نطلبو من السيد الوزير التعجيل بهاد الإجراءات باش يخرجوا لحيز

للمواطنين وانخفاضا كذلك على مستوى التحصيل، ويتجلى ذلك في الوضعية التي تعرفها شبابيك مصالح التسجيل من اكتظاظ وارتباك وازدحام جراء النقص المهول والمملحوظ في الموارد البشرية، مما يسبب في تراجع مستوى التحصيل من جهة وخلق متاعب واضحة، وكثيرا ما تكون غير مبررة للمواطنين والموظفين على حد سواء، خصوصا أمام الحملات السورية التي تكون مناسبة لأداء الضريبة على القيمة المضافة أو الضريبة على السيارات الخصوصية وغيرها.

أمام الملاحظة الواضحة ألا وهي: تنامي الإقبال المتزايد للمواطنين والحرص على أداء الواجبات الضريبية في وقتها وتجنب كل الذعائر المستحقة على كل تأخير.

لهذا، السيد الوزير نسالكم عن ماهية الإجراءات التي نتمنى أن تعجلوا بتنفيذها لإزالة هذه المعوقات التنموية.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار أبدوخ. تفضلوا السيد الوزير، الكلمة لكم.

#### السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسادة المستشارين المحترمين على وضعهم هذا السؤال، اللي بالفعل تمت الإشارة إليه، واخذا وقت كذلك في إطار مناقشة مشروع قانون المالية كذلك، نظرا للحساسية دياو ونظرا لأهمية دياو.

كعتقد أنه حان الوقت باش نمرو إلى نوع من الخدمات اللي كيتاشى مع التطور ديال بلادنا ومع انتظارات المتعاملين مع النظام الضريبي ببلادنا.

في الواقع، كايين هناك مقاربتان، وهاد الشي كنا ناقشناه:

- المقاربة الأولى، هو أنه يمشي في الاتجاه ديال خلق شبابيك فين ما كان والتوظيف وتضخيم التكلفة، يعني هذا التوجه اللي كلنا غادين فيه لحد الآن؛

- كايين التوجه الثاني، اللي كيقول أنه أشنو يمكن لنا نسهلوا؟ أشنو يمكن لنا نبسطوا؟ وأشنو يمكن لنا نحولوا من ناحية ديال التعامل، واللي يمكن يحافظ على التوازن ما بين تضخم التكلفة أو الزيادة في التكلفة والخدمة؟

كعتقد بأنه ما بين هاذ المقاربتين كايين حل وسط، والحل الوسط كيجي من كون أنه مثلا ملي كيقول الضريبة على السيارات الخصوصية، واش غنبقاو مازالين في هاذ المنطق ديال أنه كل واحد خاصو يمشي بخلص La vignette؟ واش ما كايينش طريقة أخرى؟ وهاد المسألة ناقشناها، واش ما يمكنش نديرو Timbre؟ هاذي من الأشياء اللي كشتغلوا عليها حاليا، لأنه ماشي منطقي أنه كل عام المواطن يمشي للضريبة باش بخلص La vignette، هاذ المسألة خاصنا نحذفوها، وكجتهدو حاليا باش نلقاو

السيد وزير المالية.

فيما يتعلق بالسؤال ديالي، حقيقة، هاذ السؤال احنا حطيناه هاذي 10 شهور. كنا حطيناه مع زملائنا في المعارضة، راغبين وطالبين أن يكون هناك إما جلسة خاصة للتداول حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أو - على الأقل - جلسة يكون فيها أسئلة محورية تتداول جميعا هذه القضية ونستمع للحكومة.

فلا أخفيكم أننا حضرنا في محافل دولية كمثلوا المغرب، وكان صعب علينا نعطيو رؤية على الوضع في المغرب، لأن الحكومة تقول: احنا الحمد لله، مازال ما عندناش الأزمة، والعالم كيقول: كايئة الأزمة، كل واحد اللي كياخذ الكلمة كيقول: عندنا الأزمة. احنا كنا كتخرجو، واش عندنا الأزمة ولا ما عندناش الأزمة؟

الآن، لا يمكن بتاتا أن تقنع أحدا بأن المغرب في منأى عن الأزمات، لسبب واحد: كل واحد عنده نسابو وأولادو على برا خدامين، اللي كانوا خدامين 5 ولى خدام واحد، والآخريين دخلوا للمغرب ولا باقيين تما كيدوروا.

السياحة، راه عندنا الفاعلين في المجال كيعرفوا أنه كاي نقص كبير. فيما يتعلق بالعقار، راه برد داك الشي ميزان، لأنه مراكش وطنجة وتطوان ومجموعة من المدن الأخرى كانوا كيبيعوا للخارج، ما بقاش هاذ الشي. الصادرات ديالنا بجميع الأنواع ديالها، بلا ما ندخلو في الأرقام، عندنا الأرقام، متبعين الأحداث أشنو كاي؟ هبطت، إذن الصادرات هبطت الواردات نقصت.

من الناحية المالية غادي نقولو: البترول هبط. إيه، ولكن حيث الناس ما خدماتش في الوقت اللي كانت الحكومة بصدق تتقول لنا: مازال ما كاينش الأزمة. أنا عندي أصدقاء في المجال ديال La confection، كانوا حطوا سوارتهم، كايين اللي حط 4 ديال المعامل، 4 حط سوارتهم.

إذن، هذا - حقيقة - إشكالية كبيرة، فلا بأس أن نقول الواقع ونبحث عن الحلول كلنا. هاذي بلادنا، وحتى واحد ما يتخاف من الحقيقة. علينا أن نواجهه. شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السؤال الموالي موجه أيضا إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية، حول التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية على قطاع العقار، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الحضورى، مولاي الحسن طالب، عبد الرحمان أشن، عمر مورو، دحمان درهم، علي شكاف، محمد تحيفة، سعيد سرار، بوبكر عبيد وبوشعيب هلالى.

فليتفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال.

الوجود، باش يمكن - فعلا - نحسو بأنه الخدمة ترتقي إلى مستوى نطمح إليه جميعا.

كذلك أنه أمام هذا النمو ديال الوعي ديال المواطنين في الاستباق إلى القيام بهذا الواجب الوطني المتعلق بتحصيل الضرائب، فكذلك خاص الإدارة تسهل أكثر المأمورية باش يمكن نمشيو في تناغم كبير.

وبالمناسبة كذلك، كبغني غير نلفت الانتباه للموضوع ديال تدبير موارد الجماعات المحلية والباقي استخلاصه، واحنا مقبلين على انتخابات اللي بقى ليها واحد الأسابيع قليلة، فتكون مناسبة أنه يكون التدبير المقبل يواكب كذلك واحد التجديد على مستوى هذا الموضوع، ونطويو هاذ الصفحة ديال الباقي استخلاصه وديال هاذ الضعف اللي مسجل فيما يخص الأطر والموظفين اللي كتمناو أنه - فعلا - يكونوا في المستوى ديال ما نطمح إليه جميعا.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الأسئلة الموالية، إذا سمحتم، موجهة إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية وعددها ثلاثة، تتناول في مجملها موضوع الأزمة المالية العالمية. ونظرا لوحدة الموضوع، أستأذن المجلس الموقر بعرضها دفعة واحدة، وبعد ذلك نعطى الكلمة للسيد وزير للإجابة عنها.

السؤال الأول في الموضوع الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية، حول آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مرون، الهاشمي السموني، محمد فضيلي، عبد الله أبو زيد، عبد القادر أقوضاض، علي آيت المودن، عمر أذخيل، سعيد التداوي، حميد كوكسوس، حسن قيشوحي، عبد الحميد السعداوي، لحسن بوعود، عبد الكريم الهمس، لحسن أمزوغ، إبراهيم فضلي، عمر مكدر، بوسلهام بيته، عبد الحميد الحنكاري، محمد الكبوري وعبد اللطيف اسطنبولي.

فليتفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال. السي إدريس، تفضلوا أسيدي.

#### المستشار السيد إدريس مرون:

شكرا السيد الرئيس،

أولا، بغيت نسجل واحد النقطة إيجابية جاء بها السيد الوزير، ونتمنى أن الوزراء يعملوا بها حتى ها. على الأقل، هو كيتذاكر معنا بوجهو لعندنا، ما عاطيناش بالظهر، وإلى لاحظتوا على أنه جميع برلمانات العالم، الحكومة ملي كتأخذ الكلمة، كتذاكر مع المجلس، ما كتعطيهمش بالظهر.

احنا دياولنا ديا كيعطيونا بالظهر، فأنت جيتي، السيد الوزير، أنا سجلت هذا، وهذا من أخلاقك - في الحقيقة - أنه كيشم يعطينا بالظهر. هذا طبيعي، إذن نسجلها، وكتمناو أن الوزراء الآخريين يحذون حدو

**المستشار السيد مولاي الحسن طالب:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

السيد الوزير،

لقد جاء في إحدى تدخلاتكم إبان استعراض الخطوط العريضة لقانون المالية برسم سنة 2009 أن المغرب يعرف خصاصا في ميدان السكن بحوالي مليون وحدة سكنية، مع ارتفاع الطلب سنويا بحوالي 130.000 وحدة، الشيء الذي يتطلب من الحكومة مجهودات جبارة للتقليص من هذا العجز عبر سن سياسات مالية تشجيعية لفائدة المنعشين العقاريين ومنح تحفيزات جبائية مهمة لهذا النشاط الإقتصادي لتدارك النقص الحاصل فيه، خصوصا في الظروف الحالية المتسمة بالانعكاسات السلبية للأزمة الإقتصادية العالمية، والتي بدأت تحد من الإمكانيات المتوفرة في هذا القطاع الحيوي.

وبالرجوع إلى مقتضيات قانون المالية برسم سنة 2009، نلاحظ أنكم لم تتخذوا إجراءات مصاحبة للتخفيف من آثار هذه الأزمة على قطاع الإنعاش العقاري، كما أن تشبث وزاراتكم بعدم الرفع من مستوى سقف التشجيعات للسكن الإجتماعي فوق مستوى 200.000 درهم سيفاقم من هذه الوضعية.

ومن هذا المنطلق، فإننا نود أن نعرف توجه وزاراتكم حول هذا الموضوع، وما هي تصوراتكم المستقبلية لتمويل السكن الإجتماعي ببلادنا؟ وهل لديكم تصور جديد فيما يخص النظام البنكي، بصفة عامة، من شأنه أن يساير الظرفية الإقتصادية الراهنة؟

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثالث في نفس الموضوع، حول الانخفاض المرتقب لعائدات الجالية المغربية بالخارج، للمستشارين المحترمين السادة: محمد طالحا، خيري بلخير، لحبيب لعلاج، أحمد الكور، عبد السلام الهمس، الأمين الدراق، الحو المربوح، محمد بلحسان، محمد المفيد، أحمد حاجي، عمر بنونة، إبراهيم الحب، الحسين أشنكلي، علال عزويوني، محمد العقاوي، عبد الله الغوتي، محمد عبده عز الدين، عابد شكيل، الحسين العواني، محمد عبو، محمد القلوبي، مصطفى الشهباني والمكي الحريزي.

فليتفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال. تفضلوا أسيدي.

**المستشار السيد محمد طالحا:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

لقد عرفت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ارتفاعا سنة بعد سنة، إلا أنها استقرت سنة 2008 في نفس الحجم مقارنة مع سنة 2007، أي في حدود 46 مليار درهم إلى غاية شهر أكتوبر 2008.

ويرتقب أن تعرف سنة 2009 بدورها تراجعاً في هذه التحويلات، ويرجع هذا التراجع حسب الخبراء والمحليلين إلى ما يلي:

- الأزمة الإقتصادية التي يعرفها العالم، وهذا خارج عن إرادة الحكومة؛
- سن قانون التصريح بالعملة في حدود 100.000 درهم، وهذا يمكن للحكومة أن تتخذ إجراءات في هذا الشأن؛
- الكلام عن اعتماد نظام الضريبة على المنازل الفارغة؛
- غلاء تذاكر السفر المستعملة، سواء كان ذلك في الطائرة أو الباحرة، أثناء موسم العبور.

لذا نسألكم، السيد الوزير، في اقتراب موسم العودة: ما هي الإجراءات التي يمكن للحكومة أن تقوم بها لتشجيع الجالية على الاستثمار في بلادها وتشجيعها كذلك على تحويل أكثر من العملة الصعبة إلى المغرب؟ وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

أعطي الكلمة للسيد الوزير للجواب على الأسئلة المتعلقة. تفضلوا السيد الوزير.

**السيد وزير الاقتصاد والمالية:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسادة المستشارين المحترمين لطرهم هذه الأسئلة المتعلقة بالوضع الإقتصادي العالمي، تأثيرات الظرفية العالمية على الإقتصاد الوطني، وكعتقد أنه من حق - إجابة على نقطة نظام السيد الرئيس المحترم - أنه من حق مستشاري ونواب الأمة ومن حق الرأي العام الوطني أنه يتعرف على الوضعية بشكل عام، وباش يمكن له كذلك يتسلح لمواجهة هذه الوضعية التي، في الواقع، لم نخترها.

المغرب ماشي منطلق الأزمة، هو منطلق دولي، الأزمة أزمة مالية، والوقت اللي كنا كتذكرو فيه في شهر أكتوبر الماضي، كنا نتكلم أساسا عن الأزمة المالية العالمية، أزمة النظام المالي العالمي، أزمة المنظومة المالية، أكثر ما كتتكلمو على الانعكاسات على الأزمة الإقتصادية العالمية.

وقلنا في وقته بأن المغرب أو النظام المالي المغربي أو البنوك المغربية في منأى عن مسببات الأزمة المالية التي هي كانت مرتبطة بالرهون العقارية، وأكدنا على هذا لأنه أساسي باش نحافظو على جانب الثقة بالنسبة للنظام البنكي ديالنا وبالنسبة لتعامل النظام البنكي ديالنا مع باقي الإقتصاد الوطني، وما ككاش ككذبو، كنا كتقولو الحقيقة.

وضعت شخصيا خلية داخل وزارة المالية اللي كنتشغل مع كل القطاعات المستثمرة على المستوى العمومي باش تعاونو في تهيء الملفات، تسريع وتيرة الملفات. وهذا اعطانا أنه في شهر مارس 50% وهادي أول مرة تسجل في المغرب 50% من معدل الاستثمارات اللي بدات كنتشغل. إذن، حاولنا نشغل على الأشياء اللي كنتحكمو فيها، وحاولنا نواكبو القطاعات اللي كنتضرر، حاولنا نخرجو من التخويف، لأنه مين كنتجي ببرامج استعجالية على الشكل اللي كنتشوفوه في الدول الأخرى، التأثير ديالها كان أكثر سلبي منه إيجابي، لأنه وضعت مجال للتخوف بالنسبة للجميع، لأنه كل مرة كنتجي كنتقول أنه درت 100 مليار اليوم، غدا كنتقول درت 150 مليار، بعد غدا كنتجي كنتقول 200 مليار.

معنى هذا أنه كل مرة وأنت غادي وأنت كترت تعتقد أكثر المشكل ديال الثقة ما بين المتعاملين الإقتصاديين والناس كنتعرف آش كاين.

الإشكال واضح، باش ترجع الثقة في الإقتصاد العالمي، خاص يجلو الإشكال ديال الرهون العقارية. معنى هذا أنه رغم ذلك التدفقات المالية اللي داروا باش يحافظوا على النظام المالي العالمي باش ما يطيحش، غير كافية باش ترجع الثقة، لأنه مازال كيعتبروا أنه كاين 1000 أو 2000 مليار دولار ديال الرهون العقارية المسمومة مازالت كندور.

مادام ما حسموش في هاذ النقطة، الإقتصاد العالمي والثقة في الإقتصاد العالمي ما غيمكنش ترجع.

احنا إذن، رهينين ديال هاذ الوضعية هادي، لكن مفروض علينا أنه نواجهوها. كحاولو نواجهوها حسب الإمكانيات المتوفرة كذلك لدينا، وحسب كذلك القدرة ديالنا على التفاعل مع هاذ الوضعية هدي.

بالنسبة للقطاعات، حاولنا نوجهو ل 3 ديال الأشياء بعد مناقشات طويلة معهم:

- كيفاش نحافظوا على مناصب الشغل؟

- كيفاش الدولة غادي تدعم، باش تحافظ على مناصب الشغل داخل المقاولات؟

- كيفاش غادي نحافظو على السيولة المالية عبر القروض، عبر الضمانات اللي غادي تقدم الدولة باش حتى شي بنك ما تجي عندها شي مقالة تقول ليا: لا ما نعطيكمش ديك التسهيلات اللي كعطيكم، لأنه كاين الأزمة العالمية وأنه ما عنديش الثقة في القدرة ديالك على الاسترجاع؟ الدولة تقدمت بضمانات، وقلنا بأنه في وضعية من هذا النوع، خاصنا نسهلو الأمور من ناحية الترويج بالنسبة للمقاولات، أن الدولة تمول بالنسبة للمقاولات هاذ المجهود هذا.

هاذي هي الركائز الثلاث اللي اشتغلنا فيها مع هاذ المقاولات، واللي عطت اليوم أنه المستوى ديال التسريح انخفض وتراجع، والناس وزعت المقولة، وزعت Le temps de travail وقت العمل على المقاولات، باش تحافظ على مناصب الشغل.

الحقيقة بانث كذلك وتأكدت. حتى واحد، اليوم ما يقدر يقول أنه النظام البنكي المغربي أو النظام المالي المغربي تأثر بمسببات الأزمة المالية. يمكن له يتسبب مستقبلا، بحكم أنه إلى تدهور الوضع الإقتصادي، إلى تفقدت الثقة ما بين الفاعل الإقتصادي والنظام البنكي، لكن النظام البنكي المغربي، وهذه من المكتسبات الأساسية والمنطلقات الأساسية اللي كان ضروري أنه نأكدو عليها، كان في صحة جيدة واعطانا ذاك المقومات باش نقولو أن عندنا من المؤهلات باش نواجهو الوضع.

ملي كنا كنتكلمو في المرحلة ديال قانون المالية، المعطيات الأولية أو الترتيبات الأولية أش كانت كنتقول؟ كنتقول بأنه معدل النمو العالمي غادي يكون 3%، أن الإقتصاديات الصاعدة غتكون 6%، أن الإقتصاديات المتقدمة غادي تكون 0.5% ما بين شهر أكتوبر 2008 وأبريل 2009، تم المراجعة ديال هاذ الشي هذا كله، شهرا عن شهر.

اليوم آش كنتقولوا؟ الوضع الإقتصادي العالمي سيتراجع ب 3.8% أو 3.9% مقابل 0.5%، يعني في 5 شهور تغيرت المعطيات، أن معدل نمو الإقتصاديات الصاعدة سيكون 1.6%، أن الإقتصاديات المتقدمة ستكون في مجملها في تقريبا 2.6% أو 2.7% ديال التراجع.

ملي كنتشوفو الإقتصاديات اللي كنتعاملو معها أكثر، أي الإتحاد الأوروبي، دولة بدولة: إسبانيا 3-، فرنسا 3-، ألمانيا 5.8-، إنجلترا 4.4-، إيطاليا 4.8-.

إذن الإقتصاديات الأوربية كلها تراجعت وتدهورت بشكل قوي، علاش؟ لأن العامل اللي احنا حاولنا نحافظو عليه، اللي هو عامل الثقة في الإقتصاد وعامل الثقة في التعامل ما بين النظام البنكي والعاملين الإقتصاديين والدولة تفقد. ملي كيتفقد هاذ العامل، بالطبع الفعالية كنتفقد، لهذا حاولنا باش يكون خطابنا متوازن.

أولا، نركزوا على الأشياء اللي كنتحكمو فيها، أشنو اللي كنتحكمو فيه؟ كنتحكمو في الاستثمار العمومي، كنتحكمو في الاستهلاك الداخلي إلى عاوناه، كنتحكمو في القطاعات المنتجة الداخلية وكنتحكمو في القدرة ديال المحافظة على الثقة بالنسبة للنظام البنكي.

على ذلك الشي ركزنا في البرنامج ديالنا أو في قانون ماليتنا على هذه الجوانب هادي، وقلنا بأنه كان من الصعب التصور أو تقدير مستوى تأثير الأزمة على القطاعات التي لها علاقة مع الإقتصاد العالمي، لأن الإقتصاد العالمي في تدهور مستمر، وكل ما قلتي ما غيكونش صالح.

لهذا، قلنا أنه أحسن مقارنة بالنسبة لنا لمعالجة هاذ الوضعية هو أنه كل القطاعات اللي غادي تتضرر من إشكالية الطلب الخارجي، أنه نعالجوها بتأخذ تدابير مواكبة لدعمها، وهذا هو التوجه اللي مشينا فيه.

حافظنا على الطلب الداخلي، وكل المؤشرات - لحد اليوم - تبين بأن الاستهلاك الداخلي لازال يرتفع ب 6.9% وأن الاستثمار العمومي غادي بوتيرة مرتفعة.

تبقى ترفع شوية وتهبط. إذن ما برز في شهر مارس من انتعاشة، ما نقولوش أنه انتعاشة أكيدة؛ هاذي انتعاشة ديال شهر خاصها تأكد مع الوقت.

النقطة الثالثة: أنه 2009 سيكون التحكم في التوازنات الأساسية ديال الإقتصاد الوطني.

اللي أساسي بالنسبة لنا هو ما نهيؤه فيما بعد 2010-2011، لأنه ستكون ظرفية أخرى تختلف بمعطيات جديدة، وأنه التدبير يجب أن يكون تدبيراً متوسط المدى إلى بغينا نحافظو على المؤهلات ديال الإقتصاد الوطني. أمطار الخير - الحمد لله - عطائنا النفس، وهذا من الأشياء اللي كنسجلوها إيجاباً. اعطت نفس للإقتصاد الوطني باش نحافظو على ذاك التوازن.

كعتقد أنه المغرب سيكون من الدول القليلة في العالم اللي مستويات أو معدل النمو ديالها سيفوق 5%، واحنا كنشتغلو حالياً لتحسين المعطيات. لكن الأساسي من هذا هو أنه هناك تحكم في التوازنات، وهناك سياسة لمواكبة القطاعات المتضررة. هناك تفكير في المستقبل لتبني ظروف أحسن بالنسبة للإقتصاد الوطني باش يمكن لو يتمشى.

إذن، النقاش اليوم لم يعد حول هل هناك أزمة أو ليست هناك أزمة. الأساسي هو كيف تعالج هذا الوضع، وكيف تدبر الوضع، وتتمنى أنه كلما كانت هناك أفكار اللي يمكن مساعدنا على تحسين الأداء ديانا لصالح البلد ديانا، فهي مرحب بها. وشكراً.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير المحترم.

ندوزو للتعقيبات على الأجوبة، وأعطي الكلمة للفريق الحركي. تفضل السي ادريس، مشكوراً.

#### المستشار السيد ادريس مرون:

شكراً السيد الرئيس.

أنا كيعجبني في السيد الوزير التفاؤل ديلو، نهار اللي جات الميزانية كان متفائلاً، واحنا كنا خايفين، والآن مازال متفائلاً، ومازلنا خائفين، فنحبي فيك هذا التفاؤل، تنتمى أنه المغرب يخرج من هذا الامتحان بأقل ضرر، إلا أنه الواقع اللي تعيشوه اليوم، احنا عندنا ميزانية عندها معطيات فيما يتعلق بالمداخيل، وعندنا مصاريف، زعماً ذاك الشي ما غيتجدش.

المداخيل كعرفوها مين كتجي: الضرائب، العمال بالخارج، بعض الصادرات، هادو كلهم، السيد الوزير، تأكدوا معنا أنهم تضرروا بنسب مختلفة، لكنهم تضرروا.

جئتم على أنكم غادي تعاونو وغادي تساعدو القطاعات المتضررة، ومنين؟ لأن البركة ديال الفلوس اللي كايينة كانت مرصودة إلى مشاريع

هاد السياسة الأولية اعطت نتائج، وقلت لهم أنه ما غنكتفيوش بهاد الشي. احنا إلى بغينا نكونو عمليين، كل ما تعقدت الأشياء خاصنا نبحتو على وسائل اللي غتساعد أكثر المقاول.

وكعتقد أن هاذ المنهجية هي منهجية أكثر عملية، لأنه كماشى مع الواقع والانتظار ديال المقاول، وكحاولو أنه ذاك الإمكانيات اللي يمكن نوفروها نحاولو نوجهوها بطريقة اللي غادي تخدم أكثر الإقتصاد الوطني، وغتساعد أكثر المواطنين وتساعد أكثر المقاولات بشكل عام.

الأساسي هو أنه - بالفعل - النتائج في آخر مارس كتبين بأنه بالنسبة لمجموعة ديال القطاعات، كما أشرتم إلى ذلك السيد المستشار المحترم، تضررت: قطاع السياحة 24-% ديال المداخيل، لكن 4+-% ديال الزوار. لكن 24-% معنى أنه هاذي إشارة كنفرض اليوم أنه نمرو إلى تدابير جديدة، وهاد التدابير نشغل عليها اليوم باش نخرجو بتدابير اللي غادي تساعد قطاع السياحة باش يواجهه الوضعية.

كذلك كل ما هو مرتبط بالقطاعات المصدرة بشكل عام، كلها تراجعت. لكن ملي كتقارن التراجع مع تراجع دول أخرى، كتنلقى بأنه رغم ذاك الشي، راه مازال كين شادين في الوضع، لكن قطاع الإلكترونيك اليوم تراجع، سنوفر له كذلك كميات دعم جديدة.

بالنسبة للمغاربة المقيمين في الخارج أو التحويلات، التحويلات تراجعت ب15% إلى نهاية مارس الأخير. معنى هذا أنه دخلنا في مرحلة جديدة، نظراً للإشكالية ديال البطالة في الدول ديال أسميوتو: إسبانيا 4 ديال المليون ديال البطالة جديدة؛ فرنسا كذلك؛ إيطاليا نفس الشيء.

بمعنى أنه ماشي احنا أمام إشكالية مرحلية، إشكالية اللي صبحت هيكلية، لأنه ملي كندخل في هذه المرحلة هاذي، معنى أنه بالنسبة للثلاث سنوات المقبلة غادي نواجهو هذه الإشكالية.

إذن الحلول ليست حلول مرحلية، الحلول يجب أن تكون حلولاً هيكلية. فكرنا في مجموعة ديال الحلول اللي غادي نعلنو عليها مستقبلاً، لكن الأساسي هو أنه في السياسات العمومية ما تكفيش تقول: كيفاش غادي نحافظ على السيولة من الناحية ديال التحويلات؟ الأساسي هي الانعكاسات الإجتماعية بالنسبة للقاطنين، وهاذي هي السياسات العمومية فاش كنعصلا، أنه في هاذ المناطق اللي غادي تضرر، كيفاش غادي نواكبو هاذ الوضع الجديد؟ وكيفاش غادي نهبأو ظروف جديدة بالنسبة للقاطنين أو المستفيدين من التحويلات بالنسبة للعائلات باش نستاجبو؟

إذن، الأساسي بالنسبة لي هو أنه الأزمة أزمة طويلة المدى، ليست طويلة قصيرة المدى. دخلنا في مرحلة أزمة اللي يمكن تستمر سنتين أو 3 سنوات. إذن تدبيرنا للأزمة سوف لن يكون تدبيراً المدى قصير، لكن للمدى المتوسط، هاذي النقطة الأولى.

النقطة الثانية: حتى واحد ما عارف وقتاش غادي نخرجو من الأزمة، مادام ما تحلاتش الإشكالية ديال رهون العقارية المسمومة، دائماً غادي

لكي يخرج من هذه الأزمة.  
وشكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.  
الكلمة لفريق التجمع والمعاصرة، هل من معقب؟

#### المستشار السيد محمد طالخا:

شكرا السيد الرئيس.  
السيد الوزير المحترم،  
أولا، أريد أن أشكركم على تفهمكم وعلى الجواب اللي جيتو به الشامل الكامل. الإخوان اللي أمامي هنايا كيتساءلوا فيما يخص الأزمة اللي هي الآن مطروحة في قطاع العقار، كما قال الأخ ديال الاتحاد الإشتراكي، ربما تعطوننا شي نظرة ولو خاطفة على هاذ الشي.

فيما يخص الجالية المغربية في الخارج، احنا متفقين معكم السيد الوزير تماما، حيث أن الجانب الإجتماعي هو الأكثر أهمية من التحويلات. وإلى اخذنا مثلا الجهة الشرقية اللي هي الإقتصاد ديالها اقتصاد هش ومبني على مسائل كتعرفوها، السيد الوزير، فالرجوع ديال المغاربة المقيمين بالخارج بدأت تطرح بعض المشاكل، حيث نجد مثلا: وجدة وبركان، الجالية ديالها كلها في فرنسا تقريبا وبلجيكا. نجد الجنوب الشرقي: جريدة، فكيك، تاوريرت، الجالية في إسبانيا. تلقوا الناس ديال الناضور في ألمانيا، وهاد الدول كلها مقيوسة ومتضررة من الأزمة العالمية.  
بالإضافة إلى هاذ المنطقة ديال الشرق عارفة منذ القدم تراكات في الأزمة الإقتصادية اللي كتعرفها هاذ الجهة. وإلى تزايدوا هاذ الناس اللي غادي يرجعوا على المعطلين - إذا صح التعبير - اللي هما متواجدين في البلاد، في الحقيقة غادية تكون أزمة، ولهذا نتمنى ليكم التوفيق ونتمنى أنكم تلقوا شي حلول اللي هي صائبة.  
وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.  
لكم رد على التعقيب السيد الوزير؟ واخا، تفضلوا أسيدي.

#### السيد وزير الإقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس وأعتذر إن أطلت.  
غير بالنسبة للسؤال حول العقار، قمت بعمل باش نعرف أشنو هي المشاريع المبرجة بالنسبة لقطاع العقار، قطاع بقطاع.  
- بالنسبة لقطاع السكن الإقتصادي والإجتماعي، كايين 39 مليار ديال الدرهم مبرجة كاستثمار؛  
- بالنسبة للسكن المتوسط، 8 مليار درهم مبرجة كاستثمار؛

معينة، سواء في إطار ميزانية التسيير، إذن راه كايين المسائل اللي غنديرو بها محددة أو في إطار ميزانية التجهيز وبالتالي المشاريع محددة.  
في نفس الوقت، احنا كنشوفو بعض الفاعلين الكبار في مجال الاستثمار انسحبوا، الأجانب على الخصوص انسحبوا، كتنخوفو أن واحد من آخرين ينسحبوا.

فبكل صدق نحن، في الفريق الحركي، والصبح تداولنا حول هذه القضية، لسنا مطمئنين تماما ولسنا متفائلين بالتفاؤل الذي استطعتم أن تأخذوه أتم وتركبو عليه، كنا نتمنى أن نركب جميعا حتى ننام ونحن هادئون. مرة أخرى، أقول: نحن نتخوف ونتنظر أن تقبلوا إقامة جلسة خاصة لمناقشة هذا الموضوع لأنه يستحق ذلك.  
شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.  
لكم الكلمة، الفريق الإشتراكي.

#### المستشار السيد مولاي الحسن طالب:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.  
نشكركم السيد الوزير على تفهمكم للمشكل الأساسي، واللي هو مطروح حاليا، وعلى العرض القيم، لأنه كل المواطنين كانوا كينظروا باش يشوفوا هاذ العرض ديالكم وهاد الإيضاحات القيمة، واللي كنا كتمناو نشفوها على لسانكم وعلى لسان وزير التجارة وكذلك الوزير الأول.  
إلا أنني أود أن أثير انتباه سيادتكم أن، رغم تفاؤلكم في محدودية آثار الأزمة الإقتصادية، فقد أصبح جليا أن المنعشين العقاريين أصبحوا يعانون من صعوبة تسويق منتوجاتهم المختلفة، لأنه السيد الوزير، ما تطرقوش للسؤال ديالنا، ماعدا السكن الإقتصادي، بحيث أن السكن الإقتصادي، السيد الوزير، هو ما قدروش يوصلوا ليه كل المنعشين لعدم توفرهم على الأراضي، بحيث أن هادي مشكلة ثانية، الأراضي كتمشي غير بالمحسوبية وما كيمكنشاي للمنعش العقاري الصغير أو المتوسط باش يوصل لها.  
فأتم تعلمون، السيد الوزير، مدى أهمية هذا القطاع من الجانب الإقتصادي وكذلك من الجانب الإجتماعي والشريحة الكبيرة التي تعيش فيه من مقاولين وعمال.

فاليوم، السيد الوزير، كما قلت لكم، هاذ التعثر، حان الوقت لوزارتكم أن تتدخل في هذا الموضوع وأن تلي بعض التشجيعات لهذه المقاولات كي تستمر في نشاطها.

لقد جاء على لسانكم، السيد الوزير، أنكم أي مشكلة مستعدون لإيجاد حلول وتشجيعات. باسم جمعية المنعشين العقاريين، نحن لدينا بعض الاقتراحات في هذا الموضوع، ولو تكون مؤقتة، للخروج من هذه الأزمة. إذا تفضلتم، السيد الوزير، سنوافيكم بها، ونرجو أن تشجعوا هذا القطاع

**السيد رئيس الجلسة:**

السي شكيل.. ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الإقتصاد والمالية، حول مسطرة نزع الملكية لفائدة مشاريع عمومية، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراصي، عبد المجيد المهاشي، نور الدين بركاع، عادل المعطي، أحمد بومكوك، لحسن نبيه، أحمد الشافعي، الغازي اغرابية، أحمد الجفيري، الحبيب الزويكي، عمر الجزولي، ابراهيم بنديدي، عبد القادر النيلي، البشير أهل حماد، محمد اجليل، عبد الحميد أبرشان، علي أساكتي، أحمد التاوي، أحمد التوزي ومحمد تاضومات.

تفضل، أحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال.

**المستشار السيد عادل المعطي:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

إذا كانت مسطرة نزع الملكية تطرح عدة مشاكل تنعكس كلها على مصالح المواطنين، كما أنها تثير في غالب الأحيان سخط بعض المواطنين، إذ أن هناك التأخير الكبير الذي تعرفه المسطرة، خصوصا في صرف التعويضات.

وهناك أيضا، السيد الوزير، إشكالية تحديد أسعار التوفيت التي لا تنسجم في - جل الأحيان - مع سوق العقار العمومي، كما أن هناك أيضا غموض خلفية نزع الملكية. وفي بعض الأحيان يتم أعمال مسطرة نزع الملكية لإقامة مشاريع عمومية، إلا أنه يتم توفيت تلك العقارات للاستثمارات الخاصة.

من هذا المنطلق، السيد الوزير، نسألكم: ما هي الإجراءات التي تقوم بها الحكومة للمحافظة على حقوق المواطنين في حالة تطبيق مسطرة نزع الملكية؟

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

لكم الكلمة، السيد وزير الإقتصاد.

**السيد وزير الإقتصاد والمالية:**

شكرا السيد الرئيس.

كاعتقد بأنه نزع الملكية في حد ذاته ما يمكنش يؤدي إلى رضا طبيعي دبال المواطن، اللي كيمك شي حاجة كتحيدها له، بالطبع تيكون استياء. اللي كيتقي هو أنه القانون كيقول بأنه من أجل المصلحة العمومية في اتجاه إنجاز مشاريع ذات منفعة عامة، يلجأ إلى نزع الملكية، لكن في نزع الملكية كاي حالتين:

- كاي الحالة اللي كتكون الملكية صافية، والمسطرة المطبقة - من بعد

- بالنسبة للسكن الراقي والسياحي، 4 مليار دبال درهم مبرمجة كاستثمار؛

- بالنسبة للعقار التجاري والخدمي، 4 دالمليار دبال درهم مبرمجة كاستثمار.

بمعنى أن هذا القطاع هاذ الأرقام اللي كعطي مبرمجة ومؤكدة، ماشي نوايا الإستثمار، هاذي مشاريع مبرمجة، كتبين بأنه القطاع عندو قدرة. ثانيا، أن هاذ التوجه الجديد هو توجه نحو فين كين الطلب، وقلنا أنه أكبر خطأ اللي ارتكبه قطاع السكن هو أنه أغفل الفئات المتوسطة، وتوجه أكثر إلى السكن الراقي والسكن السياحي.

اليوم كين توجه واضح، الحكومة جات في إطار هاذ المواكبة، 3850 هكتار لتعبئة العقار العمومي لصالح هاذ البرامج هادي.

ملي كنشوف المعطيات على المستوى دبال الأبنك، تزداد القروض الموجهة للسكن ب25% هاذ السنة هادي، إذن بمعنى أنه ما دخلناش في وضع اللي يمكن لنا نقولو بأن نحن في أزمة لأنه القروض تتراجع، أنه الاستثمارات تتراجع.

كاي هناك بعض الإشكاليات اللي بالطبع خاصنا نخلوها وأقول وأؤكد، نحن منفتحون على كل ما يمكن أن يحسن الأداء دبال هاذ القطاع، لأنه - بالنسبة لنا - الوقوف دبال قطاع السكن، صمود قطاع السكن، دينامية قطاع السكن أساسية لمواكبة ومواجهة الأزمة الإقتصادية العالمية الحالية وتأثيراتها على الإقتصاد الوطني.

إذن، بالنسبة للاختيارات راها واضحة، واللي نبغي نأكد أنه هاذ القطاع هذا مازال يعيش إنتعاشة جديدة. مرينا في واحد المرحلة كان فيها تخوف: يناير- فبراير نتأجها لم تكن إيجابية، لأنه كين معطيات، وهاد المعطيات بدات من شهر أكتوبر الماضي.

لكن، من شهر مارس هناك انتعاشة وانتعاشة قوية، لأنه منذ إعطاء الانطلاقة للبرنامج المخصص للسكن المتوسط وتوفير العقار العمومي جات انتعاشة جديدة، وهاد البرامج اللي أكدت عليها هي برامج تعطى للتفاوض وكتفرض علينا - بالطبع كحكومة - أنه نواكبو هاذ الأشياء هادي، ونسهلو كذلك بالنسبة للمتعثين العقارين العمل دياهم، لأنه دورهم اليوم أهم وأكثر من الدور اللي كان عندهم سابقا. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

تفضلوا السي شكيل، ليس لكم الحق، راكم عقبتوا.

**المستشار السيد عابد شكيل:**

السيد الوزير،

من الإجراءات اللي كطلبوا منكم هو أن الضريبة المفروضة على..

الفلوس دياهم، ما تترجعش، علاش؟ تقول لك: خاصها تمشي مثلا إلى La DAR، لأنها هي الوصية، و La DAR كتوزعها على المستفيدين كاملين، على ذوي الحقوق كاملين. إذن شكون تضيع؟ واش أتم، كوزير، غتبعيوا أن داك الفرد اللي عندو داك القسط ومشي له من أجل المصلحة العامة يضيع؟!

هذا إشكال مطروح. خاصكم تشوفوه ما بينكم وما بين وزير الداخلية، فشحال من واحد عنده أرض ديال الجموع، داروا نزع الملكية، وداوا له الأرض ديالو ما دا والو. وفيين مشات الفلوس؟ مشات ل C.D.G، وملي مشات ل C.D.G بقات تما، وملي بقات تما ماكين لا Les intérêts لا والو. إذن ها هي بقات عند الدولة.

تتجيو عاوتاني لنزع الملكية اللي تيكون في الأراضي اللي هي على الشيع. حتى الأراضي اللي على الشيع كل واحد عنده الطرف ديالو: هذا مول 20 هكتار، هذا مول 2 هكتارات، هذا مول 3 هكتارات، كل واحد تبحرث الأرض ديالو.

تتجيو لشي واحد من دوك ذوي الحقوق عاوتاني، وتدوز عليه عاوتاني المسطرة، وتمشي له الأرض ديالو. ملي داك السيد تمشي يطالب بالتعويض، تقولوا له: لا، هاذ الفلوس غادين نوزعهم على الورثة كاملين.

وراه السيد اللي مشى له الحق ديالو، هاذ الشي خاصو يتوض، وخاصكم أتم - كحكومة - تجهدوا باش ما تضعوش عباد الله، لأن الناس تضيع، أنا تنقولها لك من هاذ المنبر، السيد الوزير، والناس كثار تضيعوا، كين اللي عندو داك الطريف ديال الأرض تيعيش منو تمشي لو، كين اللي عندو داك الطرف ديال الأرض في بلاد الشيع تمشي لو وما تيسستدش. فين تمشي؟ لصندوق الإيداع والتدبير. هذا ماشي حل.

زيادة على هاذ الشي، عندنا مثلا هاذ المشروع الآن دابا تكلمتوا وقتلتوا كين جوج حواج:

- كين أسيدي التفويت ديال العقارات للقطاع الخاص، وأتما ما متفقينش عليه؛

- وكين نزع الملكية للمصلحة العامة وأتم متفقين عليها.

أنا تنقول لك بالنسبة للمشروع ديال أبي رقرق، احنا في البرلمان نهار اللي جاو عندنا صوتنا بالإجماع في 1994، صوتنا وقلنا دوك الناس ديال أبي رقرق غادين يعطيوها الأرض، ومقابل الأرض غادين يتخلصوا بمن ديال 1995، الوقتة اللي خرجت داك المسائل في الجريدة الرسمية.

آش وقع؟ دابا السيد الوزير الأول أعطى الاختصاص ديالو لذلك الوكالة ديال أبي رقرق، وملي أعطى هاذ الاختصاص، الآن السيد الوزير ما تفاوضش مع داك الناس، وهذا إشكال مطروح دابا هنا في أبي رقرق، ما تفاوضش معهم، وشوف أش واقع بعدا؛ حتى تكذب وعاد نقول لك، باش هاذ الشي يتوثق شوية - اسبح لنا السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع

التراخي - ملي كتوصل للاتفاق على الثمن، المسطرة سريعة؛

- وقتاش كتعتقد؟ كتعتقد ملي كتكون وضعية الملكية غير سليمة، كتدخل في مسطرات، كتدوز في نزع الملكية مباشرة، ومن بعد، القضاء هو اللي كيتولى هاذ الوضعية هاذي إلخ. هنا المسطرة تطول، تطول لأنه الإمكانية ديال الوصول إلى اتفاق غير سهل، ولأن كين متدخلين أو الناس اللي عندهم انتفاع بهاد الملكية هاذي كثار، هاذ الوضعية بالطبع هي وضعية معقدة في كل الدول، هاذي ماشي وضعية خاصة ببلادنا. نزع الملكية ملي كتكون الوضعية ديال الملكية غير سليمة هي وضعية غير..

لكن ثرتوا نقطة بالنسبة لي اللي هي أساسية، هو أنه حالات اللي كيكون فيها نزع الملكية اللي منطقيها خاصها تمشي للاحتياجات الإجتماعية ديال البلاد أو التجهيزات الأساسية ديال البلاد وكتمشي للخواص، هاذي حالات خاصنا نعرفوها، لأنه المنطق ديال نزع الملكية هو أنه موجه للمشاريع ذات المنفعة العمومية.

إلى كانت شي حاجة ديال نزع الملكية مشات لمسألة خاصة، هاذ الشي خاصو يرجع للقضاء، لأن القضاء خاصو يلعب دور في هاذ المسألة هادي، الدولة ما يمكنش تسطو على مصلحة المواطنين باش تاخذها وتمشي تعطيا للخواص، وإلا كدخلو في واحد المنطق اللي ماشي منطق سليم وما كيحترم القوانين، وما كيحترم نقطة أساسية ديال الدستور ديال بلادنا، هو أنه احترام الملكية الخاصة والمسائل هاذي خاص كيكون فيها وضوح. وإلى كانت حالات أنا نشجعهم باش يمشيو للقضاء باش يحلوا هاذ الإشكال هذا.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد وزير المالية المحترم.

لكم تعقيب السي ادريس؟ تفضلوا أسيدي.

#### المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

غير بالنسبة لهاد المشروع، السيد الوزير، ديال الدولة اللي تيجي على إثره تنديرو داك نزع الملكية، حتى واحد ما تيتكلم أو يمشي ضد شي مشروع اللي هو فيه المصلحة ديال الدولة أو المصلحة العامة ديال الدولة.

ولكن اللي كين، معالي الوزير، هو نزع الملكية كين حالات: كينة عندنا أراضي الجموع كمثل. أراضي الجموع ملي كتجي نزع الملكية، مفرقة هاذ الأراضي هاذي على ذوي الحقوق، كل واحد عنده الحق ديالو، وملي كل واحد عنده الحق ديالو، ملي كتجي المسطرة ديال نزع الملكية تتدوز الإدارة وتتشف داك الناس اللي خدات لهم الأراضي، تيسجلوا السميات دياهم، وبعدما المشروع تيدوز، داك ذوي الحقوق يتطالبوا دابا باش ترجع لهم داك

تم خلال سنة 2007 إنجاز دراسة من طرف البنك الدولي حول تقييم تدبير أنظمة المالية العمومية المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية والمالية التي قام بها المغرب في السنوات الأخيرة، ويندرج تقييم هذا الإصلاح في إطار القانون 69.00 المتعلق بالرقابة المالية للدولة على المنشآت العامة والهيئات الأخرى.

ولقد خلاص تقرير البنك الدولي إلى مجموعة من التوصيات، نذكر منها:  
- أولاً، اعتماد وسائل التسيير في شركات الدولة ذات المساهمة المباشرة؛

- ثانياً، إحداث لجان التدقيق في المؤسسات العامة وشركات الدولة ذات المساهمة المباشرة؛

- ثالثاً، مصادقة الحكومة على مشروع المرسوم المحدد لأشكال النشر للحسابات الخصوصية السنوية للمؤسسات العامة بالجريدة الرسمية؛

- رابعاً، إعداد تقرير مرحلي لتقييم تطبيق الإصلاح المتعلق بالرقابة المواكبة في القطاع العام.

لذا نسائلكم السيد الوزير: ما هي الخطوات التي قامت بها الحكومة لتنفيذ هذه التوصيات من جهة؟ ومن جهة أخرى، ما هي الإجراءات العملية لتنفيذ مقتضيات القانون 69.00 الصادر بمقتضى الظهير 1.03.195 بتاريخ 11 نوفمبر 2003 والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 5170 بتاريخ 18 دجنبر 2003.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير. تفضلوا السيد الوزير المحترم.

#### السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار المحترم.

نبغي أولاً قبل الإجابة تؤكد على أن هاذ التقرير، نأكد على أن إصلاح الرقابة المالية للدولة في المنشآت العامة وهيئات أخرى مطابق للمعايير الدولية، وجاء بتوصيات لتحسين الأداء، وانطلاقاً من هاذ التوصيات تم العمل على:

- دراسة وتوقيع 87 نظاماً للصفقات، كيهم منشآت عامة تقنن شروط ومساطر الإبرام ديالها؛

- تم التوقيع كذلك على قرارات كتعلق بالتنظيم المالي والمحاسبي لكل المؤسسات العامة الخاضعة للمراقبة القبلية، بالإضافة إلى الأنظمة المالية والمحاسبية لمؤسستين عامتين خاضعتين للمراقبة الخاصة؛ وكالة التنمية الإجتماعية والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية؛

- تم كذلك التوقيع على قرارات بخصوص تحديد سقف تأشيرات

البرلمان - أشنو وقع؟ كايين الناس اللي عندهم معامل، هاذ المعمل عنده فيه 500 أو 600 أو 1000 ديال الناس، تيساين وقتاش هاذ الناس يجيوا يتفاوضوا معاه ديال الوكالة. ما جاوش، علاش؟ لأن داك السيد عنده الآلات اللي خاصهم يتزوا وعنده الآلات اللي هما راسيين تما، كيفاش غادي نديرو نعوضو الآلات اللي هما ما غيتزوشي؟ وكيفاش غادي نديرو نعوضو لذلك السيد ونعطيه أرض فين يمشي يدير معمل باش ذاك الناس ما يضيعوش؟

وكانت دورة في سلا ديال المجلس، ورفضت تصوت على هاذ الشيء هذا. سيدنا، الله ينصره، ها هو باغي بحال هاذ المشاريع، ولكن تيعطي للحكومة باش تسيير هاذ المسائل بحكمة، ولكن الحكومة ناعسة.

فتنطلبو من سيادتكم، السيد الوزير المحترم، أنه هاذ المسائل هاذي تشوفو لها شيء حل باش تعالجوها معالجة جذرية، علاش؟ دابا بحال في الوجبة، الناس كلهم ساخطين على الوضع، علاش؟ حيث كايين اللي يقول لك: أودي الأرض ملي غمشي، ماشي للمصلحة العامة، كايين الأرض اللي غاد تمشي وغادي يداروا فيها عمارات.

راه المصلحة العامة هي الصيطار، المصلحة العامة هي شيء حاجة اللي هي مثلاً خاصها تكون في هذا، ولكن هاذو راه غادي يديروا فيها عمارات.

فهنا، السيد الوزير الله يكثر خيركم، كحكومة، معكم السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، أنكم تنكبوا على هاذ الملف وتعالجوه معالجة اللي ما يضيعش الدرويش، لأن الدرويش راه ما قادرش يدافع على راسو، ما قادرش يعرف المشاكل كيفاش يحلها، فاحنا تيلجأوا لنا مراراً على أساس أنه هاذ الناس تيقول لك: أودي دازت مثلاً السكة، راه ما عوضولناش. دازت هاذي راه ماعوضولناش، والناس واحلة.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق.

نمر للسؤال الأخير الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية، حول إصلاح الرقابة المالية للدولة على المنشآت العامة، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الرحيم الرماح، محمد دعيدة، عبد السلام خيرات، محمد بورمان، محمد العشاب، محمد عداد الزغاري، عبد الحميد فاتحي، عبد المالك أفرياط، محمد الهبطي، محمد لشكر، أحمد العاطفي وحسن أكليم. فليفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال.

#### المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

السيد وزير الاقتصاد والمالية،

هل من تعقيب؟ لكم التعقيب، السي دعيدة، تفضلوا.

### المستشار السيد محمد دعيدة:

نعم، السيد الرئيس.

التعقيب ديالنا هو ما يتعلق بالمادة 23 من قانون 69.00 التي تستثني مجموعة من المؤسسات أو بعض المؤسسات العمومية، خاصة مؤسسة لا يمكن أن تبقى خارج المراقبة، ولا أي نوع من المراقبة وهي مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير.

هذه المؤسسة، اليوم اللي يمكن أن نقول عليها "Holding" ولت متخصصة في العقار، متخصصة في الإئتمان، متخصصة في الإستثمارات ذات المدى البعيد والمتوسط.

هاذ المؤسسة اللي حققت كنتيجة صافية 6.4 مليار درهم سنة 2007، وهاذ النتيجة تعكس النمو القوي نتيجة الاستغلال غير البنكي الذي تطور من 187 مليون درهم سنة 2006 إلى 3.4 مليار درهم سنة 2007.

كذلك هاذ المؤسسة أصبحت متخصصة في إنجاز مشاريع ترابية محيكة، كما هو الشأن بالنسبة:

- ورش مارينا الدار البيضاء "Casa shore"، أول منطقة في L'Offshoring بالمملكة؛

- Technopolis في الرباط وسلا؛

- التدخل في مهن الهندسة عبر شركة Ingema، مشكلة بذلك أول قطب بشركة الهندسة؛

- المساهمة في إنجاز المشروع الضخم "أمواج" الخاص بتهيئة ضفتي أي رقرق. هاذ المشروع الذي توقف الآن بسبب الأزمة المالية العالمية، دون أن تعطينا الحكومة أي إيضاحات حول مصير الإستثمارات التي قام بها صندوق الإيداع والتدبير. هاذ الصندوق اللي الرأسمال ديالو، الجميع تيعرف بأنه مكون من أموال المتقاعدين واليتامى والمهاجر.

ولذلك، هذه المؤسسة لا يجب أن تبقى خارج أي مراقبة، سواء أنواع المراقبة اللي تكلم عليها السيد الوزير: المراقبة الموابكة أو المراقبة عبر اتفاقية أو المصاحبة أو المراقبة القبلية.

ولذلك، ندعو السيد وزير المالية والسيد رئيس لجنة المالية إلى عقد اجتماع لدراسة هذا الموضوع، لأن هذه الاستثناءات، هذه المؤسسات اللي هي فوق المراقبة، ليس هناك لا المراقبة الشعبية من خلال البرلمان ولا المراقبة تتاعت الحكومة. بالتالي، هذه المؤسسة، نطالب رسميا بعقد اجتماع اللجنة تتاع المالية لدراسة وضعية ومصير الإستثمارات اللي قامت بها هاذ المؤسسة هاذي، كما سبق أن أشرنا، لأنها أموال عمومية، والطبيعة القانونية لهذه المؤسسة هي مؤسسة عمومية.

شكرا السيد الرئيس.

مراقبي الدولة لكل مؤسسات العامة الخاضعة للمراقبة القبلية؛

- تم كذلك ملائمة أنظمة المستخدمين ببعض المنشآت العامة مع القانون رقم 69.00؛

- تم كذلك تطبيق المراقبة بمقتضى اتفاقية بثلاث شركات تابعة وهي:

شركة عمران الجنوب، شركة عمران البوغاز وشركة عمران تامسنا؛

- تم كذلك إحداث لجان تدقيق بكل من المكتب الوطني للكهرباء،

المكتب الشريف للفوسفاط، المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، المغربية

للألعاب والرياضات، مجموعة العمران، شركة عمران الجنوب، شركة عمران

البوغاز، شركة عمران تامسنا، المكتب الوطني للسكك الحديدية، شركة

تهيئ وتجهيز الرياض، مجلس القيم المنقولة، المكاتب الجهوية للإستثمار

الفلاحي، المعهد الوطني للبحث الزراعي والصندوق المركزي للضمان؛

- تم كذلك إعداد المساطر المتعلقة بممارسة المراقبة المالية، خاصة تلك

التي تهم المجالات التالية:

▪ دليل المساطر الخاص بمراقب الدولة؛

▪ دليل الخازن المكلف بالأداء؛

▪ ميثاق لجنة التدقيق؛

▪ عدة دوريات تهم توظيف مستخدمي المنشآت العامة عن طريق

العقود وإيداع الأرصدة المتوفرة لدى الخزينة العامة؛

▪ تقادم نفقات المنشآت العامة؛

▪ أدوات تدبير المؤسسات العامة الخاضعة للمراقبة الموابكة؛

▪ تحديد المعالجة الجبائية لتعويضات المغادرة الطوعية لمستخدمي

المنشآت العامة؛

▪ توقيف أجر الأطر المسيرة التي يتجاوز سنها السن القانوني للخدمة؛

▪ إرسال كذلك للخزينة المكلفين بالأداء والوكلاء والمحاسبين لوضعيتهم

المحاسبية السنوية إلى المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية

للحسابات؛

▪ هذا بالإضافة إلى تعزيز وتنشيط مجالس الإدارة وذلك عن طريق

التوجه الإستراتيجي والفصل بين مهمة التسيير ومهمة المراقبة أو

التقييم.

وفي هذا الإطار أصدر السيد الوزير الأول عدة دوريات تضمنت

تفعيلات واضحة لتفعيل دور المجالس الإدارية للمؤسسات والمنشآت العامة.

هذا غير باش نين بأنه التوصيات تم أخذها بعين الإعتبار. يمكن ما

تنجز كل شي، لكن الأساسي هو أنه تقارير من هذا النوع، توصيات من

هذا النوع، يتم أخذها بعين الإعتبار لتحسين الأداء العام ديال المراقبة.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى القطاع الموالي، ألا وهو قطاع التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، وعدد الأسئلة الموجهة إليه ثمانية.

السؤال الآتي الأول الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، حول مصير التلاميذ الذين غمرت مياه الفيضانات مدارسهم، للمستشارين المحترمين السادة: محمد فضيلي، إدريس مروان، عبد القادر أقوضاض، علي آيت المودن، عمر أدخيل، عبد الحميد السعداوي، لحسن عباد، عمر مكدور، لحسن بوعود، البكاي بورجل، بوسلهام بيتة، يونس العراقي، حسن قيشوحي، محمد سالم الجماني، سعيد التداوي، سعيد أرزيقي، عبد المجيد الحنكاري، حسن أبو العز، ابراهيم فضلي، أولعيد الرداد، عبد الكريم الهمس، لحسن أمزوغ، محمد عدال والحاج الطاهري.

فلينفضل أحد الإخوة المستشارين لسط السؤال. تفضلوا أسيدي.

#### المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

الكل يعلم، السيد الرئيس، أن المغاربة شاهدوا وعانوا الأمطار الغزيرة التي حلت ببلادنا وشاهدناها في الشهور المنصرمة، والتي أدت إلى فيضانات وأحدثت خسائر جسيمة في البنيات التحتية للمؤسسات التعليمية، وخاصة بالوسط القروي، الأمر الذي أدى إلى توقف التمدن بها لعدة أيام.

ومما زاد من صعوبة الأمر، هو بعد مراكز الإيواء للأسر المتضررة عن المدارس وكذا عدم توفر وسائل النقل المدرسي والحالة المزرية للشبكة الطرقية المؤدية للمؤسسات التعليمية بالمدار القروي، الشيء الذي زاد تعقيدا لمواصلة التمدن لهؤلاء التلاميذ، مما بات يهدد مستقبلهم الدراسي لهذه السنة.

لذا، السيد الوزير، ونحن على أبواب نهاية السنة الدراسية وعلى مشارف الامتحانات، وخاصة المستويات التي تعرف امتحانات موحدة. لهذا، السيد الوزير، نتساءل عن التدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل تعويض التلاميذ عن الحصص الضائعة؟ وما هي كذلك المقاربة التي يمكن للحكومة نهجها من أجل إقناذ السنة الدراسية للمتضررين من جراء الفيضانات الأخيرة وجعلهم سواسية مع زملائهم في المؤسسات التعليمية التي لم يلحقها ضرر.

وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لكم الرد على التعقيب، السيد الوزير.

#### السيد وزير الاقتصاد والمالية:

إلى سمحتي، غير أولا، تؤكد بأنه صندوق الإيداع والتدبير ليس خارج المراقبة. صندوق الإيداع والتدبير تحت مراقبة وزارة الاقتصاد والمالية التي تتابع كل الأرقام وكل المعطيات والتدبير والاختيارات والاستثمارات إلخ. إذن هذا الصندوق ليس خارج التغطية.

النقطة الثانية، أنه من حقكم كاستشارين وأي لجنة اللي كيمها الأمر، أنه تستدعي المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير، خصوصا وأن الأرقام ديال هاذ الصندوق والأداء ديال هاذ الصندوق هو أداء إيجابي. لو كان أداء اللي فيه إشكال، نقول أنه راه كيترب ولا ما باغيش يجي يجاوب إلى آخر. احنا أمام صندوق الذي يعطى به المثل اليوم من ناحية ديال حسن التدبير وحسن الاستثمار وحسن المردودية.

إذن كعتقد بأنه من حقكم كاستشارين أنه تطالبوا المدير العام ديال صندوق الإيداع والتدبير باش يجي يقدم ويوضح الإستراتيجية، لماذا الاختيارات؟ فين غادي؟ إلخ، لأنه هذا بالنسبة لي ممارسة سليمة، وكل مدير عام أو رئيس مدير عام ديال أي مؤسسة وطنية ملي كيطالبوه نواب الأمة أو مستشاري الأمة بهاذ المسألة هاذي أنه خاص يستجيب لها.

إذن راه ما كاينش محاولة ديال تغليف أي شيء. المراقبة تقوم بها، نحن متأكدون من كل ما يقوم به صندوق الإيداع والتدبير، وكين أشياء اللي ما تنكونوش متفقين فيها وما كندوزش، باش تكون المسائل واضحة. كصادقو على الأشياء اللي كعتبروها إيجابية، المردودية فيها ضمانات، استثمارات إستراتيجية، المساهمة في إنعاش مجموعة ديال الأقطاب اللي البلاد ديالنا كذلك تستفيد منها، ماشي غير صندوق الإيداع والتدبير بوحده، حتى بلادنا كتستفيد منها.

إذن هاذي كلها دينامية اللي كل صناديق الإيداع والتدبير اللي في آخر المطاف أشنو كندير؟ كندير بأحسن طريقة ممكنة للإدخار، هذا هو الدور ديالها. ذاك الفلوس اللي كيقاوا راكدين كتستثمرهم باش تكون المردودية ديالهم أحسن، ويساهموا كذلك في مشاريع تنموية.

كعتبرو بأنه إيجابي أنه يتم استدعاء المدير العام، أنه يقدم توضيحات لكل المستشارين اللي هم في حاجة إليها. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد وزير الاقتصاد والمالية.

كان هذا آخر سؤال في قطاع المالية. باسمكم جميعا، أشكر السيد وزير الاقتصاد والمالية على مساهمته القيمة.

ما غاديش ندخل في تفاصيل ديال ما تمت أجرته في هذا الإطار. بشكل عام، العملية ديال الترميم تمت في الظروف اللي كنا كنتظرو. بكل صدق لم يصل إلى علمي بأن الأوضاع التربوية تضررت بشكل ما يمكننا نتداركوه. في أغلب الحالات، مثلا حتى في الحالة ديال منطقة الغرب اللي كانت فيها مشاكل كبيرة، ملي ما استطعناش أننا نرحلو التلاميذ من المناطق اللي هما فيها، الدراسة رجعت في حدود ديال 15 إلى 20%.

لكن، المشكل هو التمدد في حد ذاته، هو أن الأوضاع كلها ما مستقرتش في المنطقة كلها، فاحنا وضعنا فريق عمل في المستوى المركزي بالأخص بالنسبة للمنطقة ديال الغرب لتدارس أشنو هي الحالات بالضبط اللي فيها مشاكل كتسدعي التصرفات الاستثنائية، من قبيل مثلا إما التمديد في السنة الدراسية لأسبوعين أو ثلاثة أسابيع أو وضع مساطر استثنائية بالنسبة للامتحانات المندجة.

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم تعقيب السي السعداوي؟

#### المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكرو السيد الوزير على الإيضاحات اللي جاء بها، إلا أن الواقع الذي نلح عليه، ولاسيما، كما جاء على لسان السيد الوزير، في منطقة الغرب، المنطقة وأنا متأكد أنكم عاينتموها الوضع وكنتم تعرفوا بأن جل المدارس بمنطقة الغرب تتواجد في مستوى أقل من المستوى العادي للأرض، ولاسيما نحن على مشارف أو كذلك هناك ترحح في المناخ، ونطلبو من الله أن يبعد الضرر على هذه البلاد، ما درنا حتى شي حاجة باش تنفاداو نفس الحالة في الوضعية المستقبلية.

كذلك، السيد الوزير، نلاحظ أن هناك نقص كبير فيما يخص الكم والكيف بالمؤسسات التعليمية المتواجدة، وخاصة بالغرب، والتي تفتقر لأبسط الوسائل الضرورية لتشجيع التمدد بالعالم القروي، وكنا بصدد تشجيع الفتاة القروية، هاذ المؤشرات هاذي ما كتساعدش باش نوصلو للمبتغى والنسبة المتوية التي كنا نراهن عليها.

كذلك، السيد الوزير، نود تحفيز وإخراج الفتاة القروية من النمط الكلاسيكي للعيش في البادية، وإيجاد حلول تقنية وإدارية لالتحاق الأساتذة بالمؤسسات التعليمية، لأن كلاحظو واحد الغياب كبير ديال الأساتذة بالمؤسسات التعليمية، وهذا كياثر سلبا على المقررات.

والمشكل الكبير اللي كيوقع، السيد الوزير، وهو أن التلاميذ في المجال القروي ما كيتلقاوش ما يكفي، والمستوى دياهم تيكون ضعيف وكيكتحقوا بالمدن، وكيكون واحد الفرق كبير بين التلاميذ اللي تلقاوا الدروس دياهم

الكلمة لكم، السيد وزير التربية والتعليم، تفضلوا أسيدي.

#### السيد أحمد اخشيشن، وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر

#### والباحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على وضع هاذ السؤال.

هاذي مناسبة كذلك للتذكير بأن - فعلا - الإختلالات المناخية اللي عرفتها بلادنا هاذ السنة، من أكبر المنظومات تضررا منها كانت هي المدرسة المغربية. وغادي نذكر فقط بالنسبة للأضرار في البنائات، تضررت 740 مؤسسة تعليمية في 27 إقليم وعمالة.

ولكن، ما هو أخطر من هذا أن هاذ الفيضانات والأمطار اللي تمت، توفي على إثرها ستة تلاميذ، فيهم أربعة الله يرحمهم بإقليم الناظور، وواحد بعمالة وجدة أنجاد وتلميذ آخر بإقليم الصويرة.

هذا فقط للتأكيد بأننا كنا - فعلا - أمام كارثة عظمى بالنسبة للمدرسة المغربية، وهذا هو اللي كيفسر مجمل التدابير اللي غادي نستعرض البعض منها.

طبعا هاذ الشيء أدى بشكل مباشر بالنسبة لواحد العدد ديال المناطق إلى توقيف الدراسة، لكن بتعاون مع السلطات المحلية، تم سحب وإخراج التلاميذ والأساتذة من المؤسسات التعليمية التي غمرتها المياه في ظروف الحد الأدنى من شروط السلامة والأمن.

وبالنسبة، كيفنا كيعرفوا السادة المستشارين، المدرسة المغربية في العالم القروي ما كانتش كتستوفر على مخططات المواجحة هاذ المشاكل. أول مخطط وضعناه هاذ السنة وجربناه في أربعة أقاليم، والآن غادي يتم تعميمه إبتداء من شهر شتنبر في العام المقبل.

بالإضافة إلى هذا، تحدثت واحد العدد ديال اللجان الإقليمية والجهوية لليقظة والتنسيق. وبالفعل، تمت إعادة فتح المؤسسات التعليمية اللي توقفت فيها الدراسة بتظافر جهود كل مديري المؤسسات التعليمية والأساتذة وجمعيات آباء وأولياء التلاميذ والسلطات المحلية والمنتخبين والتلاميذ وجمعيات المجتمع المدني، تم التنظيف ديال الحجرات - وهاذ الشيء كيعرفوه السادة المستشارين في المناطق اللي عانت من هاذ المشاكل - من الأوحال ومن المخلفات ديال هاذ الكوارث.

بالإضافة لهذا طبعا، ملي فاتت الفترة ديال الفيضانات وحتى أثناءها وضعنا خلية مركزية لمحاولة تقويم الوضع، وهذا أفضى إلى تصنيف المؤسسات المتضررة إلى صنفين فيما:

- فئة أولى تتطلب تدخلات مستعجلة، وعددها 350 وحدة مدرسية، بتكلفة مالية ديال 93 مليون درهم؛

- فئة ثانية كتطلب تدخلات أقل استعجالا، وعددها 385 مؤسسة تعليمية، بكلفة مالية قدرت ب 70 مليون درهم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير المحترم.

نواصل مع الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، ثلاثة منها تتناول موضوع أزمة المنظومة التربوية. ونظرا لوحدة الموضوع، أستأذن المجلس الموقر بعرضها دفعة واحدة، وبعد ذلك نعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة عنها.

نستهل بالسؤال الآتي الموجه إلى السيد الوزير في الموضوع، حول الأزمة التي تعيشها المنظومة التربوية، للمستشارين المحترمين السادة: علال عزبوني، أحمد الكور، محمد بلحسان، العربي الهرامي، عبد الله عباد، عابد شكيل، محمد المنصوري، خيري بلخير، محمد طربيش، مصطفى الرداد، لحسن العواني، محمد القندوسي، أحمد الديبوني، عبد السلام الممس، مولاي ادريس الحسني العلوي، محمد عبده عز الدين، عبد الله خنوقا، محمد المفيد، لحبيب لعلي، أحمد حاجي والميلودي عفوت. فليفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال.

**المستشار السيد علال عزبوني:**

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارون،

لقد راهن الشعب المغربي على الميثاق الوطني للتربية والتكوين باعتباره مشروعا مجتمعا متكاملما جاء لإصلاح المنظومة التربوية. لكن يبدو أن الأزمة التي أصبحت عليها هذه المنظومة، لم يستطع هذا الميثاق إخراجهما من المشاكل البنوية التي تتخبط فيها.

فإن الإختلالات التي رصدتموها، السيد الوزير، منذ مجيئكم على رأس هذه الوزارة أعطت صورة حقيقية عن واقع هذه المنظومة، حيث قتم مشكورين بإعداد المخطط الإستعجالي الذي جاء كاعتراف ضمني لفشل الميثاق في بلورة أهدافه المتوخاة.

السيد الوزير،

لا أحد ينكر الجهود الجبارة التي تقومون بها في سبيل إخراج منظومتنا التربوية من أزمتها أو الجهود التي بذلت في السابق بفعل الأوراش المفتوحة والطاقات والآليات الضخمة المجندة لفائدة هذه الأوراش والإمكانات المادية الضخمة المخصصة لذلك.

لذا نسألكم السيد الوزير: كيف سنخرج المنظومة التربوية من الأزمة التي تعيشها؟ وهل المخطط الإستعجالي كاف لإعطاء انطلاقة جديدة لهذه المنظومة؟

وشكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالمجال الحضري والتلاميذ بالمجال القروي.

اللي كطلبو من السيد الوزير وهو احنا كنعرفو بأن ما عندكمش عصا موسى، ولكن خاصنا نعطيو أهمية كبرى لهاذ الجانب، لاسيما المدرس بالعالم القروي، ونحن كذلك عملنا الشبكة الطرقية، عملنا على تعميم الكهرباء بالعالم القروي وهذا، باش المواطن القروي يستقر.

إلى ما استقرش المواطن القروي، ما وصلنا حتى لشي حاجة، لأن أهم ما يمكن نعملوه في المدار القروي وهو تشجيع المدرس لكلا الجنسين. شكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الرئيس.

لكم تعقيب السيد الوزير؟ تفضلوا السيد الوزير المحترم.

**السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:**

تنشكر السيد المستشار على التعقيب ديالو، لأنه أتاح الفرصة للتطرق لجوج نقط في رأيي أساسية:

- النقطة الأولى: أنه فعلا التجربة اللي مرينا منها هاذ السنة اللي كانت فعلا تجربة قاسية، بينت لنا واحد العدد ديال الإختلالات، أتبا كنعرفوها، مثلا مدارس تبنات في شعبة ديال الواد، مناطق بالنسبة لمنطقة الغرب، الآن عندنا نسيج كله يجب إعادة النظر فيه، لأن إلى - الله يحفظ - رجعنا للوضعية اللي كنا فيها هاذ السنة هاذي، هاذيك المدارس كلها غادية تمشي. هذا الشق الأول، طبعا خاصو اشتغال على المستويات المحلية، لأن مثلا بالنسبة لمنطقة الغرب ماشي في كل المحلات عندنا حلول، كايته مناطق في رقعة ديال 10 أو 15 كلم<sup>2</sup> كلها الأرض مواطية وما عندناش الإمكانية ديال نستقرو في بلاصة أخرى، وهاذ الشي عاينته خلال هذه الفترة، كنا كنعلمو غير على أماكن اللي مرتفعة نسبيا باش نوضعو فيها الأسر والتلاميذ ما كنعلقاش؛

- الشق الثاني - في رأيي - أعمق من هذا، هو الوضعية ديال التعليم في العالم القروي. غادية تتاح لي الفرصة من خلال الأسئلة اللي مطروحة اليوم في هاذ الجلسة باش نطرح البعض من القضايا اللي وقفنا عليها والحلول اللي هي مقترحة.

ما يحيل عليه الكلام ديالكم كله هو أن فعلا العرض التربوي ديال المدرسة المغربية الآن في العالم القروي ماشي عرض اللي كيوفي بالشروط المطلوبة، وأساسا هاذ التشتت اللي عندنا ديال المواقع ديال المدارس في الفريعات اللي ما كيسمح لا بالاستقرار ديال الأطر التربوية، لا بالمدرس في شروط جيدة، لا بالنسبة للتلاميذ أنهم فعلا يكونوا في المستوى اللي كطلبو، ولكن غادي تتاح لي الفرصة باش نتدخل بأكثر تفصيل في هاذ الموضوع في الرد على السؤال الثاني.

وشكرا.

والسي عبد السلام الودي.

فليتفضل أحد الإخوة، السباعي تفضلوا أسيدي.

### المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارون المحترمون،

في الوقت الذي نعيش فيه أواخر عشرينيات تطبيق ميثاق التربية والتكوين، نجد أن عددا من المناطق النائية والقروية البعيدة عن المدن تعاني من الهدر المدرسي، خاصة بالنسبة للفتيات اللواتي لا يستطعن متابعة دراستهن بعيدا عن أهلهن وذويهن لاعتبارات مادية واجتماعية ولعدم وجود داخلات تلمي للفتيات الحاجيات الأساسية لمتابعة واستكمال الدراسة في جو ملائم، يجعل العائلة تظمن على فلذات أكبادها، مع العلم أن بلادنا وضعت برنامجا لمحاربة الأمية، وتبذل مجهودات جبارة للتقليص من الآفة التي تنخر المجتمع المغربي وتقف حجرة عثرة أمام التنمية.

في هذا الصدد، نسألكم السيد الوزير عن الإجراءات التي ستتخذها وزارتك لتشديد الداخلات بالعلم القروي.

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا سي السباعي وأعطي الكلمة للسيد الوزير للجواب عن الأسئلة المتعلقة بأزمة المنظومة التعليمية. تفضلوا السيد الوزير.

### السيد وزير التربية والتكوين والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا أولا، للسادة المستشارين على طرحهم هذا السؤال، اللي غادي يكون مناسبة لإعادة التدقيق للإطار العام للتدخلات المزمع اتخاذها للنهوض بالمدرسة المغربية، في أفق وفي إطار البرنامج الإستعجالي في أفق زمني، كيغرفو الجميع الآن، اللي هو 2009-2012.

حققت منظومة التربية والتكوين مكتسبات هامة، سواء على المستوى الكمي أو النوعي، منذ أن تم الشروع في العمل بالميثاق الوطني للتربية والتكوين، غير أن تنفيذ بعض مقتضيات الميثاق تعثر بسبب العجز في الموارد المالية من جهة، وضعف الانخراط الفعلي لكافة الشركاء، من جهة ثانية.

وعلى الرغم من المجهودات الإصلاحية التي تم بذلها، فقد استمر وجود إكراهات عميقة من قبيل: الإكضاض والهدر المدرسي والتكرار وتدهور وضعية بعض المؤسسات وقلة التجهيزات في بعض الأحيان.

وكان التقرير الأول للمجلس الأعلى للتعليم الذي صدر في السنة الماضية مناسبة للوقوف عند الإشكاليات الفعلية التي تعرفها منظومة التربية والتكوين، من خلال التشخيص الدقيق والواضح للواقع التعليمي ببلادنا

السؤال الآتي الموالي الموجه أيضا إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، حول مواجهة النقص الحاد في المؤسسات التعليمية الثانوية والإعدادية داخل المجال القروي، للمستشارين المحترمين السادة: خديجة الزومي، محمد الموساوي، مصطفى ميارة، محمود دايلة، العربي القباح، حمة أهل بابا، العربي الحرشي، محمد أبو الفرج ومحمد الأنصاري.

فليتفضل أحد الإخوة المستشارين، تفضل السي أبو الفرج.

### المستشار السيد محمد أبو الفرج:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارون،

تعرف مجموعة من المراكز القروية في مجموع التراب الوطني خصوصا كبيرا على مستوى المؤسسات التعليمية الثانوية والإعدادية وضعف القدرات الاستيعابية للمؤسسات الموجودة.

وبما أنكم، السيد الوزير المحترم، تتحدثون عن البرنامج الإستعجالي لإصلاح التعليم، لدينا تخوف كبير لأننا تعودنا عن البرامج الإصلاحية تبقى محكومة بالدوران في حلقة مفرغة، وهي إصلاح الإصلاح وتغيير التغيير.

وبما أن قطاع التعليم قطاع حيوي يتحكم في ترتيب المغرب في اللوائح الدولية التنموية، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، باتت مشروعا يجعلنا، السيد الوزير، نطرح الأسئلة التالية:

- متى سيبدأ هذا البرنامج؟

- ما هي جدولته الزمنية؟

- متى سينتهي؟

- هل هناك لجان للمتابعة والتقييم المحلي؟

- هل سيعطي للعالم القروي الحصة التي يستوجبها الوضع المتردي بهذا المجال؟

- ما هي الخوافر التي سوف توفرها لرجال التعليم لينخرطوا في هذا الإصلاح؟ لأنه لا إصلاح مع تغيب المعنيين المباشرين، ولا سيما النساء المتزوجات، علما أن سياسة النوع هي من بنود السياسة الحكومية.

- وما هو دور الجماعات المحلية في هذا البرنامج، إذا سلمنا أنها شريك

أساسي في التنمية المحلية؟

شكرا السيد الوزير.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا سي أبو الفرج.

السؤال الثالث في نفس الموضوع، حول الداخلات بالعالم القروي، للمستشارين المحترمين السادة: مبارك السباعي، مولاي ادريس العلوي، حسن زهير، محمد برطني، عبد الصمد عرشان، عبد الرحيم الكوايبي

خلال اعتماد منهجية جديدة تركز على إدماج التكوينات ضمن مسالك سيتم إحداثها بالجامعات، كما هو الحال في كل المنظومات التعليمية الحديثة، إضافة إلى تفعيل مخطط مديري حول التكوين المستمر.

أما بخصوص التعليم بالوسط القروي، فإن الوزارة تعتبر بأن أوضاع المدرسة بالبادية المغربية يشكل أولوية مطلقة بالنسبة لمستقبل منظومتنا التربوية.

في هذا الأفق، استأثر العرض المدرسي بالوسط القروي بمكانة خاصة ضمن المشاريع التي يتضمنها البرنامج الاستعجالي، ومن المقرر في هذا الإطار:

1- تكثيف العرض في المجال القروي، عبر تفعيل مبدأ التمييز المجالي الإيجابي، حيث من المقرر بناء 1700 حجرة دراسية بسلك التعليم الابتدائي بالوسط القروي من أصل 2300 حجرة دراسية بمجموع التراب المغربي، كما سيتم إحداث 4800 حجرة في الثانوي الإعدادي بالوسط القروي، وهو ما يمثل 80% من مجموع حجرات المؤسسات الإعدادية الجديدة التي ينص عليها المخطط الاستعجالي، إضافة إلى إحداث أكثر من 600 داخلية بالثانويات الإعدادية الجديدة. أما التعليم الثانوي التأهيلي بالوسط القروي فسيعرف تشييد 104 ثانوية تأهيلية من أصل 320 ثانوية متوقع إنجازها ضمن هذا البرنامج؛

2- ودائماً بالنسبة للعالم القروي، التوسيع التدريجي لشبكة المدارس الجماعية المندمجة كموذج للعرض المستقبلي للمدرسة في العالم القروي، حيث من المقرر إحداث 50 مدرسة جماعية مندمجة في إطار مشاريع البرنامج الاستعجالي، وستعمل هذه المدارس على تجميع الطلب حول التمدرس بالنسبة لجماعة معينة في مؤسسة تتوفر على 12 قسم وعلى داخلية وعلى سكن وظيفي بالنسبة للأساتذة، وكذا على شبكة للنقل المدرسي؛

3- تأهيل المؤسسات التعليمية من خلال ربطها بشبكة الماء والكهرباء، حيث سيستفيد الوسط القروي بالدرجة الأولى من هذا البرنامج. وفي هذا الصدد، تميز الدخول المدرسي الحالي بالشروع في إنجاز جزء من هذا البرنامج، شمل 2200 مؤسسة بتكلفة إجمالية تجاوزت 260 مليون درهم. ومن المقرر أن يستمر إنجاز هذا المشروع خلال السنتين المقبلتين في إطار الميزانية التي تم رصدتها هذه السنة في إطار البرنامج الذي تم تقديمه لصاحب الجلالة في مدينة فاس منذ أسابيع، والتي تهم ما يفوق 1.5 مليار درهم لهذه السنة و1.2 مليار درهم بالنسبة للسنة المقبلة؛

4- التصدي للهذر المدرسي، من خلال تكثيف برامج الإطعام والنقل المدرسي. وتنص الميزانية الحالية على الرفع من اعتمادات التغذية والإطعام ب 22 مليار وتعزيز خدمة النقل المدرسي ب 60 مليون درهم. وفي نفس السياق، سيتضاعف عدد التلاميذ بالداخليات خمس مرات في أفق

ورصد للثغرات التي ما تزال تقف في وجه تحقيق الأهداف المنشودة. وجاء المخطط الإستراتيجي الذي أعدته الوزارة في انسجام تام مع توصيات هذا التقرير لتحديد الإجابات والحلول المناسبة لإعطاء نفس جديد للإصلاح، وذلك تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الصادرة بمناسبة افتتاح الولاية التشريعية يوم 12 أكتوبر 2007.

وليس الهدف من هذا البرنامج - كما يعرف الجميع - مراجعة الاختيارات الإستراتيجية التي تؤسس المدرسة المغربية اليوم، على اعتبار أن الأفق الإستراتيجي والاختيارات الأساسية للمدرسة المغربية تم تحديدها بشكل توافقي ضمن مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين. وبالتالي تتجلى الأولويات الأساسية للبرنامج الإستراتيجي في أربع نقط:

- التحقيق الفعلي لإلزامية التمدرس إلى غاية ممت السن الخامسة عشرة؛  
- حفز روح المبادرة والتميز في الثانوي التأهيلي والجامعة؛  
- مواجهة الإشكالات الألفية للمنظومة التربوية، وأساساً منها الإشكالات المرتبطة بالحكمة، بالموارد البشرية وكذا في قضايا التحكم في اللغات؛  
- وأخيراً، ضمان نجاح الإصلاح من خلال ترشيد وتوفير الموارد الإضافية وتكثيف التعبئة والتواصل حول المدرسة.

اليوم، وقد انطلق تفعيل مقتضيات البرنامج الاستعجالي مع بداية السنة الحالية (أي سنة 2009)، تنتظم التدخلات التي يقترحها وفق المجالات المذكورة في العديد من المشاريع التي وضعت من بين أهدافها:

- العمل من أجل توفير تعميم شروط التعليم الأولي في أفق سنة 2015، وذلك من خلال عدة تدابير من بينها: فتح أقسام للتعليم الأولي في منظومة التعليم العمومي، وأساساً منها الفضاءات القروية والحضرية التي تعاني من الهشاشة؛

- تحقيق نسبة التمدرس على مستوى كل جماعة في حد أدناه 95% بالنسبة للأطفال البالغين من العمر ما بين 6 و11 سنة، علماً بأن هاته النسبة بلغت 100% في عدد كبير من الفضاءات الحضرية، وما زالت تتراوح في بعض الجماعات القروية ما بين 85 و90%؛

- توسيع العرض المدرسي بالثانوي الإعدادي والتأهيلي؛  
- إعادة تأهيل كافة البنيات والتجهيزات القائمة؛

- توسيع العرض الخاص بالداخليات وأساساً في الثانوي والإعدادي؛  
- توفير المساعدة والدعم المدرسي ومحاربة ظاهرة التكرار والانتقطاع عن الدراسة؛

- تطوير مقارنة النوع من أجل ضمان تمدرس فعلي للفتيات؛  
- تحسين جودة الحياة المدرسية وتشجيع التميز وإرساء شبكة للثانويات المرجعية؛

- مراجعة نظام التكوين الأساسي للأساتذة في مختلف الأسلاك من

طبعاً، يبقى آخر التساؤلات التي طرحت حول دور الجماعات المحلية. احنا بالنسبة إلينا ما غاديش هاذ الشي- كله يتحقق إلى بقى في إطار الحيوط ديال المدرسة، وإلى بقت الأمور كلها موكولة في عين المكان فقط للأطر الإدارية والأطر التربوية، فراه - بدون شك - غادي نعرفو تعثرات اللي شهدناها في السابق.

الغرض من هاذ الشي- كلو اللي تم تسطيرو في إطار المخطط الاستعجالي، وهذا علاش اعتمدنا دعامة خاصة في المحور الرابع، اللي هو المشار ديال الشركاء والفاعلين، وهو حث جميع المتدخلين، سواء منهم المسؤولين على مستوى الجماعات، سواء منهم الأعضاء ديال الإدارة الترابية أو الآباء أو أولياء التلاميذ أو أعضاء ديال النسيج الجموعي، الجهودات التي تتم في بعض المناطق واللي كتعطي نتائج إيجابية جدا يتم تعميمها في إطار مقاربة تشاركية، كتمناو أن الجميع ينخرط فيها بشكل إيجابي.

وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

ونمر إلى التعقيبات على الأجوبة للسيد الوزير، وأعطي الكلمة لفريق التجمع والمعاصرة، إذا كانت هناك بعض التعقيبات. تفضل السيد المستشار المحترم.

#### المستشار السيد علال عزويوني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

أشكر السيد الوزير على جوابه الشامل والهام. ولكن، السيد الوزير المحترم، هناك عدة إشكاليات تبقى مطروحة، ونعلم جيدا أن لكل برنامج له حل، وما نطلبه هو أن تحظى هاذ وتيرة الإصلاحات بنوع من السرعة والإستعجالية.

لنا نسائلكم، السيد الوزير، على بعض الأشياء اللي ما ذكرتهاش بخصوص تأهيل المؤسسة التعليمية:

- أولا، نريدها أن تكون فضاءات جذابة وملائمة للتربية على مستوى البنيات والتجهيزات التي تفتقر لها عدة مؤسسات، والجميع يعرف الحالات اللي عليها هاذ المؤسسات داخل المدن أو القرى؛

- ثانيا، تأهيل العنصر البشري، لابد من تأهيله تأهيلا يتماشى مع ما تعرفه الأساليب التربوية المتطورة، كذلك الشأن بالنسبة للأطر الإدارية والتربوية، نظرا لما تقوم به من أدوار تربوية تفرض إعادة النظر في إسناد مثل هذه المؤسسات، وخصوصا بالنسبة للذين اشتغلوا في العالم القروي.

يعرف الجميع أنه المديرين اللي تيجيو إما قريين يقبطوا التقاعد، إما ما عندهم واحد التجربة، وتيجيو لواحد المؤسسة، وما كيمشيوش مع البرنامج ومع ذلك المؤسسة. ولهذا كطلبو باش يدار لهم واحد التكوين عاد

2012، كما سيتضاعف عدد المستفيدين من المطاعم المدرسية بالثانويات الإعدادية القروية خمسة مرات كذلك؛

5- وأخيرا، تقديم دعم مباشر للعائلات مقابل الاحتفاظ بالأطفال في المدرسة بغلاف مالي إجمالي يقدر بـ 450 مليون درهم. وقد اعتمدت الوزارة في هذا الصدد برنامجا نموذجيا اللي هو: برنامج "تيسير" انطلق تفعيله مع السنة الدراسية الحالية.

تستجلى إذن من خلال ما سبق، الأهمية التي يوليها البرنامج الاستعجالي للرفع من الطاقة الاستيعابية للداخليات ومضاعفة عدد المستفيدين منها ومن الإطعام المدرسي.

وتشكل ميزانية 2009 مؤشرا دالا وواضحا على هذا المستوى، حيث تم تخصيص اعتمادات هامة لدعم خدمات الدعم الإجتماعي من أجل بناء 90 داخلية هذه السنة والرفع من اعتمادات التغذية والإطعام بـ 220 مليون درهم، فضلا عن تأهيل البنيات التحتية بـ 276 داخلية.

إضافة، لا بد من التذكير بالدور الهام الذي تقوم به مؤسسة محمد الخامس للتضامن التي تساهم في توسيع شبكة دور الطالب والطالبة بهدف إيواء التلاميذ، وخاصة منهم المنحدرين من أسر معوزة. شبكة تتشكل اليوم مما يفوق 400 دار، معظمها بالوسط القروي.

طبعاً، اعتبارا لضيق الوقت، ما غاديش نتاح لي الفرصة باش ندخل في تفاصيل تفضل السيد المستشار بطرح أسئلة حولها.

فيما يرتبط بآليات تدبير البرنامج الإستعجالي والمتابعة، فعلا احنا وضعنا نظام خاص للمتابعة، كيتسمى بالنسبة للأخصائين نظام ال "PMO" (Office Project Management)، اللي الغرض منه وهو وضع آلية على المستوى الوطني والجهوي والإقليمي والمحلي لمتابعة كافة Les tableaux de bord اللي مرتبطين بهذا البرنامج. وبدون شك، أن السادة المستشارين المحترمين اللي ساهموا معنا في نقاشات داخل اللجنة بمناسبة عرض بعض مقومات هذا البرنامج، تطرقنا للتفاصيل حول هذه العمليات الإجرائية اللي هي كذلك الغرض منها وهو الدفع من أجل تحديد أساليب التدبير والتخطيط داخل المنظومة.

فيما يرتبط بالتحفيزات ديال الأطر التربوية، السيد المستشار كيخبر بأن هذه السنة أعلننا على جوج ديال التدابير أساسية:

- التدبير الأول، وهو تحفيز خاص مرتبط بالنسبة للأطر التي تشتغل في المناطق النائية، وأساسا في العالم القروي، وهو الآن في طور الاعتماد؛

- والتدبير الثاني، طبعاً، هو البرنامج الذي أعلن عنه صاحب الجلالة من السنة الماضية ديال السكن في العالم القروي بالنسبة للأساتذة اللي كيشغلوا في المنظومة التربوية، واللي تم رصد اعتمادات من أجل بناء 10 ألف وحدة ابتداء من هاذ السنتين المقبلتين.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي، في إطار التعقيب. تفضلوا، السي أبو الفرج.

**المستشار السيد محمد أبو الفرج:**

شكرا السيد الرئيس.

كشكرو السيد الوزير على الإيضاحات اللي عطانا، غير بغيت نضيف بعض المعطيات اللي هي كاينة في الواقع.

السيد الوزير،

كاين بعض الحوايج اللي نجحنا فيهم ونعطي مثال هو: النقل المدرسي في بعض الجهات اللي انخرطوا فيها الجمعيات وانخرطوا فيه التعاونيات ديال الحليب وأعطى الأكل ديالو، وكاين - مع كامل الأسف - بالله الوزارة ديالكم كندشارك فيما يخص قضية الرخصة، أما الانخراط ديالها من حيث التسيير وكذا بعيدة. خاصها تكون واحد المقاربة تشاركية ما بين جميع الأطراف المتدخلة.

ما كندشوفوش، السيد الوزير، أن فيما يخص النجاح ديال دور الطالب والطالبة، اللي هو بان على أنه دور الطالب والطالبة أحسن من الداخليات، خاصنا الحلل فين كاين؟ الحلل كاين، كوجودو ولكن شكون اللي غادي يسير؟ إذن المجتمع المدني ولى الدور ديالو باين فيما يخص هاذ العملية.

واش ما يمكنش أننا هاذوك الداخليات، ولو جاوا في واحد المحور داخل واحد المؤسسة أنها تتكلف به جمعية من الجمعيات، وتدار شراكة، وتبقى الأمور دايرة.

حاجة أخرى، السيد الوزير، هي قضية العنصر- البشري، راه أي حاجة، راه المشكلة اللي عندنا هي العنصر- البشري. راه إلى كانوا رجال التعليم راشق لهم على التعليم راه غادي يكون عندنا تعليم في المستوى، ما رشقش لهم على التعليم، ما غادي يكون عندنا تعليم واخا نوجدو لهم ما عرفت أشنو، إذن خاصنا نكونو عارفين، وخاصنا نعرفو الحلل منين كاين المشاكل.

حاجة أخرى، هي أن جموية التكوين التربوي، الإنسان ملي غنغي نعرف كاين واحد الجهة فيها خصاص ديال 20 أستاذ ديال ال "Math" و20 أستاذ ديال ال "Physique"، وهذا غادي نوليو ندخلو الناس ديال هذيك الجهة باش ما يوقعوش مشاكل. الناس ديال ورزازات نخليوهم حدا واليديهم في ورزازات وغيقربوا وليداتهم وأولاد عمهم وكذا... ونخليو الناس ديال وحدة كذلك ونكونو على أساس أن ما نقاوش نجليو هاذ الأستاذ.

دبا كنتلي بقت غير ذيك القضية ديال المبادلات. كانت بكري كتحل بعض المشاكل، الآن كنتلي واحد من الجديدة كيقري في وحدة، وذاك اللي في وحدة كيقري في الجديدة، مزبود عليه الكراء، مزبود عليه واحد العدد

باش يتحملوا ديك المسؤولية.

كما نؤكد بخصوص التوظيف المباشر ملء الفراغ وحل إشكالية الخصاص الذي تشتكي منه مجموعة من المؤسسات التعليمية. أقول وأؤكد على التكوين التربوي والبيداغوجي لتطبيق مقتضيات المنظومة التربوية؛ السيد الوزير،

الكل يتساءل عن أسباب إغلاق مراكز تكوين المفتشين. الجميع يعرف على أنه ما بقاتش، خصوصا إذا اخذنا بعين الاعتبار العدد الهائل الذي شملتهم المغادرة الطوعية والتي خرجوا على التقاعد، مما استدعى أن المفتش ولت عنده واحد الرقعة أكبر من ذاك الشيء اللي يمكن له يراقب. تيعرف الجميع أن حيث نقصوا المفتشين، المفتش كانت عنده واحد الرقعة ما بقاش تيمكن لو يمشي فيها؛

- عاودتني وتلقاوا واحد المشكلة أخرى بالنسبة للأطر الأكفاء، كانوا كيشغلوا بالمراكز التربوية، حتى هوما خرجوا في المغادرة الطوعية، وبقى تيدأروا معهم على أساس باش يديروا معهم عقد باش، هنا نتعرفوا بأنه كاين نقص؛

- عدم الأخذ بفكرة تحرير الكتاب المدرسي خدمة لمصلحة التلاميذ، مع عدم ترك الحرية للسادة الأساتذة للاختيار الأنسب والأجود. نتعرفو هنا ولت بالنسبة للكتاب المدرسي، ولت فيه واحد الممارسة ديال البيع والشراء، لأن خاص الأستاذ هو اللي ياخذ الأجود والأنسب لدوك الدراري اللي تيقربهم، تتلقاوا على أنه تنجي للنيابة وتتعطيه واحد المجموعة ديال الكتب، وتتقول له: هاذو باش غادي تعمل. كنتلي في الجهة الأخرى في نفس المدينة تتلقى كتب وحدين آخرين، هذوك الناس المعوزين، إلى انتقل كتعرف ما عندوش الدار ديالو، إلى انتقل من حي لحي تيصحو يعاود يشري.

ولهذا نتطلبو منكم، السيد الوزير، على أنه يمكن نديرو كتاب موحد بحال اللي قراوا الناس من قبل، ونخرجو من هاذو.

- أما بخصوص الحياة المدرسية، نلاحظ تهميش الحياة المدرسية في الأقسام الابتدائية، حيث ينبغي تقليص ساعات العمل داخل الحجرات والانفتاح على فضاءات خارجة داخل الغلاف الزمني، نظرا لما لهذه الإجراءات من انعكاسات إيجابية على شخصية الأطفال. الجميع تيعرف على بأنه الطفل ذيك الوقت اللي تيقرا فيه، هذيك المدة ديال نصف نهار، ما تتخليوش أنه خاصو هو عندو نية للعب والابتكار؛

- وأخيرا نؤكد على تكريس مبدأ التخصص بالنسبة لأساتذة التعليم الابتدائي للوصول للأهداف المسطرة والمردودية المطلوبة والارتقاء بمجودة التعليم. نتعرفو بأنه كاين التخصص إلى كان الأستاذ عندو واحد التخصص في واحد المادة، تيمكن يعطي ويبحث ويعطي لدوك التلاميذ.

وشكرا.

ديال المشاكل.

إذن، السيد الوزير، هاذو حوايج راه كيانوا هما ساهلين، ولكن في نفس الوقت واعرين، وبالتالي خاصنا هاذو التعليم احنا راه شيء مقدس بالنسبة لجميع الأمم. وشكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

هل من تعقيب عند الفريق الإجتماعي؟

**المستشار السيد مبارك السباعي:**

شكرا السيد الرئيس.

كنشكرو السيد الوزير على الجواب ديالو، اللي - في الحقيقة - كان مقنعا، وفعلا أعطانا واحد العدد ديال الأرقام بالملايين اللي - في الحقيقة - كتبهم الإعداديات ديالنا على الصعيد الوطني، وهذا كيفرج.

وكذلك ما ننساوش المجهودات الجبارة اللي كتنقوم بها وزارتم في خلق عدد كبير من الإعداديات داخل الجماعات القروية.

لكن، السيد الوزير، هذوك الإعداديات ما تيلطوش المشاكل، لأنه - في الحقيقة - إلى خلقنا إعدادية بدون داخلية، راه زدنا مشكل على مشكل، لأن كنعرفو الجماعات والشساعة ديالهم جغرافيا، راه كايين الإعدادية اللي تخلقت، وهي بعيدة ب 15 كلم.

ولهذا احنا إلى دويينا في السؤال ديالنا، السيد الوزير، على الفتيات، ما ننساوش حتى الفتيان اللي كيعيشوا واحد الحالة صعبة في التنقل ديالهم كذلك، وتنعرفو الضعف ديال هاذو الناس، الآباء لأن ما عندهومش الإمكانيات باش يوفرها لهاذو البري باش يقرا، واحنا ننعرفو غير التنقل بوحده إلى بغى ينقلو يوميا، راه خاصوا تقريبا واحد 20 درهم أو 30 درهم في التنقل خاصة.

ولهذا، السيد الوزير، تنبغوم ملي تبغيو تخلقوا شيء إعدادية، تكون منسجمة مع الداخلية، حتى هي تكون في الطور معها، باش تعطي هاذو الإعدادية واحد أسميتو للمنظومة ديالنا التربوية.

فما يخص دار الطالبة والطالبات اللي تذاكر عليها الأخ، هاذي - فعلا - أعطت واحد المجهود، وخلقت لنا واحد الانسجام مع التربية والتكوين اللي هاذو دار الطالب والطالبات اللي تعطتها واحد أسميتو، تشكرو عليها لا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية اللي في الحقيقة.. كذلك الإنعاش الوطني.

هذالكه مجهودات جبارة، ولهذا خاص يكون واحد الانسجام ما بين الجماعات.

وما ننساوش، السيد الوزير، لأنه واحد العدد ديال المدارس اللي هي في العالم القروي اعطيوها واحد العناية شوية، لأن الطالبة فعلا كتنكون عندها صعوبة، لأن واحد العدد ديال المدارس ما فيهمش المرافق الصحية،

وهاذوك البنيات وذاك الشيء اللي تبغيوها..

هاذو هما المشاكل اللي عندنا في العالم القروي. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

هل لكم من تعقيب، السيد الوزير المحترم؟

**السيد وزير التربية والتكوين والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:**

شكرا السيد الرئيس وشكرا السادة المستشارين على التوضيحات اللي دلواو بها في إطار التعقيبات.

هو - في الواقع - هذا النقاش طويل جدا، وكنتمنى أن نتاح لنا فرص متعددة لتوضيح لبعض من الجوانب ديالو في إطار كل ما تمت الإثارة ديالو. أنا متفق عليه، مجمل الملاحظات اللي نفس الملاحظات اللي وصلنا إليها. بغيت نعطي فقط البعض من التوضيحات:

- التوضيح الأول: أن الإشكال الأساس اللي كايين بالنسبة للتعليم في العالم القروي، أننا - بدون شك - في هاذو الشيء اللي درنا إلى حدود الآن تصوراتنا ما كانت واضحة بالشكل الكافي، أي أننا ملي كنجيو وكنبينو جوج ديال الصنادق ديال لوقيد حدا شيء دوار، وكصيفطو شيء أستاذ أو شيء أستاذة، وكقولو للتلاميذ: بداو تجيوا كل نهار، راه مع المدة راه ما يمكنش، المدرسة ما فيهاش الضوء، ما فيهاش الماء ومفياش المرافق الصحية، فما يمكنش تكون الشروط ديال القرية، الحد الأدنى.

وهذا المسألة، بالمناسبة، راه فيها مسؤولية ديال الوزارة. متفقين، ولكن فيها كذلك مسؤولية ديال الجماعات المحلية، وفيها المسؤولية ديال الإدارة التربوية محليا. واش الإنسان كيسير جماعة، وكيسمح أن مدرسة بحال هاذو الشكل تكون تملك، ويصيفط لها هو اولادو أو يصيفط لها اولاد عمو أو اولاد خالو، وفي نهاية الأمر كيولي عندنا تلميذ كيخرج ما قرا والو، وكقولو من بعد يقرى! راه ما يمكنش هاذو الشيء.

هاذو المراجعة، احنا بالنسبة لنا كنا أمام جوج ديال الاختيارات: إما نصلحو الأوضاع ديال هاذو الشيء - اللي كايين، واحنا - بالمناسبة - السيد الرئيس، أمام 13 ألف مؤسسة، أو نراجعو هاذو النموذج كولو جذريا.

التجربة اللي قاموا بها الإخوان منذ سنوات في جماعة في المنطقة ديال فكيك، اسمها جماعة "معتركة"، كانت عطت نتائج من أروع ما يكون، أشنو هي هاذو الفكرة؟

الفكرة أن في إطار الأرض ديال واحد الجماعة لغاوا 8 ديال المؤسسات فرعية، وشيدوا مدرسة فيها 12 قسم، وداروا فيها داخلية فيها 65 تلميذ، وبنوا فيها السكنى للأساتذة وراقبنا المروددية.

في المدة ديال ثلاث سنين، تغلبنا على الهدر من درجة 30% إلى درجة 0%، ونجحنا في المروددية بالنسبة للنجاح، والتحصيلى ديال التلاميذ

يخلص الشيفور؟ شكون اللي غادي يخلص L'essence. هاذي كلها حلول، إلى كانت الإرادة الفعلية على مستوى الجماعات باش نتغلبو عليها، عندنا إمكانيات باش بأتنا نتغلبو عليها. ولكن نعتقدو بأتنا راه غاديين نستمر وكنضمو المستقبل لأولادنا، وهما يقرأوا في مدارس ما فيهاش الماء وما فيهاش الضوء وما فيهاش المراحيض وفيها أستاذ واحد، راه احنا ككذبوا على راسنا. شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

ونمر إلى السؤال الخامس، الموجه كذلك إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، حول استثناء أساتذة التعليم الابتدائي والإعدادي حاملي الشهادات العليا DESA et DESS برسم سنة 2008 من عملية تغيير الإطار، للمستشارين المحترمين السادة: محارق الميلودي، فاروق شهير، إبراهيم قرفة، أحمد هينيس، عبد السلام منصور، خديجة غامري وأحمد خليلي. فليفضل أحد الإخوة المستشارين، تفضل السي هينيس.

#### المستشار السيد أحمد هينيس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء،

باسم مجموعة الاتحاد المغربي للشغل، أوجه هاذ السؤال إلى السيد وزير التربية الوطنية، حول أساتذة التعليم الابتدائي والإعدادي، حاملي الشهادات العليا.

السيد الوزير،

استبشر أساتذة التعليم الابتدائي والإعدادي، حاملي الشهادات العليا، خيرا عندما توصلوا باتفاق مع وزارتك يقضي بإدماجهم في إطار أستاذ الثانوي التأهيلي من الدرجة الأولى، وهو ما أتاح إمكانية الاستفادة من تكوينهم وتحصيلهم العلمي الخاص في الإطار المناسب بالسلك الثانوي التأهيلي، ما من شأنه أن يشكل خطوة إيجابية في مسار دعم التكوين الأكاديمي الجاد لأطر وزارة التربية الوطنية وبلورة فاعلة لأحد مضامين الميثاق الوطني للتربية والتكوين واتفاق فاتح غشت 2007 المبرم بين الوزارة.

وقد أرسلت العديد من رسائل تغيير الإطار للمعنيين بالأمر، وتم تعيين البعض منهم في المؤسسات الجديدة، ومن بينهم بعض حاملي الشهادات العليا DESA و DESS برسم سنة 2008 المرسمين، لكن الوزارة عمدت إلى إفراغ هذا الإجراء من محتواه بعد أن تم استثناء فوج 2008 الذي

ارتفعت ب 70% في ظرف سنتين.

بالإضافة للأوضاع ديال التلاميذ، ولاوا قيين، كيغسلوا كيشربوا وكياكلوا وكيغيشوا في واحد الوسط اللي هو - فعلا - وسط تربوي، وهاذ الشي راه في متناولنا، ولكن هاذ الشي ما كان يمكن يكون في "معتركة" لأن النياية اشتغلت مع الجماعة، وبالمناسبة جماعة اللي أغلب السكان ديالها رحل، هذا هو النموذج اللي كنشتغلو فيه الآن.

احنا، في إطار البرنامج الاستعجالي، غادي بنيو 50 مدرسة من هذا النوع، وغادي نشوفو أشنو غادي تعطينا كنتائج. إلى فعلا استطعنا أننا نحسنو من الجودة ديال الفعل التربوي واستطعنا أننا نحسنو من جودة التعليم، فبدون شك أننا غادي نكونو وضعنا اليد على أشنو هو الحل الفعلي.

وبالمناسبة، راه كمشيو إلى أي بلاد في العالم فيها التلاميذ كيقراوا في العالم القروي، كمشيو حتى إلى أمريكا. الآن، المعدل ديال تنقل كل تلميذ يوميا في الفضاءات القروية في الولايات المتحدة الأمريكية هو 45 كلم، أي أن المؤسسة الوحيدة اللي ما خاصناش نجيبوها للتلميذ راه هي المدرسة.

المدرسة ماشي هو المستشفى، المدرسة خاصها مواصفات معينة باش يمكن تحتضن الفعل التربوي، إذن خاصنا نشغلو كلنا باش نجيبو التلميذ، ماشي باش نديو المدرسة للتلميذ، وهذا راه اجتهاد، خاصنا نشغلو عليه كلنا باش نفهموه ونستوعبوه.

إلى ما كانتش عندنا مدرسة فيها 12 قسم وفيها 15 أستاذ، باش - الله يحفظ - إلى مرض شي واحد أو تغيب أو وقعت ليه شي حاجة، نلقاو باش نعوضوه، وفيها شروط ديال الاستقرار؛ التربية كتبغي الاستقرار، كتبغي أن بنادم يكون جالس، وهاذ الشي - أنتم كلكم كتعرفوه. وطبعاً، هذا هو الشرط الأساس اللي كيدفع علاش كهضرو على الداخليات بالشكل اللي كهضرو عليه الآن؟

راه إلى ما كانتش عندنا ثانويات في العالم القروي فيها داخليات راه احنا كضيعو وقتنا وكضيعو مواردنا وكضيعو وقت هادوك التلاميذ، فهاذ الشي علاش في إطار المخطط الاستعجالي راكم أنتما شفتوه، خصصنا كل الجهود لهاد الشي.

طبعاً، بقت أمور يمكن بسيطة بالنسبة لمدارس مركز تكوين المفتشين. حنا عاودنا فتحها هاذ السنة هذي بعد التوقف اللي كان دار أكثر من 15 سنة.

بالنسبة للنجاحات، أنا متفق، التجارب عندنا الآن، سواء بالنسبة لدور الطالب أو بالنسبة للنقل المدرسي، كتوحي أننا أمام نماذج يمكن لينا نستمرورها، لكن كيبقى توزيع الأدوار، شكون اللي خاصو يدير أشنو؟

احنا قرنا، بالنسبة للوزارة، ابتداء من هذه السنة حنا خصصنا 60 مليون درهم للنقل المدرسي، ما بين السيارات وما بين الدراجات.

طبعاً، غادي يبقى دائماً مطروح الإشكال: من بعد، شكون اللي غادي

بعض الدرجات المنصوص عليها في النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية.

ويسمح هذا المرسوم بتغيير إطار أساتذة التعليم الابتدائي والإعدادي الحاصلين على شهادات عليا من قبيل "الماستر" و"دبلوم الدراسات العليا" على الأقل، بعد اجتياز اختبار شفوي على غرار حاملي الشهادات العليا الذين تم توظيفهم مباشرة، وقد عرضت الوزارة على مسطرة التصديق القرار المحسد لذلك، وسيتم تفعيله بمجرد نشره في الجريدة الرسمية. شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم، السي هينيس، تفضلوا أسيدي.

#### المستشار السيد أحمد هينيس:

السيد الوزير، شكرا على جوابكم.

إذا كانت للوزارة - فعلا - رغبة أكيدة في تصفية هذه الملفات العالقة والتوجه نحو إصلاح التعليم، فإننا نؤكد أن إقصاء عدد من الفئات من الاستفادة في تغيير الإطار ضمن حملة الشواهد العليا لا يخدم هذا التوجه. إننا نطالب، باسم الاتحاد المغربي للشغل، باستفادة هذه الفئة في أقرب الآجال باعتبارها آخر فوج ضمن النظام القديم، وكذلك نثير انتباهكم، السيد الوزير، أن الإداريين هم أيضا لم يستفيدوا من هذا الحق المشروع أسوة بزملائهم، وفي ذلك حيف وإقصاء لفئة لا يمكن إغفال هذا الدور الأساسي الذي تقوم به ضمن المنظومة التربوية. وشكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

عندكم رد على التعقيب السيد الوزير؟

#### السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار على التوضيحات التي جات في التعقيب.

في العمق، احنا متفقين، غير اللي كيبقى هو أن وراء هذا الإشكال، وأتما عارفين، كين مشكل كبير جدا كنعانيو منه في نظام التعليم هو "نظام الاستثناءات"، عندنا واحد 150 إطار ديال الاستثناءات، فين ما كنجي شي تدابير باش تحسن شي وضعية، كنتكون أفواج كنتلقى لها شي إطار، والإطار كيتطلب الإستثناء، والإستثناء كيقخل حالات جديدة، الحالات الجديدة باش نعاودو نتداركوها..

لهذا كنشغلو الآن في أفق استقرار المنظومة، على أساس أن المبدأ بسيط جدا هو: اللي بغى يدخل لشي إطار، كيفما كان نوعه، نختبروه فقط، نعرفو واش هو مؤهل أو ما مؤهلشاي؟ واتهى الموضوع.

يشكل آخر فوج لنظام DESS بعد DESA بالجامعات المغربية، واعتبرت تاريخ 01 شتنبر 2007 حدا فاصلا للاستفادة من الرسالة الاستثنائية للسيد الوزير الأول (عدد 59/07 بتاريخ 13 دجنبر 2007)، الخاصة بالترخيص لوزارة التربية الوطنية بتغيير إطار أساتذة التعليم الابتدائي والإعدادي الحاصلين على شهادات عليا: الدكتوراه، DESS و DESA إلى أساتذة التعليم الثانوي التأهيلي من الدرجة الأولى، التي لم تحدد سقفا زمنيا للاستفادة من حق تغيير الإطار. وهو ما يشكل تقييما وغبنا في حق الحاصلين عليها بعد التاريخ المذكور.

كما عمدت وزارتك إلى إلغاء رسائل تغيير الإطار التي توصل بها بعض الأساتذة المعنيين بالأمر (فوج 2008) بدون مبرر. لذا، نسألكم السيد الوزير:

- لماذا تم استثناء الحاملين للشهادات العليا DESS و DESA (فوج 2008) من حقهم في تغيير الإطار؟  
- ولماذا تم إلغاء رسائل تغيير إطارهم؟  
- وما هي الإجراءات التي ستقومون بها، كوزير للتربية الوطنية، لإينصاف هذه الفئة من رجال التعليم الابتدائي والإعدادي؟  
وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير المحترم.

#### السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد المستشار، على طرح هذا السؤال.

فعلا، قامت - للتذكير فقط - في السياق العام ديال هاذ الإشكال اللي هو إشكال فعلي وحققي، قامت مصالح الوزارة في يناير 2007 بتوظيف مجموعة من حاملي الشهادات العليا، تم إدماجهم في إطار أساتذة التعليم الثانوي التأهيلي من الدرجة الأولى بعد إخضاعهم لمقابلات مع لجان مختصة. وعلى إثر ذلك، طالبت فئة من أساتذة التعليم الابتدائي والإعدادي حاملي الشهادات العليا بإدماجهم كأساتذة للتعليم الثانوي التأهيلي، الدرجة الأولى، أسوة بحاملي الشهادات العليا الذين تم توظيفهم ضمن أسلاك قطاع التعليم المدرسي.

بعد عرض هذا الملف على مصالح الوزارة الأولى، توصلت الوزارة بترخيص استثنائي يسمح بإدماج جميع الحاصلين على شهادات عليا قبل 31 دجنبر 2007، مع استصدار مرسوم بالنسبة للذين سيحصلون على شهادة عليا بعد هذا التاريخ.

وتعا لذلك، تم نشر مرسوم بالجريدة الرسمية بتاريخ 8 دجنبر 2008، يحدد شروط وكيفية التوظيف والتعيين بصفة انتقالية ولمدة أربع سنوات في

المغرب - لاعتبارات كثيرة - ما غاديش ندخل في تفاصيلها، هي مسالك انتقائية، أي أنها موضوع مسطرة هي كالتالي:

- 1- كتصدر مذكرة وزارية سنوية كتوضح مسطرة تقديم ترشيحات التسجيل لاجتياز مباراة الولوج؛
- 2- إعدادا ملف كيتضمن الوثائق المطلوبة، وكتترسل للكلية اللي كتبتع ليها هذا المركز، اللي غادي يجتاز فيها المرشح امتحان البكالوريا، مع احترام واحد العدد ديال الأجل؛
- 3- ومن بعد كيتم اجتياز مباراة في مرحلتين:
  - مرحلة أولى: انتقاء أولى حسب درجة الاستحقاق بناء على المعدل العام للدرجات المحصل عليها في البكالوريا؛
  - وثانيا: اختبارات كتابية.

هاذ الشي هذا مرده لماذا؟ مرده أن الطلب على التكوينات في هاذ المهن هو طلب قوي جدا، وثانيا الإمكانيات المتاحة للأماكن التربوية هي إمكانيات محدودة، إذن توضع المسطرة ديال الانتقاء، اللي أفضت - مثلا - هذه السنة أن المعدلات اللي تم الانتقاء للتلاميذ في السنة الأولى فيها هي معدلات مرتفعة جدا.

إذن ملي كيتطلب من الإدارة التربوية ديال هذه الكليات أنهم يسجلوا التلاميذ اللي جاين من كليات أخرى، كيتطرح أمامه هذا الإشكال: أن الكليات اللي تسجلوا فيها هاذ التلاميذ هي مسالك مفتوحة، وهذا هو الحال - مثلا - بالنسبة لكلية الطب لا في روسيا ولا في أوكرانيا وإسبانيا، وبالتالي بالنسبة لهم هما كيقول لك أنهم ما يمكش - ضمنا لمبدأ تكافؤ الفرص مع التلاميذ اللي كيقروا في المغرب - أننا واحد دوزنا له الامتحان وطلبنا منه واحد المعدل معين، وواحد غادي يجي من الخارج يلتحق بالسنة الثانية وبالسنة الثالثة، وما كطلبوا منه حتى شي شرط.

إذن هذا إشكال فعلي. غادي يخلصنا إما نشغلوا جميع ونرجعو الكليات ديال الطب في المغرب مسالك مفتوحة وبه الإعلام والسلام، وهاذ الشي كان في السابق، يا إما نشغلوا على أساس نوجدو شي مسطرة أخرى. أما في حدود الآن ما غاديش يمكن لنا نوقفو ما بين المبدأين. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم السي الحضورى.

#### المستشار السيد محمد الحضورى:

شكرا السيد الوزير.

موضوع ديال العدد، أعتقد أنه الحكومة قررت أنه تضاعف العدد ديال التسجيلات. إن كان في إمكان الحكومة أنه تحل هذا المشكل نظريا، نعطي أولوية للطلبة ديال الخارج.

الإشكالية، السيد الوزير، هو إشكالية ديال ارتباط هذا الطلبة

وبناء عليه، ملي كتكون هذي هي القاعدة العامة، كتولي أي دبلوم، أي موقع، هو مفتوح للجميع. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم.

السؤال السادس موجه كذلك إلى نفس القطاع، حول تسجيل الطلبة المغاربة الذين شرعوا في دراسة الطب بالخارج، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الحضورى، زبيدة بوعيداد، مولاي الحسن طالب، محمد تحيفة، دحمان الدرهم، عمر مورو، محمد العلمي، علي سالم شكاف، أبو بكر عبيد وسعيد السرار. تفضل السي الحضورى.

#### المستشار السيد محمد الحضورى:

شكرا السيد الرئيس.

لقد سبق وأن وجهنا إليكم، السيد الوزير، سؤالاً شفوياً سنة 2007 حول المشاكل التي يتعرض لها الطلبة المغاربة في التسجيل بكليات الطب المغربية، مما يضطرهم إلى التسجيل بكليات خارج الوطن، وقد طرحنا في سؤالنا أيضاً العراقيل التي يواجهها هؤلاء الطلبة الذين قضوا سنوات الغربة والمعاناة بتلك البلدان، والذين ظلوا يحاولون التسجيل لاستكمال دراستهم الطبية والصيدلية بالجامعات المغربية.

ونظراً لاستفحال هاذ المشاكل، ومعهم معاناة الطلبة المغاربة والعائلات والمصاريف الباهظة، إضافة إلى عدة إشكاليات ثانوية، فإننا نسألكم، السيد الوزير، عن أسباب امتناع الجامعات المغربية في الصيدلة والطب عن تسجيل الطلبة المغاربة الذين سبق أن قبلت تسجيلاتهم وتابعوا دراستهم في الخارج. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لكم الكلمة السيد الوزير المحترم.

#### السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال.

فعلا، هذا السؤال يجيل على إشكالية فعلية، غادي نحاول نلخصها بدون تعقيدات كالتالي:

احنا أمام طلبة بداوا المشوار دياهم الدراسي في تخصصات مرتبطة بالمسالك الطبية في واحد العدد ديال الجامعات في الخارج، ومن بعد مدة من هذا المشوار الدراسي كيقروا أنهم يرجعوا للمغرب لاعتبار أو لآخر، كيصطدموا بواحد الحاجز اللي هو مطروح الآن، اللي هو أن المسالك الطبية في

معلوم أن المخطط الاستعجالي الذي تبنته وزارة التربية الوطنية لإعطاء شحنة إضافية لمنظومة التربية والتكوين، التي مازالت تعترتها العديد من النواقص، يضع نصب عينه تقليص نسبة الهدر إلى حدود 50% في أفق السنة الدراسية المقبلة، وقد وضعت مجموعة من الإجراءات لتنفيذ بنود المخطط الاستعجالي للوزارة الذي يعلق عليه المغاربة آمالهم.

ويذكر السيد الوزير أن ملف الهدر المدرسي تشرف عليه فرق تربوية على صعيد الأكاديميات، انخرط ضمنها مجموعة من رؤساء مراكز ومصالح محاربة الأمية والارتقاء بالتربية غير النظامية الذين اشتغلوا في ورشات وقدموا المخطط الجهوي لمحاربة الهدر المدرسي على صعيد كل أكاديمية، لكن الملاحظ، السيد الوزير، أن الملفات الإدارية لهؤلاء الموظفين الإداريين لم تسو بعد، رغم مرور سنتين على تسلمهم تعيينات وزارية تزكيتهم على رأس مصالح ومراكز محاربة الأمية.

لنا، نساءلكم السيد الوزير: ما الذي قامت به وزارتك لتسوية ملفاتهم المادية والموضوعة فوق رفوف وزارتك، علما أن الملف ديال الأمية والقضاء عليها يتطلب تعبئة شاملة لإجرائها من وطنها العزيز، وفق ما تؤكد إستراتيجية الحكومة الرامية إلى القضاء النهائي على الأمية في أفق 2015؟

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم، السيد الوزير المحترم.

#### السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على وضع هذا السؤال، كيحيل هو كذلك على إحدى الإشكاليات التي الآن وصلت لواحد المستوى من التعقيد، وخاصة فيها شي فتوى فعلية باش تحل.

الكل كيتذكر بأن في سياق التشكيلة الحكومية الحالية، قطاع نحو الأمية كان قطاع قائم الذات، وبالتالي الأطر التي كانت كنتشتغل في برامج نحو الأمية والتربية غير النظامية كانت أطر تابعة لكتابة المولة في هذا المجال. ضمن المهام المرتبطة بالتكوين، الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين خلقت واحد العدد ديال المصالح التي موكل لها هذا الموضوع ديال محاربة الأمية وديال التربية غير النظامية.

ما حدث وهو أن في التشكيلة الحكومية الحالية توحد القطاع، أي الآن قطاع التعليم - باستثناء التكوين المهني - كله موحد في إطار وزارة واحدة، لكن، في الواقع، من ناحية المحاسبة ومن ناحية الميزانية عندنا جوج ديال الميزانيات: كين ميزانية ديال قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر؛ وكان القطاع ديال التربية الوطنية.

ملي حاولنا نخلو هذا المشكل ديال الناس اللي كيشغلوا في هاذ المصالح وسوينا لهم الوضعيات، وصل هذا الشيء هذا عند الخازن الوزاري

بالوطن: هاذو دوزوا الامتحان سقطوا ومشاوا لكليات آخرين ودوزوا عامين أو ثلاث سنين، وبرهنوا على أنه كين كفاءة ديال التتبع وبغاوا يرجعوا لبلادهم.

إخوانهم الجزائريون أو التونسيون غير ينجح في السنة الأولى يقبلوهم يدخلوا لبلادهم، المصاريف ديال العائلة تتغير، الكليات تيقرا في بلادو، الموضوع كيف كيف، البرنامج كيف كيف، وهاذو مغاربة وهاذوك مغاربة.

اللي تيحسوا به، السيد الوزير، أنه البلاد ديالهم تخلت عليهم، وهذا الشعور اللي خاصنا نحاربوه، أنه هذا الناس عندهم الكفاءة باش يقرأوا هنا، ويمكن لهم يرجعوا وكيشوفوا ناس آخرين في بلدان أخرى تيرجعوا، وهما البلاد ديالهم تتمتعهم، على حقا كينة واحد المسطرة مهيأة باش يبقاوا في الخارج ويقاوا العائلات ديالهم مكرفصين ويقاوا كيصيروا عليهم إلى آخره.

أنا بالنسبة لي، ما كنشوفش هاذ الشيء منطقي، أنا تشوف أنه يجب حل هذا المشكل على حقا ملي تنحلوا هاذ المشكل، أولا، تزدو الشعور بالوطنية والشعور بالانتماء لهاذ البلاد وبالمساواة. ثانيا، كتحلوا المشكل ديال الآلاف ديال العائلات، ماشي المئات، ديال الآلاف، بحيث في تونس عندهم خمسة ديال الكليات وحدت المغاربة عدديا، وتضرر ليك على الكليات التي عندها نفس البرامج بحال ديالنا، تضرر على السينغال تضرر على تونس وتضرر حتى على فرنسا، كين الناس اللي دابا نظرا للمستوى المعيشي، تبيغوا يرجعوا يقرأوا في بلادهم.

لهذا السيد الوزير، هذي أصبحت معضلة ماشي بالنسبة حتى للطلبة، بالنسبة للعائلات ديالهم والتكريفص اللي مكرفصين. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذا سمحتم، نمر للسؤال السابع الموجه إلى السيد وزير التربية كذلك، حول المخطط الاستعجالي للهوض بقطاع التربية والتكوين للمستشارين المحترمين السادة: مصطفى الرداد، جمال الدين العكروود، لحبيب لعلي، محمد بوداس، أحمد الكور، أحمد السنيتي، عبد السلام أحدوش، محمد بلحسان، محمد العقاوي، محمد عبده عز الدين، الحسين أشنكلي، خيري بلخير، محمد المفيد، محمد طربيش، مصطفى التومة، عبد الحميد البوجادي، عابد شكيل، عبد السلام الهمس، عبد الله عباد، محمد طالحا، الميلودي عفوت والحبيب نواس.

فليتفضل أحد الإخوة مشكورا لبسط السؤال.

#### المستشار السيد مصطفى الرداد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون المحترمون،

المحترمين السادة: محمد بن الزيدية، العربي القباج، عبد العزيز عزايي، كافي الشراط، محمد تيتني العلوي، محمد أبو الفرج، جمال بنيبيعة، رفيق بناصر، خديجة الزوي، محمد لفحل ومحمد الأنصاري.  
تفضل أحد الإخوة المستشارين، تفضل السي القباج.

### المستشار السيد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

تعيش بعض المؤسسات التعليمية العديد من المشاكل في تدبير الشأن التربوي، وطبعا هذا يؤثر على أجيالنا، وسيدشجع هذا إلى الهدر والضياع، بالخصوص في عهد لا مجال فيه لأي هدر، بل نحن ملزمون بمحشد كل الطاقات لضمان مستقبل الأجيال القادمة.  
السيد الوزير،

لا نعم، لكن هناك العديد من المؤسسات لم تنخرط في البرنامج الذي خططته وتخططه الوزارة، فهناك العديد من النيابات تعيش حالات شاذة، مثل ما هو الحال في الصورة بخصوص جماعة سيدي العروسي: حشر التلاميذ في حجرة واحدة بمستويات عديدة.

علينا جميعا، السيد الوزير، كوزارة وكمرين ومدرسين وآباء وكل القيمين على الشأن التربوي الإنخراط جميعا من أجل تجنب الهدر المدرسي، وأداء الأمانة من أجل إعداد نشئ من أجل غد أفضل.

لذا نسئلكم السيد الوزير المحترم: ما هي الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها لدعم وتصحيح الشأن التربوي؟ أين وصلت نتائج الحوار مع النقابات بخصوص ما يخص التحفيز للعاملين بالعالم القروي ووضعيات الأعوان فيما يخص الترتي وحذف السلايم من 1 إلى 4، الترقية الداخلية، وفي الأخير، ترقى الحركة الانتقالية حتى يستفيد أكثر عدد من رجال ونساء التعليم الذين يعانون تهديدات وعدم الاستقرار؟  
شكرا السيد الوزير.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، السي القباج. تفضلوا السيد الوزير.

### السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على وضع هذا السؤال، اللي هو في الواقع إحالة على أوضاع المدرسة في الإقليم ديال الصورة بالذات، هو صورة مصغرة للمدرسة القروية، كيفما سبق لي وتحدث عنها في إطار الأسئلة السابقة.  
فعلا، تبذل المنظومة مجهودات كبيرة في سبيل تعميم التمدرس وتوسيع العرض التربوي، غير أن هاته المجهودات تعاكسها ظاهرة الانقطاع عن الدراسة لأسباب متعددة، ماشي هذا هو المجال للدخول في تفاصيلها.

باش يؤشر على القرارات، قال لك: هذا الناس ما كيتيموش لشي هيكل إداري تابع لكم، أتما ما عندكم مش مديرية ديال محاربة الأمية في الوزارة.  
علاش كتقول بأن هذا الآن احنا كنشغلو باش نلقبو على فتوى إدارية نحل لنا هذا المشكل؟ لأن المشكل غالبا هو مقبل على التعقيد، على اعتبار أن - كيفما كتعرفوا - احنا بصدد تهيئ مشروع قانون من أجل خلق وكالة وطنية لتنمية الكفاءات الأساسية، اللي غادي توكل لها هذه المهام، كما تم تبني هذا الموضوع في التصريح الحكومي، وبالتالي عندنا هاذ الفترة ما بين تعمدوا أتما هذا المشروع ونخلو هاذ الوضعية ديال هاذ الناس.

فاحنا كجتهو مع الوزارة الأولى ومع الأمانة العامة للحكومة، باش نلقاو شي فتوى إدارية اللي كتنسج لنا، من جهة، باش تحافظوا على المصالح ديال الناس، ومن جهة ثانية، كيفما تفضلت في السؤال ديالكم، كذلك اعترافا بجزء كبير جدا اللي اطلعوا به هذا الناس في هذه الفترة الأساسية اللي عشناها ديال خمس أو ست سنوات الماضية.  
فأنا ككواعدم بأن كنشغلو باش نخلو الموضوع، ولكن إلى حدود اليوم اللي كنتذكرو فيه ما عنديش حل عملي.  
شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

لكم تعقيب السيد المستشار؟ تفضلوا.

### السيد المستشار مصطفى الرداد:

كنشكر السيد الوزير على الصراحة وعلى الجواب ديالو وعلى المجهودات التي يقوم بها منذ توليه المسؤولية ديال هاذ المؤسسة.  
اللي بغيت نقول للسيد الوزير: لقد انعكست حالة الانتظار منذ أن تعثرت التسوية ديال ملفات المسؤولين عن هذه المراكز، وأعني بها على سبيل المثال: إقليم أزيلال وإقليم بني ملال وكذلك في مختلف الأكاديميات، على أداء المشرفين على هذه المصالح في ظل أجواء التعبنة التي يشهدها تطبيق البرنامج الاستعجالي، وذلك من أجل ضخ دماء جديدة في شرايين النظام التعليمي بالمغرب.

وأملنا فيكم، السيد الوزير، وأمل حتى هاذ الناس فيكم، هاذ رؤساء المصالح أن تتدخلوا لتسوية ملفاتهم التي مازالت عالقة لإعادة - شيئا ما - من الأمل للمسؤولين بهذه المراكز.  
وشكرا السيد الوزير.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى السؤال الثامن والأخير، الموجه كذلك إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، حول تصحيح الشأن التربوي لإعداد النشء وتهيئته لمستقبل أفضل، للمستشارين

الوطنية أو في بعض الحالات على المستويات الإقليمية. الآن، فيما يرتبط ببعض من القضايا الجوهرية التي ثارها التساؤل ديال السيد المستشار. فعلا جزء من الجواب ديال تحسين هاذ الأوضاع مرتبط بالتحفيزات التي احنا كدشتغلو عليها، أتما عارفين بأن هذا المشروع تم الإتفاق عليه على مستوى الحكومة، وتم رصد الإعتمادات من أجله، وتم تحديد الرقعة بالتدقيق ديال المستفيدين على المستوى المحلي وحتى كذلك على المستوى القطاعي، على اعتبار أن هذالك التدبير ديال التحفيز الخاص بالنسبة للإشتغال داخل بعض المناطق النائية في العالم القروي، غادي يستفدو منه أطر ديال التعليم، ولكن كذلك الأطر ديال القضاء وديال الصحة، وحنا الآن بصدد تفعيله، كما نحن بصدد تفعيل برنامج السكن الوظيفي بالنسبة للمستغلين في هذه الفضاءات. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، تفضلوا السيد المستشار.

#### المستشار السيد العربي القباج:

شكرا السيد الوزير عن التوضيحات.

بطبيعة الحال، لا ننكر الجهود التي تقوم بها الوزارة من أجل الحد من الهدر المدرسي. بطبيعة الحال، كما أشرت السيد الوزير، فعلا هناك مجهود، لا من ناحية الوزارة ولا من ناحية المجتمع المدني فيما يخص السباح حتى للتلاميذ، خصوصا الي ساكنين بعاد للاتحاق بمؤسساتهم. كذلك التعويض الي أشرت له، والي - بطبيعة الحال - الحكومة مشكورة عليه فيما يخص التعويض عن المناطق البعيدة. كما أشرت، السيد الوزير، نتمنى أن نشجع أكثر المنح بالنسبة للتلاميذ، لأنه كايين الي ما كيمشيش للمدرسة على قبل المنحة. كذلك نتمنى أنه المجهودات لا ديال الوزارة ولا ديال الجماعات المحلية باش تنبي العديد من الإعداديات في بعض القرى الي فيها - بطبيعة الحال - عدد ديال السكان تناسب مقياس بناء المدارس. بطبيعة الحال، نتمنى كذلك من الحكومة أن تراجع خصوصا بعض جمعيات المجتمع المدني الي كنبغي تنبرع، خصوصا العمال ديالنا بالخارج الي كيغبوا يتبرعوا، لكن هناك جبارك.. خاص تمنناوا الحكومة تتحمل مسؤوليتها وتساعد هاذ العمال. كذلك لابد الحكومة كذلك أن تراعي قضية المسالك، لأنه كايين بعض التلاميذ الي نظرا للبعد أو صعوبة المسالك يصعب عليهم يلتحقوا.

كذلك، الي اشرتوا ليه السيد الوزير، وخصوصا بالنسبة للمشاكل ديال المعلومات في العالم القروي، والي كيتعرضوا للتحرشات والاعتداءات، تمنناو السيد الوزير، وهذا طلب ملح، أن في إطار مراجعة المسطرة أو La stratégie ديال الحركة الانتقالية حتى يتمكن عدد كبير من رجال

ولمواجهة هذه الظاهرة نص البرنامج الاستعجالي على عدة تدابير منها:

- الدعم التربوي لفائدة التلاميذ المتعثرين؛
- توسيع العرض في الداخلات بالوسط القروي؛
- التوظيف الجيد للطاقة الإستيعابية للداخلات؛
- توفير النقل بالوسط القروي؛
- إضافة إلى تنفيذ برنامج "تيسير" الخاص بتقديم مساعدات مالية للأسر ذات الدخل المحدود، شريطة الإبقاء على الأبناء في المدرسة.

إقليم الصورة يعرف - فعلا - إكراهات مرتبطة أساسا بالبنية التحتية للمؤسسات التعليمية والخصاص في الموارد البشرية، وكذا طبعا الطبيعة الجغرافية والسوسيو اقتصادية للإقليم، حيث يغلب عليها الطابع القروي، علما أن الإقليم يضم 57 جماعة منها 52 قروية و46 مصنفة تحت عتبة الفقر. وفي سياق المخطط الاستعجالي، عرف هذا الإقليم انطلاقة فعلية لإعطاء نفس جديد لإصلاح التربية والتعليم. هكذا، تمت استفادة ما يزيد من 50 ألف تلميذ وتلميذة من مبادرة "المليون محفظة" ومبادرة محلية تكميلية، كما استفاد 9546 تلميذ من برنامج "تيسير"، أي الدعم المباشر مقابل الاحتفاظ بالتلاميذ في المدرسة، وكذلك بناء 16 دور طالب وطالبة وبرمجة 13 أخرى بالوسط القروي.

كما تم تعميم مجموعة من البرامج ومشاريع المؤسسات، مثلا مراكز الاستماع والوساطة التربوية وشبكة مدارس الجودة، وكذلك طبعا تأهيل 70 مؤسسة ابتدائية و3 ديال المؤسسات إعدادية، وثانوية تأهيلية واحدة و3 داخلات، كما تمت برمجة تأهيل أزيد من 550 مؤسسة تعليمية في أفق 2012.

الآن، فعلا البعض من الشروط ديال التمدد بالنسبة للوحدة المدرسية "الزرايب" التابعة لجماعة سيدي العروصي، فعلا كايين هناك ما هو الآن ساري به العمل بالنسبة لواحد العدد ديال المؤسسات في العالم القروي ديال التجميع ما بين مستويات متعددة داخل نفس القسم، وطبعا كايين كذلك الخصاص الي تكلم عليه السيد المستشار المحترم فيما يرتبط بالأطر التربوية ومتابعة الأداء ديالها، ولكن هذه القضية أعتقد مناسبة للتأكيد على جانب أساسي مرتبط بالمتابعة ديال أداء الفاعلين التربويين وأساسا منهم الأطر التعليمية بالنسبة لهذه المدارس بالذات.

راه إلى ما اشتغلناشاي جميع كجماعات قروية مع السلطات التربوية من أجل الوقوف على مواطن الخلل ومحاولة الإجابة عليها. راه في بعض الحالات كيمكن للأستاذ يتغيب وما كيكون باين لحتى شي واحد، الناس الي هما قراب من المؤسسة عليهم كذلك أنهم يمارسوا واحد النوع من الرقابة الإيجابية على الأداء ديال المؤسسة.

وهذه الصيغة كيمكن لنا نتغلبو على واحد العدد ديال القضايا الي يمكن محليا يسهل الحل ديالها دون ما نوصلو أننا نظرهما، إما على المستويات

وصرف التعويضات المادية لفائدة جميع الضحايا بما فيهم أصحاب الممتلكات الضائعة وتنفيذ قرار الوزير الأول الصادر يوم 05 أبريل 1999 القاضي بإرجاع المطرودين إلى وظائفهم.  
فتمى سنتفد الحكومة، السيد الوزير، هذه القرارات؟  
وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لكم الكلمة السيد الوزير، تفضلو أسيدي.

السيد نزار بركة، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون

#### الاقتصادية والعامة:

شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، أريد أن أشكر السادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح سؤالهم الهام المتعلق بتنفيذ توصيات هيئات الإنصاف والمصالحة.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أنه تنفيذاً للخطاب الملكي السامي ليوم 06 يناير 2006 بمناسبة انتهاء أشغال هيئة الإنصاف والمصالحة، فقد قامت الحكومة أولاً، بوضع خطة عمل بين الوزير الأول والسيد رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في أوائل هذه الحكومة من أجل العمل المكثف والمتواصل في إطار لجن مختلطة، والهدف منه، أولاً، إحراز تقدم في العديد من المجالات التي كانت موضوع توصية الهيئة، كما جاء في طرحكم، في تدخلكم، وخصوصاً في مجالات جبر الضرر الجماعي والفردى، سواء في جانبه المتعلق بالتعويض المالى أو الصحى واستكمال الكشف عن الحقيقة بخصوص الحالات العالقة.

- أولاً، بالنسبة لجبر الضرر الفردى، فيما يخص التعويض المالى، تولت الحكومة تخصيص المبالغ اللازمة لتعويض الضحايا أو ذوي حقوقهم، والذين بلغ عددهم الإجمالى 13412 مستفيد، حيث تم رصد غلاف مالى وصل إلى حوالي 600 مليون درهم.

وقد قامت الحكومة بتنسيق مع المجلس الاستشارى لحقوق الإنسان بتبسيط جميع المساطر الضرورية لتسليم المبالغ عبر وكالة البريد في مجموع التراب الوطنى، لتجنيب المستفيدين مشاق التنقل إلى الرباط لاستخلاص مبالغ التعويضات المخصصة لهم، وقد توصل جميع المستفيدين من هؤلاء الذى تكلمت عنهم بالمستحققات؛

- أما فيما يخص جبر الضرر الصحى، ولتفعيل توصيات هيئات الإنصاف والمصالحة المتعلقة بإدماج الضحايا في نظام التغطية الصحية الأساسية، تم توقيع اتفاقية مع الصندوق الوطنى لمنظمة الاحتياط الإجتماعى لتدبير

التعليم ونساء التعليم من الالتحاق بمقر سكنهم.  
شكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

قبل أن نمر إلى القطاع الموالى، باسم المجلس نشكر السيد الوزير الترتيب الوطنية والتعليم العالى وتكوين الأطر والبحث العلمى على مساهمته القيمة والهادفة.

ونمر إلى القطاع الموالى. السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة، حول مآل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضى، المهدي زركو، عبد الحميد الهاشمى، نور الدين بركاع، عادل المعطى، أحمد بومكوك، لحسن نبيه، أحمد الشافعى، الغازى اغرارية، أحمد الجفري، الحبيب الزويكى، عمر الجزولى، إبراهيم بنديدي، عبد القادر النميلي، البشير أهل حماد، محمد اجبيل، عبد الحميد أبرشان، علي أساكى، أحمد الناوى، أحمد التويزي ومحمد تاضومانت.  
فليتفضل أحد الإخوة المستشارين، تفضلوا.

#### المستشار السيد المهدي زركو:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخوانى المستشارون،

كما تعلمون، السيد الوزير، أن هناك الآلاف من المواطنين المغاربة الذين أنصفتهم هيئة الإنصاف والمصالحة، وأصدرت قرارات لفائدتهم للتعويض وجبر الأضرار التي لحقت بهم.  
وقد جاءت هذه القرارات استجابة للرجبة الملكية السامية لطي صفحة الماضي وتأسيس مفهوم جديد للسلطة وللموطنة، حتى يكون هناك تصالح وطنى يخدم القضايا الوطنية الكبرى.

وكما يعلم الجميع، فإن هذه الخطوة السامية لقيت ترحيباً داخلياً وخارجياً جعلت المغرب يتبوأ مرتبة متقدمة في مجال الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

ونحن في الاتحاد الدستوري نطرح هذا السؤال اليوم رغبة منا في بلوغ الأهداف النبيلة التي سطرها صاحب الجلالة نصره الله، ألا وهي: المصالحة وطي صفحة الماضي. إلا أن الحكومة لم تنفذ إلا القليل من قرارات هيئة الإنصاف والمصالحة، بحيث أنه مازال العديد - بل الأغلبية الساحقة - من المتضررين لم يتوصلوا بعد بتعويضاتهم التي قررتها هيئة الإنصاف والمصالحة، وخصوصاً بالأقاليم الجنوبية، وهذا ما نعتبره تأخيراً دون أي مبرر معقول، بل ونعتبره ضرراً إضافياً للضحايا.

ولهذا، نطالب الحكومة بالتسريع بتنفيذ جميع التوصيات والقرارات

ها ضحايا عند مرتزقة البوليساريو، يعانون من مأساة كبيرة، ونحن نتألم لما يتألمون له، أفضح الجرائم توقع تما.

احنا اللي كطلبو بأن الدولة ومؤسسة الدخل لدى المنظمات الدولية لفضح هذه الخروقات: التجوع والتفجير والأمراض، جميع.. أكثر من أبو غريب وأكثر من غوانتانامو هناك في الطرف الآخر، واحنا عندنا الوسائل باش نفضحو هذه الخروقات. الموارد الغذائية اللي كتجيبها المنظمات الدولية كلها تباع في الدول المجاورة، بعض المنظمات الإنسانية اللي كتقوم بترحيل الأطفال وعلاجهم في أوروبا، يتم ترحيل أبناء قادة المرتزقة، ترحيل أبنائهم وأبناء عمومته للخارج. أما المواطنين المغاربة الضحايا اللي هما ما عندهم من ذنب إلا أنهم تشبثوا بمغريبتهم وبقاوا محتجزين تما.

احنا خاص الدولة والمنظمات المختصة تدافع عنهم وتفضح هذه الخروقات عند المنظمات الدولية.

التسفير الآن اللي هو على أبواب الصيف لا يسفر إلا أبناء القادة الذين يسكنون في أوروبا وفي الدول المجاورة. أما المغاربة المغلوبون على أمرهم في المخيمات، فهم مغلوبون على أمرهم، ونحن نتأسف لما يتأسف ويتألم لما يتألمون به. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

عندكم تعقيب السيد الوزير؟ تفضلوا.

#### السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، مكلف بالشؤون الاقتصادية

##### والعامه:

شكرا السيد الرئيس.

أود في البداية أن أقول في هذا المجال، أولا للسيد المستشار المحترم أن الحكومة ستقوم بتعجيل ما تكلمت عنه، ولو أن - كما ذكرت - فكانت عدة حالات التي تم حلها خلال هاذ الفترة.

بالنسبة للإشكالية اللي هي حقيقية واللي طرحتها هي القضية ديال المواطنين المحتجزين في تندوف أو مخيمات تندوف، فالدبلوماسية المغربية فهي تتحرك بقوة في هذا المجال، وهناك كذلك الدبلوماسية الموازية التي تلعب دورا كذلك إيجابي في التعريف بالمشاكل التي يعاني منها إخواننا في مخيمات تندوف، ونحن معكم، لأن هاذي قضية ماشي ديال الحكومة وماشي ديال الأغلبية أو معارضة. هذا عمل ديال الوطن ككل، وبالتالي ينبغي أن نكسب ونتعبأ لتوضيح ما يعاني منه إخواننا في تندوف. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الموالي الموجه أيضا إلى السيد الوزير المنتدب لدى وزير الأول

نظام التغطية الصحية لفائدة الضحايا، على أن تتكفل الحكومة بتسديد نفقات الانخراط لفائدة الضحايا، وقد سلمت بطائق الانخراط لفائدة 95% من المستفيدين، أما الملفات القليلة المتبقية فهي في طور التسوية.

ومن أجل تفعيل توصيات الهيئة المتعلقة بجبر الضرر الجماعي، عملت الحكومة بتنسيق مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان على تطوير مقاربة تشاركية، قوامها انخراط كل الفاعلين من سلطات ومؤسسات عمومية وفعاليات المجتمع المدني وخبراء من الجامعة ومؤسسات البحث والخبرة من داخل المغرب وخارجه، في مسارات تنفيذ تلك التوصيات.

وهكذا تم تأسيس عدة تنسيقيات محلية بعدة أقاليم، وتتكون هذه التنسيقيات من ممثلين عن السلطات المحلية والجمعيات المحلية والمصالح الخارجية للوزارات والجماعات المحلية والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وتسهر هذه التنسيقيات على تطوير المشاركة المحلية وضمان رؤية إستراتيجية للبرامج المحلية والإشراف على التدبير المالي والتقني لها.

هذا، فضلا عن عدد من الاتفاقيات المبرمة بين عدد من الوزارات كوزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة الداخلية، الشباب والرياضة وعدد من المؤسسات مثل صندوق الإيداع والتدبير ووكالات التنمية، وتروم هذه الاتفاقية دعم برنامج جبر الضرر وذلك بالتميز الإيجابي لصالح المناطق المتضررة.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

لكم تعقيب، السيد المستشار المحترم؟

#### المستشار السيد المهدي زركو:

بالفعل، السيد الوزير، احنا ككفتخرو، جميع المغاربة كيفتخروا بها، هي مبادرة ملكية سامية وبالإطار اللي مشيت فيه، خلق هيئة الإنصاف والمصالحة مع الماضي، ونظن أنها التجربة الوحيدة في العالم العربي والإسلامي اللي قننا به، وهذا مفخرة لنا.

لكن، السيد الوزير، احنا اللي كطلبو به هو التعجيل، لأنه مازال عدد كبير من الضحايا لم يتوصلوا باستحققاتهم، احنا اللي كطلبو به بالتعجيل، لأن هيئة الإنصاف - كيف كعرفو - طوت الملف.

هناك لجنة التتبع في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ولكن الناس كتطالب بالتعجيل، لأن هذا أكثر من خمس سنوات الناس كتنتظر.

كذلك، ما دمنا كتكلمو على حقوق الإنسان، السيد الوزير، احنا ككفتخرو باللي قننا به، بجميع مكونات الدولة، مفخرة لنا، سواء كان في الشمال أو في الجنوب أو في الوسط أو في الغرب.

إلا أنه السيد الوزير، هناك طرف آخر. هناك الآلاف من المغاربة اللي

الوطنية قبل أن يغادر صرح بأنه خصص 450 مليون درهم للدعم المباشر من أجل الأوساط الفقيرة، وهذا شيء إيجابي، فهل ستبقى وزارة التربية الوطنية وحدها في هذا المجال؟ أم أنكم مازلتم تتحكمون أو تريدون إصلاح هذه المؤسسة (صندوق المقاصة)؟

والحال على أن تخفيف أو تغيير الحاصل في الأثمان بتخفيض قيمة البترول وأثمان المواد البترولية وكذلك المواد الأساسية لا يعني أن الأزمة قد توقفت، لأن التأثير الإجتماعي مازال مستمرا والارتفاع في الأسعار مازال قائما، وبالأخص هذه السنة، وبالأخص في المجال الغذائي.

لذلك لا بد أن نسالكم: إلى أين وصل مشروع إصلاح هذه المؤسسة (صندوق المقاصة)؟ وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

لكم الكلمة السيد الوزير المحترم.

#### السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول مكلف بالشؤون الاقتصادية والعامّة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السادة المستشارين المحترمين من فريق التحالف الاشتراكي على تفضلهم بطرح هذا السؤال الهام والمتعلق بإصلاح صندوق المقاصة، وأريد أن أقول للسيد المستشار أننا نتفاسم معكم انشغالناكم الإجتماعية والمتعلقة بغلاء المعيشة وانعكاساتها على القدرة الشرائية للمواطنين.

ويشرفني بداية، أن أشير إلى أن الحكومة جعلت من إصلاح نظام المقاصة أحد أولوياتها. ولمعالجة الإختلالات التي تعترى هذا النظام، أعدت الحكومة إستراتيجية للإصلاح تتم مستويين:

- المستوى الأول: وهو يهم تحديث وتحسين نجاعة نظام الدعم بهدف التحكم في تكلفته والحد من أثر هذه التكلفة على ميزانية الدولة؛

- المستوى الثاني: يتعلق بتقوية الحماية الإجتماعية وتحسين استهداف الفئات المعوزة.

وهكذا شمل المستوى الأول الإصلاح أساسا:

- أولا: مراجعة تركيبة الأسعار ديال المواد المدعمة، حيث تم مراجعة تركيبة سعر الدقيق الوطني للقمح اللين ابتداء من فاتح يوليوز 2008، وتم كذلك وضعنا تركيبة جديدة لأسعار المواد النفطية وغاز البوتان ابتداء من فبراير لهذه السنة؛

- وثانيا: قمنا بتحديث وعقلنة ميكانزمات تدخل صندوق المقاصة عن طريق، أولا، تفويت مراقبة النفقات وملفات المقاصة إلى معهد متخصصين في ذلك، وقمنا بوضع نظام معلوماتي ودليل المساطر خاص بصندوق المقاصة.

المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامّة، حول إصلاح صندوق المقاصة، للمستشارين المحترمين: عبد اللطيف أوعمو، أحمد الرحوني، سيدي محمد أخطور، مصطفى الكانوني، جناح عبد العزيز، العربي خربوش، أحمد الشوفاني، حسن الغزوي، حسن أوكجال، محمد الزعيم، محمد صالح اقهيبة ومحمد والو.

السيد عبد اللطيف، تفضلوا أسدي.

#### المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الواقع، هذه الجلسة ستتحول إلى دردشة، لأن بعد وصول الساعة السادسة سيتم الانصراف، وبالتالي الحوار سيكون حميميا مع السادة الوزراء الحاضرين معنا، ولكن نشكرهم على ذلك.

موضوع السؤال يتعلق ب: إلى أين وصل مشروع إصلاح صندوق المقاصة؟ وما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتنفيذ ما سبق لها أو وعدت به خلال السنة الماضية؟

سيدي الوزير،

تعملون أن الوضع الإجتماعي في المغرب سيبقى دائما من الانشغالات الكبرى المقلقة في البلاد، وأن السنة الماضية عرفت تعثرات كبيرة بسبب الارتفاع المهول الحاصل في الموارد الأساسية، وأن الآلية التي وجدتموها بين يديكم كحكومة هي صندوق المقاصة.

هذه الآلية التي استعملتموها بحكمة وذكاء كبيرين من خلال مخصصات الميزانية التي ضاعفت ما كان لها أصلا من خلال الميزانية المصادقة عليها، دون أن يجاسبكم أحد على ذلك، رغم أن الأمر يتطلب إجراءات ومساطر قانونية ودستورية تعرفونها.

فهذا المجهود الجبار الذي قتم به إزاء الوضع، تحكمتم بالفعل في تأمين تخفيف من ضغط آثار تلك الأزمة، وما وازاه كذلك خلال هذا المجهود هو نمو حركة اجتماعية للمطالبة بدعم القوة الشرائية وتحسين الأوضاع الإجتماعية.

هذا طرح يجد إشكالية صندوق المقاصة وضرورة مراجعة آليات ومنهج اشتغاله ووضع ميكانزمات وبدائل جيدة لضمان دعم للفئات المعوزة.

وقلمتم أتم، عدة مرات، بل أكثر من ذلك، بعثتم وسافرتم أتم إلى عدد من الدول، خصوصا الآسيوية وكذلك أمريكا اللاتينية، التي جرت آليات أخرى للدعم المباشر في إطار توجه واضح ومندمج، فقلتم بأنه لا بد من البحث عن آليات جديدة لضمان التحكم في الأزمة أو أزمة الفقر، حتى لا يكون هناك تفقير على تفقير وإغناء على إغناء.

فلقد كما ننتظر في آخر هذه السنة ومن خلال الميزانية التي ننفذها الآن أن تكون مبادرة في هذا الاتجاه، ولكن سمعنا وهذا وزير التربية

**المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:**

شكرا السيد الوزير.

في الواقع، سؤالى ليس متجها إلى نقاش حول ضابطة الأسعار بصفة عامة، ولا إلى إشكالية الدعم. مجال الدعم لصندوق المقاصة يتقلص، أصبح الآن متقلص جدا، الإشكاليات التي تعترى الدعم بالخصوص الدقيق المدعم مازالت على حالتها رغم الجهود، لأنه هذا الموضوع يتحكم فيه شبكات متعددة وغريبة.

نقول غريبة لأن لها عدة مظاهر، وضابطة الأثمان في السوق ليست للمعوزين، بل هي للمغاربة، في حين أن هذا الصندوق - كما كان الحوار في البحث عن صيغ الإصلاح - يجب أن يتوجه إلى المعوزين بالدرجة الأولى.

أتما الآن مازلت مترددون في معرفة معايير من هو المعوز؟ فأمام هذا التردد، وما ينتظركم أمام إشكالية الحوار الاجتماعي والمناخ الاجتماعي الصعب الذي مازال يتعقد من يوم لآخر، والحكومة عليها أن تواجهه في نظرنا بالإسراع بهاذ المسألة ديال الحوار الاجتماعي، خصوصا لما تكون أمام تباطؤ مقرون بضعف التأطير النقابي، هذا يجعل وتيرة المخاطر تتضاعف كذلك.

فكما تعلمون، فالتقرير الأخير أو التقارير الأخيرة للبنك الدولي، تؤكد أن الاضطرابات الاجتماعية في المغرب ستأتي نتيجة الارتفاع المتواصل في تكلفة المواد، في أسعار المواد الأساسية، رغم الانخفاض الحاصل في تكلفة البترول.

فبالإضافة إلى الصعوبات الكبيرة في مجال التشغيل، حيث مازالت - أظن - البطالة في حدود 9.8% إلى حد الآن، وهو ما تعكسه المشاكل الحقيقية في تشغيل الشباب حاملي الشهادات وتواصل نزيف هجرة الأدمغة والكفاءات إلى حد الآن.

أمام هذه الوضعية التي سطرته التقارير مؤخرا، وأمام ما تقوم به آليات التنمية البشرية في المجال القروي بالخصوص، وأمام احتدام هذه المطالب المتزايدة المرتبطة بالحوار الاجتماعي، فأمام كذلك مرجعيات وقائع حصلت خلال السنة الحالية، كما حصل في خنيفرة وفي المناطق الأخرى في المناطق الجبلية، حيث الناس لا تجد إمكانية التدفئة ولا حتى المعيشة.

تتظنون بأن فعالية الصندوق المقاصة أو نجاعته تقتضي المبادرة إلى تجاوز هذه المشاكل وجعله آلية تتدخل - على الأقل - من أجل ضمان ثبات الاستقرار. أما أن ننتظر إلى أن تستخدم هذه الأمور، وتضطر الحكومة من خلال الميزانية إلى الاتجاه إلى هذه الآلية بالشكل الذي تم بها في الماضي، لا نظن أنه سيكون مسعفا، بقدر أنه سيكون مزججا.

فلذلك، نرى أنه آن الأوان لفتح هذا الملف الجديد وإعطاء توضيحات بشكل كامل. ما تقوم به وزارة التربية الوطنية شيء جميل، ولكن ما هو الشرط الثاني المتعلق بالمعوزين؟ الآن مازال المغربي الغني يشتري الخبز بنفس الثمن الذي يشتري به المعوز! فالفرق أن هذا يشتري الخبز الجيد والآخر يشتري الخبز غير الجيد، فهذا كذلك غير طبيعي.

أما بالنسبة للشرط الثاني من الإصلاح، وهذا السؤال الذي طرحتموه، والذي يرمي إلى تقوية الحماية الاجتماعية وتحسين استهداف، فقد عملت الحكومة على:

- تحسين الاستهداف الجغرافي، حيث قمنا بإعادة النظر في توزيع الدقيق الوطني للقمح اللين ابتداء من يوليوز الماضي، والتي ارتكزت على الخريطة الجديدة للفقر. وقد كان من نتائج هذه العملية استفادة كل المراكز المدرجة في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، علما أن الاستفادة من هذا الدقيق كانت تقتصر فقط على 50% من هذه الجماعات وكذا استفادة العالم القروي بالنسبة الثلثين من الدقيق المدعم بالإضافة إلى استفادة 434 جماعة لأول مرة من الدقيق المدعم؛

- قمنا بإلزامية تثبيت الأسعار على المواد المدعمة بالنسبة للدقيق الوطني؛

- وأخيرا العمل على تحسين استهداف الطبقات الهشة والفئات المعوزة، حيث تم في هذا الإطار إطلاق برنامجين نموذجيين للدعم المباشر يتمثلان:

■ أولا: في برنامج المساعدات الطبية "RAMED"، والخاص بالمعوزين، والذي أعطيت انطلاقتها بجهة تادلة-أزيلال، والتي تقدر التكلفة المالية المباشرة بالنسبة لهذه السنة 900 مليون درهم. الهدف من هذا البرنامج - أساسا - هو سميكتنا من تحديد من هم المعوزين الذي يمكن أن يستفيدوا من الدعم المباشر.

ويمكن أن نقول أن في هذه المرحلة، اعتمدنا على عدة عوامل التي تدخل في عين الاعتبار لتحديد مدى استجابة هذه الأشخاص إلى المعايير اللازمة لاعتبار أنهم معوزين أم لا؛

■ ثانيا: أما البرنامج الثاني، وهو الذي تكلم عنه السيد وزير التربية والتعليم، والذي اسمه برنامج "تيسير" والذي يهدف إلى دعم نقدي لفائدة الأسر بالعالم القروي قصد تمكين أبنائهم من الولوج ومواصلة التعليم، وذلك الهدف منه هو محاربة الهدر المدرسي، وتم رصد 450 مليون درهم لهذه العملية، وذلك برسم قانون المالية لهذه السنة.

ويمكن أن نقول أن هذه العملية همت 139 جماعة قروية موزعة على خمسة جهات في المملكة.

وهذا سيمكن أولا، من تقييم هذه التجربة من هنا لسنة 2010، ومن خلال ذلك سميكتنا من التوصل إلى وضع نظام للدعم المباشر يستجيب للخصوصية المغربية ويروم تحقيق الإنصاف والعدالة في توزيع الدعم لصندوق المقاصة. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير المحترم، لكم الكلمة السيد الرئيس.

هذا شيء واضح، ولهذا اعتبرنا أنه من الضروري أن نقوم بإصلاح هيكلية أسواق الجملة من جهة، وكذلك قمنا بإعداد دورية مع وزارة الصناعة والتجارة ووزارة الداخلية. الهدف منها وهو وضع وتفسير ما نغني به من إشهار الأسعار، وثانيا: إلزامية أن يكون لكل بائع خضر أو سمك أو فواكه فاتورة من أسواق الجملة، حتى تمر جميع المنتوجات من أسواق الجملة، لأن الإشكالية الحقيقية في أسواق الجملة أنه تحدد الأسعار، وحين يكون هناك سوق موازي، فهذا يؤدي إلى رفع الأسعار في سوق الجملة، وهذا كذلك يكون له انعكاس سلبي على القدرة الشرائية للمواطن. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعمامة، ونشكركم على تفضلكم ومساهمتم معنا في هذا المجلس. ونمر إلى آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال هذه الجلسة، آخره مسك، موجه إلى السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات، حول تعميم العمل بالتوقيت المستمر، للسادة المستشارين المحترمين: أحمد الكور والمكي الحريزي. تفضل السي أحمد.

#### المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس، السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون،

لقد خطت الحكومة خطوات مهمة في تطبيق نظام التوقيت المستمر داخل الإدارات والمرافق العمومية، وهو ما كان مطمح فئات عريضة من المواطنين، إلا أن الملاحظ هو أن اعتماد نظام التوقيت المستمر لم يشمل جميع القطاعات، بحيث هناك مجموعة من الشركات والمؤسسات الخاصة والعمامة لازالت تعتمد العمل بنظام التوقيت العادي.

من هذا المنطلق، السيد الوزير المحترم:

- هل تتوفر وزاراتكم على برنامج لتعميم نظام التوقيت المستمر على كل القطاعات سواء كانت عامة أو خاصة؟  
- وما هي أسباب هذه الإزدواجية؟  
وشكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد الوزير المحترم.

فهذه الآلية لا بد أن تستكملوا المشروع الذي بدأتموه بشكل كامل، حتى تساعد في ضبط التوازنات وتجنب البلاد التوتر، وبالخصوص - كما قلت - وأن آلة الاحتدام مازالت تضغط وقوية، خصوصا على مستوى الحوار الإجتماعي. وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

لكم الكلمة السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

#### السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول مكلف بالشؤون الاقتصادية والعمامة:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار على جوابكم وعلى تعقيكم.

أريد أن أقول أولا، أن الحكومة ليست مترددة. الحكومة تعمل في إطار هذا الإصلاح، ولكن كان من الضروري أن تكون لنا تجربة ميدانية. لمعرفة هل الأسلوب الذي اعتمدها في الدعم المباشر والدعم المباشر المشروط سيكون له الإنعكاسات الإيجابية التي عرفناها في الدول التي نجحت فيها هذه التجربة؟ هذا هي الفلسفة التي انطلقنا منها.

ثانيا: كما سبق لنا أن تحدثنا في ذلك في إطار اللجنة، من الضروري كذلك أن يكون تشاور ما بين جميع الفعاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حول هذا الإصلاح وحول النظام الجديد الذي سنتقيمه، ولكن هذا التشاور ينبغي أن يكون مبنيا على أرضية علمية، وهي الأرضية التي سنستخلصها من هذه التجارب.

أما بالنسبة للنقط المتعلقة بالإسراع في الحوار الإجتماعي، فنحن فعلنا هذا الحوار، والأخ الوزير الأستاذ عبو وكذلك الأستاذ أغماني فهما يشتغلان في هاذ المجال. هناك العديد من الإجتماعات المبرجة، والتي أساسية في هاذ المرحلة وهو توصلنا إلى منهجية جديدة للحوار، الهدف منه أساسا وهو أن يكون الحوار أساسه وهو تبادل الآراء حول مواضيع شتى ومختلفة وأن لا تبقى منحصرين في الجوانب ذات التكلفة المالية فقط. لأن الحوار الإجتماعي فهو يعني كذلك ظروف عمل العاملين والشغيلة، فهو يعني كذلك تنظيم الشغل وتنظيم الإضراب والتنظيم كذلك النقابي وكذلك وضع آليات لتحسين الحماية الإجتماعية بالنسبة للموظفين والنسبة للعاملين في القطاع الخاص... إلخ.

فهذا هو التصور الذي انطلقنا منه، لأن الهدف منه هو أن يكون مقارنة شمولية لتطوير وتحسين ظروف العمل في بلادنا.

أما بالنسبة للنقطة المتعلقة بارتفاع الأسعار الذي عرفناه خلال هذه المرحلة، كانت ظروف يمكن أن نعتبرها أنها موضوعية، وكاين استغلال هذه الظروف الموضوعية من طرف بعض المضارين.

**السيد محمد عيو، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث**

### **القطاعات العامة:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

بداية، أشكر السادة المستشارين المحترمين من فريق التجمع والمعاصرة على طرحهم هذا السؤال الهام حول تعميم العمل بالتوقيت المستمر، تعميمه على القطاع العام وكذا القطاع الخاص.

وفي هذا السياق، أشير أنه من الصعوبة بمكان تعميم التوقيت المستمر على القطاع العام وعلى القطاع الخاص، لأن المرسوم المحدد لأيام ومواقيت العمل يسري فقط على إدارة الدولة والجماعات المحلية وترك الحرية للقطاع الخاص والمؤسسات العمومية في تحديد أيام ومواقيت العمل حسب خصوصية كل قطاع.

كما أن هذه الخصوصية تسري أيضا على القطاع بنفسه، حيث أن بعض المرافق العمومية يصعب - من الناحية العملية - أن تطبق نفس التوقيت المعمول به حاليا. فمؤسسات التعليم، على سبيل المثال، تختلف من حيث طبيعة اشتغالها على المرافق ذات الطبيعة الإدارية ونفس الأمر بالنسبة إلى المستشفيات العمومية وكذا بالنسبة إلى إدارة الشرطة وغيرها من المرافق العمومية.

وهكذا، فإن المادة 6 من المرسوم الخاص بتحديد أيام ومواقيت العمل بإدارات الدولة والجماعات المحلية، تقول: "لا تطبق مقتضيات هذا المرسوم على الموظفين والأعوان العاملين بمؤسسة التربية والتكوين والموظفين والأعوان المكلفين بالسهر على سلامة الدولة والأمن العام، وعلى جميع الموظفين أو الأعوان المخول لهم الحق في حمل السلاح خلال مزاولتهم، والذين يظنون خاضعين للمقتضيات النظامية المتعلقة بهم".

إذن أمام هذا الأمر، وإذا كان المرسوم المنظم لأيام العمل ومواقيت العمل قد ميز ما بين مرافق القطاع العام، فمن الطبيعي، بل ومن اللازم أن يميز بين القطاع العام والقطاع الخاص، حيث أن هذا الأخير له خصوصيته التي تختلف عن القطاع العام، علما أن القطاع الخاص تبقى له الصلاحية في العمل بالتوقيت المستمر إذا كان يتلاءم وخصوصيته، كما هو الشأن، مثلا، بالنسبة للقطاع البنكي وبعض المؤسسات العمومية التي تعتمد التوقيت المستمر.

وهنا أشير إلى أن هناك بعض المؤسسات العمومية وبعض المؤسسات البنكية والخاصة اعتمدت التوقيت المستمر هاذي مدة سنوات قبل ما تعتمدو إدارات الدولة والجماعات المحلية.

وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير المحترم.

لكم تعقيب السيد الرئيس؟ تفضلوا أسيدي.

**المستشار السيد أحمد الكور:**

شكرا السيد الوزير.

إلى سمحتوا لي، من الصعب أننا نواخذوكم أو نحاسبوكم على شيء حاجة ورتبونها، لأن - أصلا - أنا ما فهمنشاي كيفاش كان الاجتهاد ديال الحكومة آنذاك لما ارتأت هذا النظام، بحيث إلى ما قدرناش نكلو واحد الحاجة ما نبداواهاش.

لما كتحيدو دابا، شرتبوا لواحد المجموعة من القطاعات اللي هي ما كيتطبقش عليها المرسوم كالقطاع البنكي، قطاع التعليم، زائد الخواص، أشنو غادي يبقى؟ غتبقى الوظيفة العمومية، أشنو النسبة المئوية اللي كتنشكل؟ لا شيء. الجماعات المحلية؟ الجماعات المحلية ماشي واحد النسبة كبيرة.

لهذا، أشنو هو الرج من هذا التوقيت المستمر اللي ماشي معمم؟ لا بد من إعادة النظر، إما نعممو، لأن احنا المواطن، ماشي غير المواطن، حتى السياح وحتى المستثمر إلى آخره، شكون اللي كيعرف بأن واش هذا القطاع داير التوقيت المستمر أو لا ما دايرش؟ اللهم إلى كانت - على الأقل - يكونوا جميع القطاعات اللي هي إما عمومية أو شبه عمومية كلها مطبقة نظام التوقيت المستمر، على الأقل غادي نقولو في المغرب كين القطاع الخاص داير التوقيت عادي والقطاع العام أو الشبه عام داير التوقيت المستمر، غادي نكونو - على الأقل - الأمور غادي توضح لنا.

حتى التوقيت المستمر، السيد الوزير، بكل تقديري لواحد المجموعة ديال الإدارات اللي هيأت مجموعة ديال الظروف باش يكون هذا النظام يلائم المجتمع المغربي، لأنه كيف شرتبوا دابا للجماعات المحلية. الجماعات المحلية احنا عندنا تقنيين تيشدوا 3000 أو 3500 درهم، معناه ما غاديش يمشي يتغذى في دارو، خصوصا يتغذى، عندو ساعة اللي عاطياه الوظيفة العمومية باش يتغذى فيها، وهاذيك الساعة ما غاديش يتغذى في دارو.

معناه خاصو يتغذى بواحد 40 درهم، وإلى كان غادي يتغذى ب 40 درهم كل ما جا يخدم، راه يمكن خاصكم تزيدوه واحد 3000 درهم أخرى غير للمأكلة وما تقدوش.

ولهذا، السيد الوزير، أنا تنظن لا بد من إعادة النظر، بما أنكم مشرفون على هذا القطاع، أنا كتمنى أنه تثيروا الانتباه ديال الحكومة لأنه راه طارح مشكل كبير.

وزيدك أكثر من هذا الشيء، السيد الوزير، وتسجلوا هاذ النقطة اللي مهمة جدا، راه التوقيت المستمر خلق واحد الشوية ديال العجز في المجتمع المغربي، بحيث اللي هو ميسور أو شبه ميسور أو مسؤول أو شبه مسؤول ملي كتوصل وقت الغداء كيمشي راه ما كيرجعش.

تكلمت على الظروف، وخاصة الظروف الإجتماعية، وخاصة المطاعم ومحلات الأكل والمقاصف داخل بعض الإدارات. اللي بغيت نؤكد لكم أن - مركزيا - يمكن لي نؤكد لكم أن كل الوزارات الآن، باستثناء واحدة أو جوج ها هي في التهييء، كل الإدارات المركزية هيأت المطاعم بأتمنة جد مهمة، لأن كاين جمعيات الأعمال الإجتماعية تساهم، وكل القطاعات الحكومية تساهم إما بالمحل وبالمصاريف ديال الكهرباء وديال الماء وبعض التجهيزات، إذن الإجراءات المصاحبة احنا ماشيين فيها.

الآن، المشكل مطروح بالنسبة للجهات والأقاليم. صحيح مازال هناك نقص كبير، إذن الإيجابيات هي مهمة.

تطرقنوا لواحد النقطة مهمة، وهو هناك المشكل ديال المرسوم كينكلم على نصف ساعة من أجل الأكل، وهذا الواقع، ما يمكنناش نغطيه، أنا ملي كمشيو في 12 كلقاوا الموظف مشى يتغذى، الواحدة مشى يتغذى، الجوج مشى يتغذى، إذن احنا في إطار الإنكباب على هذا النقطة ديال التوقيت المستمر.

احنا الآن كنفكرو كيفاش نحددوه؟ لأن صحيح ما يمكنناش نوقفو الإدارة ككل، وإنما خاصنا نحددو هاذ النصف ساعة لكل موظف موظف. إذن هذه ملاحظة، واحنا كنشاطر وكم الرأي، وهذا مشكل، ولكن - على العموم - كيبقى التوقيت المستمر عنده إيجابيات، وهذا حتى الموظفين كيؤكدوه لك، 70% أو 75% ديال الموظفين استحسنوا هذا التوقيت، وله إيجابيات أخرى في اقتصاد الطاقة والحفاظ على البيئة وأشياء أخرى، اللي الوقت ما كيسمحش باش نتطرقو لها. وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، وشكرا له على مساهمته معنا في هذه الجلسة. السادة الوزراء،

إخواني المستشارون المحترمون،

بهذا نكون قد استنفدنا كل الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال.

ونشكر الجميع على صبره.

**ورفعت الجلسة، شكرا.**

وخذوا، مثلا، الإخوان أو الأخوات المغاربة اللي كيشغلوا في الجماعات المحلية، راه ملي كيخرج في الواحدة راه ما كيعاودش يرجع، وسيروا لشي جماعة محلية وشوفوا النسبة المتوية ديال الحضور من الجوج للور. وشكرا السيد الوزير.

ما نطولش عليكم، أنا عندي اليقين أنكم فهمتوا هذا الشي، وكعاود نؤكد أن ما كواخدكمش على شي حاجة موروثه، وأتمنى لكم التوفيق.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لكم تعقيب السيد الوزير؟ تفضلوا.

#### السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول مكلف بتحديث القطاعات العامة:

شكرا السيد الرئيس.

أريد فقط أن أؤكد، السيد الرئيس المحترم، على أنه من الصعب جدا فرض التوقيت الإداري - كما هو - على القطاع الخاص بشكل عام. والسبب الرئيسي تعرفونه جيدا، أنا، كقطاع حكومي، ليست لنا الوصاية على القطاع الخاص من الناحية القانونية.

وبغيت كذلك نرجع للقطاعات العمومية، وتكلمت على قطاع التعليم. بالفعل كاين إشكال مطروح، كاين واحد العدد ديال الطلبات من أجل توحيد التوقيت ما بين الإدارة وما بين التعليم، هذا مستحيل.

أقول مستحيل لأن نظام التعليم، نظام التربية هو خاضع لواحد النظام خاص تربوي بيداغوجي، غادي يصعب على واحد الطفل ندخلوه في الثامنة والنصف ونخرجوه في الرابعة والنصف، وما عمرو كان أبدا. حتى في التوقيت السابق، ما كانتش ملائمة، مازال كنتذكرو كنا كنعقرو، كندخلو في السابعة صباحا ونخرجو في العاشرة وندخلو في الواحدة ونخرجو في الرابعة، يعني ما كانتش ملائمة بين التوقيتين.

بالفعل كاين إشكال، ولكن اللي بغيت نؤكد أن كل الدراسات اللي قمنا بها نؤكد أن للتوقيت المستمر الحالي إيجابيات كبيرة، وراكم ذكرتها في طرح السؤال ديالكم، ولكن هذا الشي ما كيمعش أن هناك بعض الأشياء اللي احنا الآن منكبين عليها.

واللي بغيت نؤكد كذلك أن من بين النقط الآن اللي مدرجة في جدول أعمال الحوار الإجتماعي، نقطة التوقيت المستمر، وخاصة الإجراءات المصاحبة.